المؤتمر الافتراضي الدولي الأول

العلوم الإنسانية والاجتماعية رؤية جديدة بعد الجائحة

24/23/22 ديسمبر2020

سلسلة أعمال مؤتمر

العلوم الاقتصادية

-رؤية جديدة بعد الجائحة-

المشرف العام:

أ. هشام قاضي





دار خيال للنشر والترجمة ©
تجزئة 53 قطعة. رقم 27. بليمور
برج بوعريريج – الجزائر-
0668779826
Khayaleditions@gmail.com
ردمك :3-351-06-9931-978
الإيداع القانوني : السداسي الأول 2021.

تقديم:

يعيش العالم بأسره من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه وضعية وبائية فريدة أطلق عليها الكوفيد 19 أو كورونا او الوباء او الجائحة ،لم يسبق للبشرية أن عاشتها من قبل حيث تجاوزت توقعات كل البشرية والمجتمعات، و فرضت توجهات جديدة في الرؤية للعالم، للدين، للعلم، ولمسيرة الإنسان ككل كيف لا؟ وهو الذي جعل أكبر الدول، وأعتى المخابر تعجز أمام مواجهته.

فالجائحة التي أصبحت تمتلك قوة لا تمتلكها أي جهة فهي الفاعلة في المنظومة الدولية اليوم، أضحت صاحبة السيادة، والسيطرة. تتحكم في حرية ومصير وقرارات الأفراد والجماعات . إنها اليوم تتنقل بفخر أمام عجز العلم وموت الجغرافيا من دولة إلى أخرى، ومن قارة إلى أخرى. ولكن على الأقل كانت عادلة في ممارستها للقتل، فهي لا تفرق بين اللون ولا الدين، ولا المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والدول، تصيب كل من يواجه طريقها غير مكترثة بسن أو جنس أو لون...الخ.

نحن اليوم أمام بوادر نظام دولي جديد ومنظومة من القيم لم يسبق لها وجود، فها هو الفيروس المجهري يقلب موازين المقولات الفلسفية في كتابة التاريخ والتأريخ له ليشكل ابستيمية جديدة تدخل التاريخ، وتصنع التاريخ. لم يصبح التاريخ بعدها بمقولات الحداثة وما بعد الحداثة أو كما قال هيجل : (تاريخ العالم ليس إلا تقدم الوعي بالحرية) أما الآن فأصبح تاريخ العالم ليس إلا تقدم الوعي بمشكلة جائحة كورونا . أو سيصبح التاريخ ما قبل كورنا وما بعدها. لن نتحدث بعد كورونا عن الحب السائل والشر السائل والحداثة السائلة...إلخ. بل سنتحدث عن مفاهيم ومعاني ولدت من رحم المعاناة والخوف من الوباء؛ أمام هذه الجائحة حتى العلم صمت لم يقل شيء ولكنه سيقول الكثير من الأشياء فيما بعد بمقابل المعاناة، الخوف، القلق، الموت تبرز طقوس جديدة، وجزئيات لظواهر كبرى لها تأثيرات عميقة لم نشهدها قبل كورونا، ونتسأل كمفكرين عن التداعيات والتأثيرات العميقة على الفرد والمجتمع ككل على كل المستويات العقلية والنفسية والاجتماعية .وعلى مستوى السياسيات الخاصة والعامة والأنظمة الاقتصادية ومنه على الصورة الجديدة للعالم.

إننا اليوم وفي ظل الجائحة نعيش منعرج حاسم في تاريخ الإنسانية، حيث نشهد فقاعات تاريخية سريعة، وشاملة ستعيد النظر في قراءة التاريخ، وستبث روح جديدة في فلسفة التاريخ. لهذا وبصفة عامة ستغير كورونا نظرتنا للعلم ككل، ونظرتنا للعلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة خاصة.

إن الجائحة اليوم شكلت رؤية جديدة للعالم، للإنسان، للعلوم الإنسانية والاجتماعية لكون الوباء وضعنا اليوم أمام قضايا لم نألفها من قبل ولم يتعرض لها الباحثون، بل جعلنا نعيش زمن المفاهيم المقلوبة زمن انتحال المعنى وانتحاره. كما تؤدى بنا إلى أن نعيد النظر في آليات البحث وقراءة المشكلات الاجتماعية والنفسية، فاليوم أمام انتشار الوباء وفرض الحجر وضعت المناهج والتقنيات البحثية التقليدية أمام مسائلة موضوعية عن مدى فعاليتها في الظروف القاهرة، فعدم قدرة هذه المناهج والتقنيات البحثية خصوصا في العلوم الإنسانية والاجتماعية وعجزها قادنا إلى التساؤل عن البدائل الميتودولوجية القادرة حقيقة على العمل بها ضمن مختلف الظروف التي تحول دون العمل بآليات البحث المتعارف عليها، فكورونا سببت إحراجا كبيرا لمختلف الايديولوجيات ولمختلف البرادغمات لعجزها التام عن التأقلم مع ظروف الوباء، وهذا ما يثير فينا الاشكاليات التالية: ما هي البدائل الميتودولوجية والابستيمولوجية التي يمكن اعتمادها في صياغة معاني ومفاهيم جديدة تتماشى مع القيم الجديدة التي فرضتها جائحة كورونا في العلوم الاجتماعية والإنسانية ؟وما هي انعكاسات الجائحة على قضايا الفرد والمجتمع ؟

بقلم الأستاذ:هشام قاضي

نهاية النيوليبرالية: نحو رأسمالية أصحاب المصلحة

د. عثمان عثمانية (جامعة تبسة)

o.atmania@univ-tebessa.dz

د. وداد بن قيراط (جامعة تبسة)

wided.benkirat@univ-tebessa.dz

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بحث التغيير الذي ستُحدثه جائحة كوفيد-19 على الأيديولوجيا النيوليبرالية، التي مثلت معيارا للأداء الاقتصادي والاجتماعي الأفضل طيلة العقود الأربعة الماضية. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ هذه الأيديولوجيا وصلت إلى نهايتها، كونها لا تستجيب للتحديات التي تواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي فالعودة إلى أشكال سابقة من الليبرالية أمر لا مفر منه، في انتظار إيجاد بديل مقبول. وقد يشكل مفهوم رأسمالية أصحاب المصلحة الحديث بداية مناسبة للتفكير في بديل لأشكال الرأسمالية الموجودة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كوفيد-19، النيوليبرالية، الرأسمالية، التفاوت، رأسمالية أصحاب المصلحة.

مقدمة:

بعد حوالي السنة من بداية انتشار فيروس كورونا بالصين، لا يزال العالم يدفع ثمنا باهظا جرّاء الإصابات والوفيات الناجمة عنه. وما إن انحسرت الموجة الأولى من الجائحة صيف عام 2020، وشروع أغلب دول العالم في الفتح الجزئي لاقتصادياتها ومدارسها، وعودة الحياة إلى ما كانت عليه ببطء، شهدت بداية الخريف ارتفاعا كبيرا في الإصابات، وإعلانا لموجة ثانية من الجائحة في أغلب المناطق.

هذه المرة الأمر مختلف! إذ إنّ جائحة كوفيد-19 تغير العالم كما عرفناه. والوضع الطبيعي الجديد الذي سينتج عنها سيكون مختلفا عمّا عهدناه سابقا،

وسيكون تأثيرها على مختلف جوانب حياتنا الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية أمرا لا مفر منه.

فمن غير المتوقع أن تزول إجراءات الحماية قريبا، والاقتصاد لن يعود إلى مستويات ما قبل الجائحة إلّا بعد فترة من الزمن، لذلك ليس من التسرع القول إن هذه الجائحة ستغير الكثير من المسلمات وستُنهي عدة أيديولوجيات وتستبدلها بأخرى. وتشكل الأيديولوجيا النيوليبرالية التي تشكل سببا لتأثيرات الجائحة الحادة من جهة، ووجهة ملائمة للتغيير الذي سينتج عنها من جهة ثانية، أول ضحايا الجائحة.

لذلك تأتي هذه المداخلة لمعالجة المشكلة الآتية:" هل ستؤدي الجائحة إلى إنهاء سطوة الأيديولوجيا النيوليبرالية؟"

ولمعالجة هذه المشكلة، تنطلق الدراسة من أطروحة مفادها أنّ العالم كان متدهورا حتى قبل الجائحة، وما فعلته هذه الأخيرة هي أنّها كشفت ذلك للجميع، كما سرّعت من التوجه نحو بدائل معقولة تحدد ملامح عالم ما بعد الجائحة، وذلك سيجعل من التخلي عن النيوليبرالية أمرا حتميا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- توضيح الأزمة التي تعيشها النيوليبرالية.
- تحديد جوانب القصور في هذه الأيديولوجيا، والتي كشفتها جائحة كوفيد- 19.
- استشراف ما يمكن أن يكون بديلا لهذه الأيديولوجيا المنتهية.

أهمية الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى خط الدراسات التي تستشرف ملامح عالم ما بعد جائحة كوفيد-19، وتوضح ما يمكن أن ينجر عن هذه الأخيرة على مستوى أحد الأيديولوجيات الأكثر نفوذا في تاريخ الفكر الاقتصادي. لذلك تُسهم الدراسة في فهم التغييرات العميقة الحاصلة على هذا المستوى، وتُقدم إطارا واضحا لما يمكن أن يحل محل الرأسمالية الجامحة.

1 -جائحة كوفيد-19: ما الذي حدث؟

ليس هناك أي شك في أن الكثير من ساكنة العالم لم يسمعوا يوما بكلمة "جائحة Pandemic،" لذلك كان وقعها غريبا على مسامع الناس، منذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا المستجد جائحة في مارس 2020.

بدأ الفيروس بمدينة ووهان، مقاطعة هوباي الصينية، في ديسمبر 2019. ومثل المنتجات الصينية، لم تقف الكثير من العقبات أمامه، فانتقل إلى البلدان المجاورة في البداية، ثم سرعان ما انتشر في دول أوروبا التي تضررت كثيرا.

ولم يتطلب الفيروس طويلا حتى تحول إلى أول جائحة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ولسوء المصادفة، بعد قرن كامل من أكبر جائحة في القرن العشرين: الأنفلونزا الإسبانية.

وعلى الرغم من أنّ الكثيرين ظنّوا في البداية أن لا حاجة إلى الرجوع إلى التاريخ لفهم هذه الجائحة وما تتطلبه من حلول لمواجهتها، بيد أن التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل اليوم سيجعل من هذه الجائحة تبدو مختلفة عنها بالتأكيد، كانت المفاجأة أنّ الحلول التي اتبعتها الدول إلى غاية أواخر سنة 2020، هي نفسها التي اتبعتها الدول قرنا قبل الآن: ضرورة ارتداء الكمامات، التباعد الاجتماعي وتعقيم اليدين والأسطح.

لذلك لا نُبالغُ حين نعتبر جائحة كوفيد-19 لحظة فارقة في تاريخ البشرية، ولا نُبالغ كذلك عندما نؤكد أنّ عالم ما بعد الجائحة لن يكون مثل العالم الذي كنا نعرفه قبلها. حتى إنّ بعض المتابعين أعلنوا أنّه سيكون تأريخ من نوع آخر الآن: قبل فيروس كورونا BC وبعد فيروس كورونا AC. (Schwab &Malleret, 2020)

قد يتساءل سائل، ما الذي يجعل من أثر هذه الجائحة مختلفا عن الأزمات التي مر بها العالم من قبل، وهي كثيرة؟

الإجابة عن هذا السؤال يقودنا إلى ضرورة فهم ما يمر به عالم القرن الحادي والعشرين، حتى إنّ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي طالما قارن المتابعون بينها وبين أزمة الكساد العظيم لسنة 1929، تبدو حدثا صغيرا أمام الجائحة.

العالم الذي يواجه جائحة كوفيد-19 هو عالم أكثر انقساما من أي وقت مضى، إن على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، أو على

مستوى طبيعة وتركيبة المجتمعات، لذلك العالم في أزمة أصلا، والجائحة زادته تأزما.

2 -عالم متدهور، متدهور

لقد شكلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 تحديا هائلا للأيديولوجيا التي سار عليها العالم منذ عقود، بل والعالم الذي وصفه الحائز على جازة نوبل في الاقتصاد روبرت لوكاس Robert Lucas بأنّه تجاوز مشكلة الكساد.

ومع حدّة الأزمة وشدتها، إلّا أنّ الكثير من المناطق تعافت سريعا منها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي عادت إلى مستويات ما قبل الأزمة، بل وأصبحت مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية في مستويات استثنائية فترة حكم الرئيس الثالث والأربعين باراك أوباما.

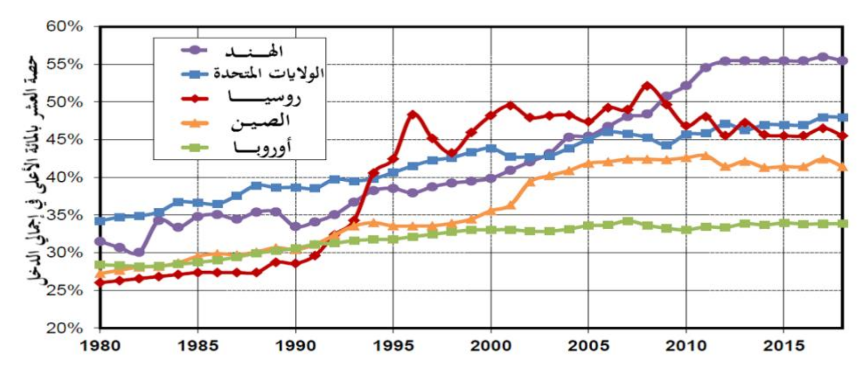
لكن خلافا لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي شهدت انقساما بين معسكرين، عرفت فترة ما بعد الحرب شرخا عميقا بين دول المعسكر الواحد. البداية كانت بالاتحاد الأوروبي الذي أبانت أزمة الديون السيادية (2009-2014) على مكامن الخلل فيه، وأضحى الانقسام بين الشرق والغرب والشمال والجنوب أكثر وضوحا. وكل دول الاتحاد أصبحت على وعي بهيمنة محور برلين – باريس على مركز القرار بروكسل. كما أنّ الاختلالات الاقتصادية بين دول المنطقة طفت على السطح، منذرة – إلى جانب خروج بريطانيا من الاتحاد(البركست)- بتفكك وشيك.

ولم يجعل دونالد ترمب، الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة، من العلاقات والتوازنات الدولية إلّا أسوأ مما كانت عليه، فشعاره الرئاسي"جعل أمريكا عظيمة من جديد" يعني حسب فهمه تخلي أمريكا عن أدوارها العالمية لصالح الداخل، وسحبها من الاتفاقيات التي تضر- حسب رأيه- بمصالحها: اتفاقية باريس للمناخ، اتفاقيات التجارة الحرة، الاتفاق النووي الإيراني، ...الخ. وهذا جعل التوازنات العالمية تختل لصالح بكين- موسكو لأول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي 1991، وفاقم التحديات التي تواجه الإنسانية جمعاء.

أكثر تلك التحديات التي تثير الكثير من القلق اليوم هي التغيرات المناخية، التي تهدد كوكب الأرض والتنوع البيولوجي عليها. هذه الأزمة قد تتفاقم جرّاء كوفيد-19 من خمسة جوانب على الأقل:

- ينتج عن الجائحة عدد هائل من الكمامات والمخلفات الطبية التي ستزيد من تلوث البيئة؛
- إنّ الشركات والاقتصادات ستسعى جاهدة للتعافي من الجائحة، وقد يؤدي بها ذلك إلى عدم احترام المعايير البيئية؛
- إنّ المفاوضات والاتفاقيات التي كانت تعقدها الدول قبل الجائحة تعطلت خوفا من الفيروس، وهذا قد يؤخر الوصول إلى حلول.
- إنّ انكفاء الدول على نفسها بعد الجائحة سيصعب من إمكانية التنسيق بين الدول للوصول إلى حل مشترك.
- إنّ الجائحة بينت أنّه لا بد من مراجعة الحوكمة العالمية الحالية، لذلك فالمؤسسات القائمة اليوم قد لا تكون مؤهلة لبحث سبل حل هذه المعضلة.

ومن التحديات الجادة أيضا، مشكلة التفاوت في الثروة والدخول بين دول العالم وداخلها. وقد وصل هذا التفاوت إلى أشده خلال السنوات الماضية. وتُعد الصورة التي يقدمها لنا الشكل رقم 1 عن ذلك مخيفة. فالعشرة بالمائة الأغنى يمتلكون ثروة تعادل ما يمتلكه أكثر من 40% من ساكنة العالم.



شكل 1: حصة العشرة بالمائة الأعلى دخلا في إجمالي الدخل للفترة 1980-2018

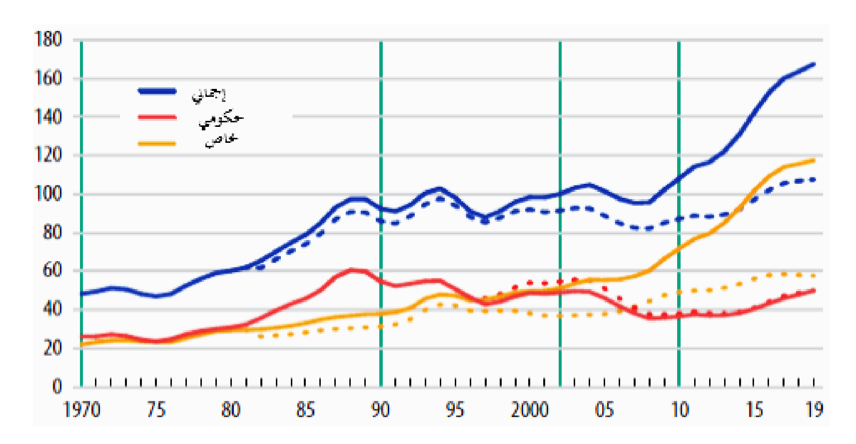
Source: Piketty, T. (2019). *Capital et idéologie*. Paris: Seuil. p.37.

يتضح من الشكل أعلاه كيف تطور التفاوت في العالم انطلاقا من سنة 1980، وهي المرحلة التي شهدت صعود الأيديولوجيا النيوليبرالية، حيث كانت حصة العشر بالمائة الأعلى في إجمالي الدخل في البداية بين 25 و35%، لكنها

ارتفعت إلى ما بين 34 و56%، وهذا يبين الطبيعة التفاوتية الحادة للسياسات النيوليبرالية.

ولعل العولمة غير المتكافئة أحد الأسباب الرئيسة لهذا الاتجاه التفاوتي، فقد بيّن ميلانوفيتش في كتابه المتميز " الذي يملكون والذين لا يملكون" كيف أنّ فترة اللاعولمة، وهي الفترة التي امتدت من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى بداية الحرب العالمية الثانية، شهدت أقل مستويات التفاوت(ميلانوفيتش، 2018). ولعل القصد هنا ليس العولمة في حد ذاتها كظاهرة، بل ما يشير إليه عبد الإله بلقزيز بالسياسات التي توسلتها واستخدمتها وأكسبتها مضمونا غير إنساني وغير عادل، بما صور العولمة على أنّها هي المسؤولة عما لحقها من ضرر جسيم (بلقزيز، 2020، ص.118).

وتعتبر مسألة الديون المتزايدة أحد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، إذ إنّ ما سينجم على الجائحة من تكلفة يتطلب مزيدا من الاستدانة.



شكل 2: ديون متضخمة (1979-2019)

Source: Kose, M. et al. Caught by a Cresting Debt Wave. *Finance & Development*.V.57, N°2. (June 2020). p.42.

يوضح الشكل 2 كيف تزايدت الديون بشكل عالٍ وسريع طيلة الفترة 1970-2019، ويخص الأمر الديون الخاصة والعامة كنسبة من الناتج المحلي الخام.

إنّ هذا الاتجاه الذي يبدو من الأشكال السابقة أنّه كان سائدا طيلة العقود الأربعة الماضية، هو الاتجاه الذي سيتصاعد بقوة مع الجائحة وبعدها، إذ إنّ

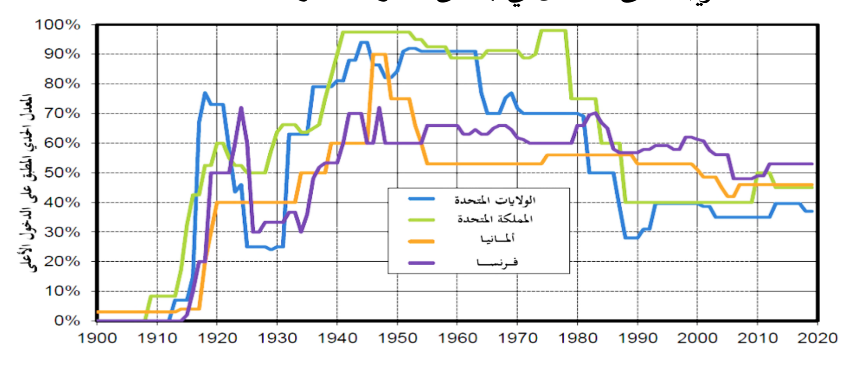
الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنها ستُعمق من المشاكل التي تواجه الدول والمجتمعات.

3 -صعود النيوليبرالية

لقد كان العالم المتقدم يعيش نشوة النمو السريع والعالي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أو ما يسمى غالبا بالثلاثين المجيدة، وهي فترة الثلاثين سنة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى منتصف السبعينيات. هذه الفترة شهدت استقرارا ونموا اقتصاديا وتحسنا للمستويات المعيشية لا سابق له في التاريخ.

لكنّ سنوات السبعينيات كانت تحمل صدمة للسياسات الاقتصادية لفترة الثلاثين المجيدة، المبنية على أفكار الاقتصادي البريطاني الأهم تاريخيا: جون مينارد كينز. فكانت موجة الركود التضخمي– اجتماع التضخم والبطالة في اقتصاد واحد- إعلانا عن محدودية الكينزية، ونهاية مؤقتة لها في القرن العشرين. ما أفسح الطريق أمام النيوليبرالية المبنية على أفكار هايك – فريدمان نظريا، وممارسات تاتشر – ريغان عمليا، فأصبحت السياسات الاقتصادية القائمة على الثالوث: حرية الأسواق، خصخصة كل شيء وتقليص التشريعات والقيود هي القاعدة.

وقد كانت نتيجة ذلك، إلى غاية 2008، مثيرة للإعجاب، ومدعاة لفخر الغرب المنتصر حضاريا. ومع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وفي خضم البحث عن حلول سريعة لتفادي الكارثة، عادت الدول إلى الأفكار الكينزية، لكن ليس بالشكل الذي حدث بعد أزمة 1929. وللتدليل على ذلك، الشكل رقم 3 يوضح تطور معدلات الضريبة على الدخل في بعض الدول للفترة 1900-2020.



شكل 3: المعدل الأعلى للضريبة على الدخل 1900-2020

Source: Piketty, T. (2019). *Capital et idéologie*. Paris: Seuil. p.49.

يوضح الشكل رقم 3 كيف أدّى صعود النيوليبرالية أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات إلى تخفيض معدلات الضرائب على الدخل بشكل كبير، فلو نأخذ المملكة المتحدة كمثال، نجد أنّ المعدل الحدي المطبق على الدخول الأعلى كان يتعدى 90% في السبعينيات، ثم أخذ في الانخفاض مذ بداية الثمانينيات حتى وصل إلى حوالي 45% خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

ومع أنّ حكومة أوباما بعهدتيه، سعت للتخلص من الوضع الذي كان قائما طيلة الفترة الماضية، إلّا أنّ صعود دونالد ترمب للحكم في 2017 قوّض هذا المسار، وأعاد القطار إلى سكة البداية.

لذلك، فالعالم الذي يفترض فيه مواجهة أول جائحة في القرن الحادي والعشرين، كان مشبعا بهذه الأيديولوجيا، التي جعلت من أنظمته الصحية والاجتماعية أكثر هشاشة من أي وقت مضى، حتى مع التطور العلمي والتقني الهائلين الذي وصلت إليه البشرية.

4 -موت النيوليبرالية

تمثل جائحة كوفيد-19 النهاية لكل ذلك! لذلك ليس من التسرع أن نُعلن عن موت النيوليبرالية جرّاء الجائحة، وذلك بناء على عدة مؤشرات. فربط الأنظمة الصحية والاجتماعية بأهداف الربح هي الأخرى، قد رهن استجابتها لمحدودية الموارد، فحتى مستشفيات الدول المتقدمة لم تكن قادرة على استيعاب أعداد المرضى، ولم تكن مستلزمات مثل الأقنعة الواقية ووسائل التعقيم وأجهزة التنفس الصناعي متوفرة.

ولا ننس أنّ عائلة الفيروس التاجي معروفة لدينا منذ أكثر من ستة عقود، وما منع بحث لقاحات جدية لها، هو أنّ عدد المصابين لم يكن" ليغطي تكلفة اكتشاف اللقاح" الذي كان ليقينا من فيروس كوفيد-19، أو على الأقل يشكل قاعدة صلبة لتحقيق ذلك، وهذا هو جوهر النيوليبرالية.

وعلى المستوى النفسي، الثقة هي عملة الاقتصاد، وإن اهتزّت ثقة الجماهير في" سحر السوق،" وهو ما يحدث اليوم تزامنا مع الجائحة، فنعتقد أن النهاية لا مفر منها. والنهاية هنا ليس المقصود بها نهاية حرية الأسواق وعودة الحكومة لتولي

زمام الأمور كما كان عليه الأمر في الاشتراكية البائدة. بل النهاية هنا بمعنى أنّ الإيمان الأعمى في هذه العقيدة لن يستمر. (عثمانية، 2021، ص.29)

ثم إنّ الإغلاق الاقتصادي وتوقف العديد من الأنشطة والقطاعات عن العمل أدّى بالكثير من الأعمال إلى إعلان إفلاسها، وهنا ستتدخل الحكومات لإنقاذها بتقديم حزم مالية تتضمن مساعدات وقروضا، ما يجعلها عرضة لتدخل الحكومات في نشاطها بعد الجائحة، وذلك يتعارض بشكل واضح مع مبادئ النيوليبرالية. وقد بدأ ذلك فعلا في الكثير من المناطق، فقد منحت ألمانيا مثلا حزمة مالية بقيمة 9 مليارات يورو لإنقاذ شركة لوفثانزا التي تعمل في النقل الجوي.

كما أنّ الصراع الأمريكي الصيني من أجل الريادة في قطاع التكنولوجيا العالية وتطويرات الذكاء الاصطناعي اليوم يُظهر قصور النيوليبرالية بوضوح، فقد أكدّت الريادة الصينية في هذا المجال على أنّ جرعة من التمويل الحكومي، إلى جانب التمويل الخاص، يجعل منها أكثر حظا في قيادة تطويرات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا العالية في المستقبل، وهذا ما لا يمكن للولايات المتحدة مسايرته جراء تشبعها بالأيديولوجيا النيوليبرالية.

كل هذا يدعو إلى ضرورة مراجعة النيوليبرالية. وبالمناسبة، بعد الانتصار المدوي لليبرالية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في 1991، لم يكن الفكر الغربي قادرا على إيجاد بديل معقول يمكن اعتناقه في عالم ما بعد النيوليبرالية. وبذلك، لم يكن فرنسيس فوكوياما (فوكوياما، 2020) يرسخ ما قدّمه لنا سابقا في" نهاية التاريخ"، حين توقع منذ أشهر العودة إلى ليبرالية سنوات الخمسينيات والستينيات بعد جائحة كوفيد-19.

5 -نهاية الرأسمالية كما نعرفها

حتّى لا نخرج من المحور الاقتصادي الذي تندرج ضمنه هذه المداخلة، ومع صعوبة الفصل بين الأفكار والخطاب السياسي الذي نسميه بالنيوليبرالية من جهة والرأسمالية من جهة ثانية، سنحاول أن نطرح ما قد يشكل بديلا معقولا للرأسمالية الجامحة التي ميّزت العالم خلال العقود الماضية، بما يكون مناسبا للتحديات التي تواجه البشرية اليوم، وبما يشكل مبررا جديدا لهذا النظام. ونحن

بذلك نتفق مع أشرف منصور الذي يعتبر أن النيوليبرالية هي تبرير فكري وشكل في إضفاء الشرعية على الرأسمالية (منصور، 2008).

قد لا نتجرأ على التفكير مكان الآخرين عندما نقول إنّ كل من يهتم بالرأسمالية يتساءل: هل عفا عنها الزمن؟ هل يُمكن إحلالها؟ وما الخصائص التي تكون في النظام الذي يحل محلها؟

في جدال فكري بين أستاذ الاقتصاد وابنته حول اقتصاد السوق الحرة أو ما تُفضل البنت تسميته بالرأسمالية، والتي نتائجها الأهم هي: التبذير، الظلم والاغتراب، كان للأب نظرة مخالفة، إذ إنّ نظاما غير كامل يمكن إلغاؤه فقط إن كان هناك نظام آخر يُمكن أن يحل مكانه، نظام يحظى بثقة قوية ويكون متفوقا على النظام القديم. (Corneo, 2017, pp.2-7) بمعنى أنه مع معرفتنا المسبقة بأوجه الخلل في الرأسمالية أو ما يمكن أن نسميه بـ" آثارها الجانبية،" إلّا أنّ استبدالها يتطلب منا التفكير في نظام يحقق النجاح الذي حققته طيلة القرون الماضية، وهذا ينطلق بالضرورة من فرضية أنّ الرأسمالية غير قادرة على الاستمرار في النجاح.

لذلك، جادل وولفغانغ ستريك Wolfgang Streeck بأنّ نجاح الرأسمالية خلال فترة من الزمن لا يعني أنّه سيستمر إلى الأبد، ففي كتابه المميز" كيف ستفشل الرأسمالية،" بيّن أنّ التوترات والتناقضات داخل التركيبة السياسية-الاقتصادية الرأسمالية، تجعل من الممكن وباستمرار حدوث انهيار هيكلي وأزمة اجتماعية... كما أنّ واقع أنّها تمكنت من تجاوز كل توقعات موتها الوشيك حتى الآن، لا يعني أنّها تستطيع أن تفعل ذلك إلى الأبد. ولا يوجد أي دليل استقرائي على ذلك، ولا يمكن استبعاد إمكانية أنّه في المرة القادمة مهما كان السلاح الخيالي الذي يتطلبه إنقاذ الرأسمالية، قد يفشل في الظهور(Streeck, 2016, pp.2,4).

وقد كانت حجة عالم الاجتماع إيمانويل فالرشتاين بسيطة في بداية حديثه عن الأزمة الهيكلية للرأسمالية:" فالرأسمالية هي نظام، ولكل الأنظمة فترة حياة، وهي ليست خالدة أبدا." ويرى فالرشتاين أنّ نهاية الرأسمالية ستكون بسبب عاملين اثنين، أولهما الاتجاهات الهيكلية طويلة المدى للاقتصاد العالمي، التي ستجعل من الصعب على الرأسماليين مراكمة رأس المال بشكل لامتناه، والثاني

يتعلق بالنهاية الطرفية للهيمنة من قبل الليبراليين الوسطيين للجيوثقافة، الأمر الذي من شأنه أن يقوض استقرار النظام العالمي.(Wallerstein, 2013, pp.9,21)

وبالتالي، علينا اليوم التفكير في نظام بديل يكون أكثر أخلاقية وأكثر استدامة، ويعمل لصالح الجميع وليس لفئات محددة فقط، وفي هذا الخصوص تُقدم لنا الاقتصادات الإسكندنافية نموذجا هاما يمكن الاستفادة منه.

6 -نحو رأسمالية أصحاب المصلحة

من الطبيعي، بل من الضروري التفكير اليوم في بديل للرأسمالية بشكلها الحالي؛ إذ من الثابت أنّها غير قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه البشرية، كالتغيرات المناخية التي بيّنت ناعومي كلاين (Klein, 2015) أنّها على طرف النقيض معها.

ونحن هنا لا نناقش مدى أخلاقيتها؛ إذ كونها أصبحت لاأخلاقية عبر الزمن هو أمر لا يراه سوى مناصروها، وقد وضّحت ماري لور دجليتش Marie-Laure Djelic كيف أنّ الرأسمالية اتجهت تاريخيا من كونها نظاما ذي أسس أخلاقية قوية إلى خسارة روحها نتيجة الضغوطات المختلفة التي واجهتها. لكن ما بيّنه فالرشتاين كخصائص للنظام البديل، وهو النظام الذي يحتفظ بالسمات الأساسية للنظام الحالي: التسلسل الهرمي، الاستغلال والاستقطاب. ,Wallerstein) (2013, pp.9,21 يدفعنا للقول بأنّ التفكير اليوم في نظام أكثر أخلاقية أمر يصعب تصوره.

ومع ذلك، يطرح كلاوس شواب مفهوما قد يشكل بداية النقاش والتفكير في نظام بديل، لا يعمل في مصلحة رأس المال فحسب، بل يراعي متطلبات باقي أصحاب المصلحة، يطلق عليه: رأسمالية أصحاب المصلحة[1].

تنطلق الفكرة الأساسية لرأسمالية أصحاب المصلحة، من أطروحة أنّ النظام الرأسمالي الحالي يمكن أن يعمل بشكل أفضل، وأن تكون نتائجه لصالح الجميع إذا ما تم التخلي عن السعي لتحقيق الأرباح قصيرة الأجل، وأن تكون هناك أهداف أخرى طويلة المدى إلى جانب هدف تحقيق مصلحة أصحاب رأس المال.

---

[1] رأسمالية أصحاب المصلحة بالإنجليزية StakeholderCapitalism هو عنوان كتاب ل كلاوس شواب، سيصدر في الولايات المتحدة شهر يناير من سنة 2021.

لقد بيّنت الجائحة أنّ هناك إمكانية للتعاون بين القطاعين العام والخاص حتى بين الدول، مثلما يحدث في عملية البحث عن لقاح. ويرى شواب(Schwab, 2020) أنّه يمكن أن يمتد ذلك إلى ما بعد الجائحة، بحيث يمكن أن ينتقل البحث عن الأرباح قصيرة الأجل فقط إلى بحث تحقيق الرفاه المجتمعي والحفاظ على المقدرات الطبيعية والبيئية، من خلال تجنيد جميع الجهود حكومية كانت أم خاصة.

الخاتمة:

لقد وصلت الأيديولوجيا النيوليبرالية كما عرفناها خلال العقود الماضية إلى نهايتها، ولا يمكن تصور الرجوع إليها في المستقبل المنظور. فنتائجها الكارثية على أنظمتنا الصحية والاجتماعية حالت دون الاستجابة المناسبة لجائحة كوفيد-19، كما أنّ التحديات التي تواجه البشرية اليوم تتطلب نموذجا أقل جموحا.

ولا ندّعي هنا أنّ الرأسمالية كما عهدناها قد انتهت تماما، وأنّه ما إن تصبح الجائحة وراءنا سنتجه مباشرة صوب نظام آخر بديل، بيد أنّ هذا البديل غير موجود أصلا، بل نجادل بأنّ الجائحة جعلت العيوب التي تشوب الرأسمالية الحالية أكثر وضوحا، وهذا سيسرع بالتأكيد في البحث عن بديل يكون أكثر ملاءمة لمواجهة التحديات القادمة.

وتُقدم رأسمالية أصحاب المصلحة نظرة واضحة للتغييرات التي يجب المضي فيها من قبل المسؤولين السياسيين والفاعلين الاقتصاديين والأكاديميين، بغرض تقديم مقاييس ومعايير جديدة تستجيب للتحولات التي ستكون بعد الجائحة.

قائمة المراجع:

أ - باللغة العربية:

1 - بلقزيز، ع. ملامح لعالم ما بعد كورونا، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 501 (نوفمبر 2020).

2 - عثمانية، ع.(2021). *عالم ما بعد جائحة كوفيد-19: مآلات الأيديولوجيا والاقتصاد*. الجزائر: دار ميم.

3 - فوكوياما، ف. سنعود لليبرالية سنوات (1950-1960). ترجمة عثمان عثمانية.*مجلة الدوحة*، العدد 151. (مايو 2020).

4 - منصور، أ.(2008). الليبرالية الجديدة: جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع.

5 - ميلانوفيتش، ب. (2018). *الذين يملكون والذين لا يملكون: تاريخ مختصر للامساواة العالمية*. ترجمة: وليد أبو بكر. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

ب-باللغات الاجنبية:

6- *Corneo, G. (2017). Is Capitalism Obsolete: A Journey through Alternative Economic Systems. Trans. Daniel Steuer. Cambridge (MA): Harvard University Press.*

7- *Djelic, M. (2005). How Capitalism Lost Its Soul From Protestant Ethics to Robber Barons. In: Daianu and Vranceanu. Ethical Boundaries of Capitalism. Aldershot (England): Ashgate.*

8- *Klein, N. (2015). This Changes Everything:Capitalism Vs. Climate. New York : Simon & Schuster, Inc.*

9- *Piketty, T. (2019). Capital et idéologie. Paris: Seuil.*

10- *Schwab and Malleret. (2020). Covid-19: the Great Reset. Geneva: World Economic Forum.*

11- *Schwab, K. Capital Ideas: A Group Of Companies Are Beginning To Redefine How To Measure Success. Time, Vol. 196. (Nov 2-9, 2020).*

12- *Streeck, W. (2016). How Will Capitalism End? Essays on a Failing System. London: Verso.*

13- *Wallerstein, I. (2013). Structural Crisis, Or Why Capitalists May No Longer Find Capitalism Rewarding. In: Wallerstein, I. et al. (edts). Does Capitalism Have a Future? New York: Oxford University Press.*

ملاءمة العقد التجاري في مواجهة جائحة كورونا

د. معداوي نجية

كلية الحقوق، جامعة لونيسي علي، العفرون، الجزائر.

bladialger@outlook.fr

ملخص الدراسة:

أدت أزمة جائحة كورونا الحالية إلى وضع الكثير من الكيانات الاقتصادية في حالة من الفوضى، فأغلب المؤسسات الاقتصادية والتجارية، وحتى المتعاقدين الأفراد، اضطرب نشاطها، وأصبحت في وضع يصعب فيه تنفيذ التزاماتها التعاقدية، فوقعت في التأخر في التنفيذ، أو استحالة توفير البضائع، إلى جانب ارتفاع كبير في أسعار المواد الأولية، وصعوبة تأمين السيولة لدفع المستحقات من أجور عمال وقروض وإيجارات.

في ظل هذه الظروف غير المسبوقة، أصبح الالتزام بقدسية العقود غير واقعي، ولمواجهة هذه الأزمة كان لا بد من اللجوء إلى وسائل أخرى لحماية العقود وضمان حسن تنفيذها مع ضرورة حماية العدالة العقدية. وأيضا للوقاية من النزاعات التي سوف تنشأ عن طريق ملاءمة العقود وتكيفها.

الكلمات المفتاحية: جائحة فيروس كورونا المستجد، العلاقات التعاقدية، ملاءمة، تنفيذ العقود، العدالة العقدية.

مقدمة

يعتبر مرض كوفيد-19 مرضا معديا يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، وقد تحوّل كوفيد-19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم.

أصدرت لجنة الصحة التابعة لبلدية ووهان أول إعلان عام عن تفشي الالتهاب الرئوي مجهول السبب في 31 ديسمبر 2019، وأكّدت وجود 27 حالة، وهو ما يكفي لبدء البحث.

وعندما أعلنت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا جائحة عالمية عابرة للحدود، أمام هذا الواقع، ما كان على دول العالم إلا سرعة الاستجابة والتحرك من خلال اتخاذ سلسلة من القرارات والتدابير الصارمة وغير المعهودة، وقد وصل الأمر إلى إعلان الحظر الكامل أو الجزئي في بعض من الدول، وإعلان التعبئة العامة ومنع التجمعات في بعضها الآخر، وذلك تبعًا لواقعها وظروفها ومدى انتشار المرض وتأثيره على كافة مناحي الحياة.

وقد أثرت هذه الجائحة على الحياة الاقتصادية وعلى العقود التجارية وعلى التوازن الاقتصادي لتلك العقود التجارية، وأثرت على العدالة التبادلية التي تكون في نطاق العقد الملزم للجانبين والتي تهدف إلى تحقيق التوازن بين المنافع لكل من طرفي العقد أو بين الأداءات المتبادلة، ويجب أن يتحقق التعادل والتناسب بين ما أعطى وما أخذ كل طرف من طرفيه.

وتكمن أهمية بحث هذا الموضوع الصلة المباشرة بالواقع الدولي الحالي بصورة عامة، وما أبرمته الشركات والأفراد من عقود تجارية تراخى تنفيذها، فصادف الجائحة التي أثرت عليها.

وما تتعرض له الكثير من الشركات أثناء حياتها لظروف طارئة، تؤثر على تنفيذ عقودها، كأزمة المناخ والحروب، والأزمة المالية العالمية، وأخيراً جائحة كورونا، ومن الأهمية بمكان أن يتواصل الفقه القانوني في بحث هذا الموضوع، ومناقشة مدى كفاءة النظم القانونية في معالجة هذه الحوادث والتي اختلف تكييفها بين الطارئة والقوة القاهرة.

تهدف هذه الدراسة إلى بحث خيارات أطراف العقد التجاري في مواجهة الجائحة، من خلال بيان حدود ووسائل اتفاقات المتعاقدين الخاصة لمعالجة آثار الجائحة سواء كان ذلك عند إبرام العقد أو بعده، والحق في طلب رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، وإثبات تأثير الجائحة على العقد.

وتتمثل مشكلة البحث الرئيسية في أن الكثير من العقود التجارية تواجه اختلالاً في توازنها الاقتصادي جرَّاء حدوث جائحة كورونا(أو حتى خارجها)، والقرارات الحكومية الاحترازية التي صدرت بناء على ذلك، مما تعذر معه تنفيذ العقود في مواعيدها من جانب، وصعوبة تنفيذها بالشروط المتفق عليها عند

إبرامها من جانب آخر، بما يدفع المتعاقدين إلى معالجة هذه الاختلالات بالاتفاق بينهم وديّا، أو باللجوء إلى التحكيم والقضاء طلباً لذلك.

وعليه كيف يمكن ملاءمة العقود عامة والعقود التجارية خصوصا في مواجهة تغير الظروف؟

ولما كان منهج البحث لا يخضع في بعض الأحيان لإرادة الباحث المحضة، وإنما تمليه عليه طبيعة الدراسة، وحيث إننا بصدد دراسة موضوع يحتاج بصورة رئيسية إلى استقراء النصوص القانونية التي تحكمه، وتحليلها، وعرض الآراء الفقهية ومناقشتها، فإن المنهج التحليلي يكون الأكثر ملاءمة لمثل هذه الدراسة.

وحيث إن جائحة كورونا تسببت- ولا تزال- باختلال في توازنات كثير من العقود التجارية؛ إذ نجم عنها خسائر فادحة ومرهقة لبعض المتعاقدين، وحيث يرغب الكثير من المتعاقدين بحل هذه الإشكاليات بعيداً عن ساحات المحاكم، الأمر الذي دفع بعض المتعاقدين إلى التراضي على عقد اتفاقات خاصة لتلافي تأثر عقودهم بأي طارئ، أو لمعالجة آثار هذه الجائحة أو غيرها من الظروف، وإعادة تنظيم عقودهم استباقيا بما يحفظ التوازن التعاقدي(أولا)، وفيما لا يصل بعضهم الآخر إلى أرضية مشتركة لمعالجة هذه الاختلالات، مما يدفع المتعاقدين إلى اللجوء إلى الملاءمة العلاجية وبحث آليات مواجهة الجائحة وحماية تنفيذ العقد و مصالح الطرفين(ثانيا).

أولا - الملاءمة الوقائية للعقد التجاري

إن العقد لا يستمد قوته الملزمة من إرادة المتعاقدين وما يتمتعان به من سلطان فيحظر إنهاؤه أو تعديله إلا بتوافق هاتين الإرادتين، وإنما يستمد قوته الملزمة من كونه نافعا وعادلا. فالقوة الملزمة للعقد مرتبطة بعناصر موضوعية من خارج الجانب الإرادي فيه. (Jacomino، 2018، صفحة 444)

فالعقد يكون ملزما لأنه نافع ومفيد(غستانو، 2000، صفحة 255)، وهناك نوعان من المنفعة في العقود، منفعة شخصية لشخص بعينه ومنفعة عامة تحقق مصلحة للمجتمع بصورة عامة، والقانون لا يعطي للعقد قوة ملزمة لأنه يحقق منافع خاصة فقط، بل لأنه ينتج عمليات نافعة اجتماعيا.

كما أنّ العقد لا يكون ملزما أيضا إلا إذا كان عادلا. فالعدالة التعاقدية هي عدالة تبادلية تصحيحية تهدف إلى حفظ التوازن بين الذمم المالية، وتعطي كل متعاقد الجزء الذي يخصه، وعلى هذا تكون نظرية عيوب الإرادة أداة لتطبيق العدالة التعاقدية. ولأجل الحفاظ على نفعية العقد وعدالته والتي بموجبهما يكون ملزما كان على الأطراف وضع الشروط الكفيلة بالحفاظ عليه وجعله ملائما ومتجاوزا لكل العقبات التي يمكن أن تلحق به بعد انعقاده. ولعل أهم البنود التي يتمحور عليها العقد التجاري بند الثمن أو السعر، وهذا لا يعني أن بقية الشروط غير مهمة ونجد أن من البنود الاستباقية الحامية للعقد شرط إعادة التفاوض.

1-1- بنود الملاءمة التلقائية للعقود

تُعرف شروط التعديل التلقائي على أنّها:" عملية تعديل العقد من قبل المتعاقدين لشروط العقد الأصلي بسبب التغير الذي يمكن أن يحصل.."، حيث تهدف هذه الشروط إلى تعديل العقد دون تدخل الأطراف أثناء التعديل. (هني اللطيف، 2016، صفحة 46) إذ يمكن أن يخضع العقد التجاري الدولي للعديد من التغييرات أثناء إنشائه، والتفاوض بشأنه أو تنفيذه، حيث تصبح بعض البنود أساسية لأمنه، في إطار شروط التكيف التلقائي والتي من شأنها تكييف العقد دون المساس بقوته واستقراره، فلن تكون هناك ضرورة لاتفاق جديد للإرادة في ذلك الوقت. (Lacroix، 2015، صفحة 14)

ومن أبرز أساليب التعديل التلقائي بنود الملاءمة التلقائية للسعر، حيث يعد تعديل السعر مسألة أساسية في تنفيذ العقود طويلة الأجل مع مراعاة التباين في تكلفة السلع أو الخدمات (الزقرد، 2005).

وتبعا لذلك فإنّ شروط التعديل التلقائي تقوم على أساس التوقع مسبقا عن طريق شروط تعاقدية أنّ دَيْنا يكون نقديا على العموم يتزايد آليا وتناسبيا مع عنصر مرجعي يختاره الأطراف يُسمى المؤشر، حيث إنّ آثار تغير الظروف على العقد تضبط من قبل الأطراف لأجل هذا السبب يمكنهم عند إبرام العقد إقرار التعديلات التي يجب عليهم إجراؤها عند إعماله".

ويهدف هذا النوع من الملاءمة إلى منع طرف متعاقد من المعاناة من عواقب الزيادة المفاجئة في تكلفة الخدمة أو السلعة التي يتعلق بها التزامه. في هذا

المنظور، فإن أعربت الأطراف المتعاقدة عن رغبتها في تحديد معايير موضوعية تسمح بذلك تحقيق الأمن القانوني والقدرة على التكيف مع الأحداث الاقتصادية. (Jacomino, 2018, p. 442)

إن مواءمة بنود الأسعار تعني تعديل سعر الخدمة أو السلعة تلقائيًّا بتأثير استبدال عنصر معين من قبل الأطراف. ويتم إجراء هذه الملاءمة بالرجوع إلى إشارة في حالة بنود الإشارة، أو بالرجوع إلى العقود المبرمة مع متنافسين من الغير في حالة البنود العروض المتنافسة.

ونجد في هذا الإطار بنود الإشارة(المؤشر) وشرط المحاذاة، وهي كثيرة جدًا في الممارسة العملية وبشكل أكثر تحديدًا في العقود طويلة الأجل(والأمر المعمول به بكثرة في عقود بيع النفط دوليا)، والتي لا يمكن، في وقت إبرامها، التنبؤ بالآثار المستقبلية للعقد التجاري، وشرط الإشارة يشير إلى ذلك" الالتزام التعاقدي لمبلغ من المال يخضع لإعادة التقييم الدوري المرتبط بسعر سلعة ما". (معداوي، 2016، صفحة 130)

ومثال ذلك عقد شراء للوقود بين مؤسسة كهرباء فرنسا EDF وشركة Shell الفرنسية، حيث يمتد لمدة 10 سنوات تقوم فيه EDF بالتزود بالوقود من شركة Shell.(Lacroix, 2015, p. 55)

ولقد تضمن هذا العقد شرط إبقاء على أساس المؤشر من أجل مراقبة سعر الوقود وأثره على العقد، وذلك وفق الصيغة المتفق عليها، وهذا الشرط ذو الطابع الاتوماتيكي يجب أن يكون له علاقة مباشرة مع موضوع العقد أو نشاط أحد الطرفين، وأن يكون الرجوع إلى المؤشر سواء في حال الانخفاض أو الارتفاع على السواء. (BORIAT، 2014، صفحة 28)

ويضمن إدراجها في العقود مراعاة الأطراف المخاطر الخارجية(الاقتصادية والمالية والتنافسية..) التي يمكن أن تلم باتفاقهم. وكيفية التعامل معها، على أنها متغيرات سيتم ربطها بعنصر مرجعي، وقد تكون أسعارًا، أو عملة إذا كان الأطراف يرغبون في حماية أنفسهم ضد تخفيض العملة أو انخفاض في التكافؤ من الرقم القياسي لأسعار بعض المواد الخام من خلال إدراجها يعني مراعاة العلاقة بالتضخم.

لكن اختيار المرجع لا بد أن يكون دقيقًا لأن صلاحيته في بعض البلدان تعتمد على عوامل مختلفة مثل درجة دقته واستقلاليته فيما يتعلق بالأطراف وعلاقته بالموضوع المراد تحقيقه. أيضًا، قد يكون اختيار المرجع الخاطئ أو غير المناسب أو اختفاؤه مشكلة في حد ذاتها عوض أن يكون حلا.

وفي وضعنا الحالي وفي ظل كوفيد 19 و" الأزمة الصحية" المنجرة عنه، إذا وجب تعديل بند الإشارة المذكور من قبل الأطراف في العقد باعتباره المرجع في التزام الطرفين، فإنه سيتم تعديل هذا الالتزام تلقائيًا مقارنة بهذا المؤشر. لذلك يمكن أن يواجه الأطراف عواقب الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن كوفيد -19 والتكيف معها تلقائيًا.

زيادة على ذلك، هناك شرط المحاذاة(BORIAT، 2014، صفحة 29) (La clause d’alignement, dite aussi : clause du client le plus favorisé.) فيرمي إلى تحديد أسعار عقد معين عند نفس مستوى أسعار المنافسين، أي الأخذ بسعر المنافس لتحديد سعر التعاقد. فتعتمد هذه الطريقة على حقيقة أن المنافسين قد بذلوا بالفعل الكثير من الجهد التحليلي لتحديد أسعارهم وهو معمول بكثرة في مجال الفنادق.

فعلاوة على ذلك، لا يطلب فقط من صاحب الفندق مواءمة أسعاره مع الأسعار الممنوحة على مواقع الحجز الأخرى، ولكن أيضًا مع الأسعار التي يتقاضاها صاحب الفندق نفسه، بما في ذلك على موقعه على الويب.

وهذا الشرط يرد الصيغة التالية:" إذا أخطر المشتري البائع في مرحلة سريان العقد، أنّه تلقى عرضا تنافسيا من ممون معروف و جِدّي، حيث يكون الثمن المنصوص عليه في العرض أقل من الثمن المنصوص عليه في العقد، مع بقاء الشروط الأخرى الكمية والنوعية، النظامية متساوية، فعلى البائع في خلال 10 أيام من تاريخ إخطاره من قبل المشتري ليوافق على محتوى الشروط الواردة في العرض التنافسي (هني اللطيف، 2016، صفحة 59). وفي حالة عدم الاتفاق مع المشتري يتحلل هذا الأخير من التزامه بالشراء من البائع ليُنهي العقد بعد انقضاء 10 أيام الممنوحة للبائع. (معداوي، 2016، صفحة 168)

وتعتبر بنود الكسب أو الربح أو Les clauses d'earn out وهي من أصل أنجلو ساكسوني (BORIAT، 2014، صفحة 41)، آلية خاصة يتم تنفيذها أحيانًا عند بيع الأسهم. يمكن تطبيقه بطريقتين. في الخيار الأول، يتم الدفع للمتنازل عن القيم المالية على المدى الطويل، اعتمادًا على نتائج الشركة. أما في الحالة الثانية، يتلقى المتنازل المقابل مباشرة من تاريخ التحويل أو التنازل، لكن البند Earn out يظهر لاحقًا في شكل ملحق خاص بالسعر بناءً على نتائج الشركة المحول أو المتنازل عن أسهمها.

إن اقتصار شروط التعديل التلقائي على مخاطر محددة يحد من فاعليتها في مواجهة التطور الذي يطبع ميدان التجارة الدولية، والذي يخرج أكثر فأكثر الظروف التي تحيط بالعقد حال تنفيذه من دائرة توقع الأطراف؛ إذْ إنه وإذا كانت هناك العديد من المخاطر والأحداث التي يمكن توقعها سواء أكانت اقتصادية مرتبطة بالثمن أو سعر صرف العملات، أو كانت تقنية أو تكنولوجية، إلا أن هناك أحداثا وظروفا أخرى سياسية وقانونية غير مرتبطة مباشرة بمحل العقد لكن يمكن أن تؤثر فيه. لذلك نجد آلية أخرى تختلف عما سبق من شروط، حيث إن شروط التكيف التعاقدي شبه التلقائي تنص على حدث يسمح للطرف بالاستفادة تلقائيًا من السعر الجديد لكن هذه الآلية تتطلب تدخل الأطراف لتنفيذها.

1-2- الملاءمة شبه التلقائية للعقود

لقد خلق الفن التعاقدي في ميدان التجارة الدولية أكثر من شرط مسبق لمواجهة ما قد يحصل من تغير في الظروف المرافقة لتنفيذ العقد، حيث يسعى أطراف العقد جاهدين لحماية أنفسهم من تقلبات الظروف المحيطة بتنفيذ عقودهم، أيّا كانت طبيعتها. ويعتبر شرط إعادة التفاوض من أبرز تلك الشروط وأكثرها أهمية على الصعيد العملي. سواء كان ذلك بالطريقة التقليدية أو الحديثة بموجب التفاوض الالكتروني.

وبالنسبة للملاءمة بموجب شرط إعادة التفاوض وهو شرط يدرجه الأطراف خلال مرحلة المفاوضات ويتفقون فيه على إعادة التفاوض فيما بينهم بقصد المواصلة في تنفيذ العقود وعدم الوقوف عند الصعوبات، أو تعديل أحكام

العقد عندما تقع أحداث معينة يحددها الأطراف من شأنها الإخلال بتوازن العقد وإصابة أحد المتعاقدين بضرر جسيم، ومن خلال إمعان النظر في التعريف المتقدم يتبين لنا أن شرط إعادة التفاوض هو شرط اتفاقي؛ إذ إن مضمونه يتوقف على ما يتفق عليه الأطراف في العقد. لذلك، يرى البعض أن هذا الشرط ليس له مفهوم محدد مستمد من قانون معين. بل إنه يعتمد في تحديد مفهومه وفي تطبيقه على ما يتفق عليه الأطراف في عقدهم.

ولعل من أبرز العناصر التي يتعين تحديدها من خلال الشرط الأحداث التي يواجهها الشرط، والمهم هو آن تكون تلك الأحداث خارجة عن إرادة الأطراف، غير متوقعة الحصول من قبلهم وقت التعاقد، وغير ممكنة الدفع.

زيادة على درجة الاختلال في توازن العلاقة العقدية والناجمة عن الحدث ومصير العقد أثناء فترة التفاوض(حنا نغم، 2008، صفحة 15). كما يجب أن يتضمن الاتفاق أيضا مصير العقد في حالة فشل المفاوضات والحل الذي يجب اتباعه لاسيما في حالة نشوب نزاع أو اختلاف في وجهات النظر بشأن مدى تحقق الشرط.

ويعتبر هذا الشرط خاصّا تختلف صوره باختلاف العقود والظروف، وبعبارة أخرى، فإن مضمونه ليس واحدًا في كل العقود، بل إنه يتنوع وفقا لرغبات الأطراف وطبيعة الظروف المرافقة لإبرام العقد وتنفيذه.

ومن خلال إمعان النظر في الشروط التعاقدية المنظمة لشرط إعادة التفاوض يتجلى بوضوح أن ثمة شروط يجب أن تتوافر في الحدث حتى يكون ممكنًا تطبيق شرط إعادة التفاوض وإعمال الأحكام الخاصة به، فإن هذه الشروط تتجسد عموماً، في استقلال الحدث عن إرادة المدين، وعدم إمكان توقع الحدث وعدم إمكان دفعه وتجنب نتائجه الضارة.

ويعني انعدام إرادة المدين وقدرته على التصرف على نحو يتفادى من خلاله الحدث ونتائجه(القوني اللطيف، 1997، صفحة 70) ويتخذ صورًا شتى فقد يكون عجز المدين عن دفع الحدث بشكل مطلق. كحال منع التصدير وإغلاق الحدود كما حدث بعد ظهور فيروس كورونا، فلا يمكن للمدين أن يدفع هذا التصرف.

أو أن يكون المدين قادراً على التقليل من إمكانية وقوع الحدث وحجم نتائجه الضارة .وعندئذ فأن شرط عدم إمكانية دفع الحدث ونتائجه لا يتحقق إذا اغفل المدين اتخاذ بعض الاحتياطات و إتيان بعض التصرفات التي تكشف الظروف عن أهميتها وضرورتها لتقليل حجم الحدث وآثاره الضارة .

و في الصورة الثالثة : حيث يكون بإمكان المدين اتخاذ تدبير أو إجراء وقائي يساعد على التقليل من حجم النتائج الضارة للحدث . كإبلاغ الدائن بوقوع الحدث ، كي يتمكن الأخير من تدارك الضرر والامتناع عن إبرام صفقات جديدة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالالتزامات التي شابها الاختلال بسبب الحدث.

و مضمون الالتزام بالتفاوض انه متى وقع الحدث المبرر لإعمال شرط إعادة التفاوض، فأن المتعاقدين يلتزمون بإعادة التفاوض في العقد وفقاً لمبدأ حسن النية.

إن أثر الإخلال بالالتزام بإعادة التفاوض يكون برفض أحد الأطراف إعادة التفاوض في العقد، ويعود السبب في ذلك إلى أن اختلال توازن العقد قد يؤدي إلى تحمل أحد الطرفين ضرراً كبيراً، في حين يكون الطرف الآخر مستفيداً من هذا الاختلال فيرفض إعادة التفاوض في العقد إعمالاً لشرط إعادة التفاوض. ففي عقد التوريد مثلاً، إذا طرأ حدث أدى إلى تذبذب كبير في الأسعار والتكاليف (بالخصوص أسعار الشحن) يكون من مصلحة البائع إعمال شرط إعادة التفاوض لأنه سيمنى بضرر كبير إذا ظل ملتزماً بتوريد البضاعة بالسعر ذاته المتفق عليه في العقد وهو أقل من سعر السوق. أما المشتري فسيكون مستفيداً من هذا الارتفاع في الأسعار ، لذلك قد يرفض التفاوض من أجل تعديل بنود العقد.

وقد يتفق الأطراف على أنه في حالة عدم قبول أحدهم إعادة التفاوض في العقد، فإن العقد الأصلي يستمر في السريان(معداوي، 2016، صفحة 97). على الرغم أن هذا يهدر الهدف الذي وجد من أجل تحقيقه شرط إعادة التفاوض.

كما قد يتفق الأطراف على جواز فسخ العقد بالإرادة المنفردة إذا أخل أحدهما بإعادة التفاوض في العقد، شريطة إخطار الطرف الآخر بذلك. ولا يستحب إعمال مثل هذه الاتفاقات في عقود التجارة الدولية. إذ إن غالبية تلك العقود هي عقود طويلة المدة يكتسب تنفيذها أهمية كبيرة وتهدف إلى تحقيق

مكاسب ضخمة للمتعاقدين، كما أن اللجوء إلى الفسخ يخالف الهدف من إدراج شرط إعادة التفاوض هو الحفاظ على العقد من الزوال. وقد يلجأ الأطراف إلى تعليق تنفيذ العقد لمرات متعددة، وفي حال الاستمرار في عدم الاتفاق وتنافر وجهات النظر يلجأ إلى الفسخ. (حنا نغم، 2008)

وبالنظر من زاويتين: فرض التباعد الجسدي والاجتماعي الذي فرضته الدول عند ظهور الجائحة من جهة، وإلى التطور التكنولوجي والعلمي الذي مس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى القانونية من جهة أخرى، فقد بات من الممكن أن يتفاوض شخصان لا يجمعهما مكان واحد، وأحيانا أخرى لا يجمعهما زمان واحد أيضا حول إبرام عقد معين أو تعديله، وهذا ما يصطلح عليه بالتفاوض الإلكتروني، وعرف التفاوض الالكتروني على أنه اتفاق بين طرفين أو أكثر، بحيث يكون للأطراف دور أساسي للقيام به في التباحث وتبادل وجهات النظر، بهدف التوصل إلى اتفاق، ويتم عبر شبكة الانترنت ووسائل التكنولوجيا الحديثة. (ابراهيم، 2004)

ويبرز الهدف من التفاوض عبر الانترنت للقضاء على القلق والتردد لدى طرفي العقد، فهي مساحة للتفكير والتروي، يتبين لكل طرف حقيقة التعاقد الذي يتفاوض بشأنه، خاصة في العقود المركبة والمهمة. (حطاب منال، 2018، صفحة 18)

تكمن أهمية شبكة الانترنت في اتساع نطاق خدماتها باعتبارها شبكة معلومات واتصالات عن بعد، وبالتالي فإن خدماتها ليست محصورة بل إنها متغيرة ومتجددة، وتتطور مع تطور الشبكة نفسها، حيث إن هذه الشبكة المؤلفة من ملايين محطات الكمبيوتر المتصلة بالهاتف توفر للبشرية إمكانيات هائلة، في مجالات متعددة نذكر منها على سبيل المثال: التسويق، الإعلان، الاتصالات والتبادل التجاري بين أي طرفين، حتى ولو كان كل منهما يقع في الطريق الآخر من العالم، وبالتالي إمكانية إبرام التعاقدات بين الأطراف . (ابراهيم، 2004، صفحة 120)

أما فيما يخص التفاوض الإلكتروني، فيظهر دور الأنترنت في كونها تجمع طرفين لا يجمعهما مجلس واحد، حيث في الغالب ما تصدر المبادرة أو الدعوة

للتفاوض من شخص أو شركة خارج حدود الدولة التي تقيم على إقليمها الطرف الآخر، وهذا ما دفع البعض بالقول إن: التفاوض الذي يجري عبر الانترنت هو تبادل للإرادة دون حضور مادي متزامن للأطراف المتفاوضة؛ حيث أصبح من السهل أن يصل أي منهما للآخر مباشرة ودون تدخل وسيط بشري بينهما. (حطاب منال، 2018، صفحة 17)

ويتم التفاوض الالكتروني باستعمال مختلف الصور والباقات والخدمات التي تقدمها الانترنت، ومنها البريد الإلكتروني، أو عن طريق الدخول إلى الموقع (Web-site) أو عن طريق المحادثة (Chatting) أو بالفيسبوك (facebook) .

كما تظهر أهمية التفاوض الإلكتروني عندما يمتد تنفيذه لفترة زمنية طويلة، حيث تعتبر في هذا النوع من العقود وسيلة فعالة لإعادة التوازن العقدي في حالة تغير الظروف الاقتصادية، مما قد يخل بالتوازن العقدي ويجعل تنفيذ العقد مرهقا للمدين، لذلك يحرص الطرفان في هذه الطائفة من العقود على إدراج شرط يلتزم بمقتضاه كل منهما بالتفاوض حول كيفية التغلب على هذه الظروف والصعاب وتذليلها. (عجالي، 2014، صفحة 200)

والتفاوض الالكتروني في هذه الحالة هو الأداة الفنية لإنقاذ العقد وتصويب مساره بتخفيف الضرر عمن لحقه نتيجة تغير الظروف، كما يعتبر التفاوض أيضا وسيلة لتسوية المنازعات بصورة ودية وكوسيلة لتفسير العقد في حالة وجود نزاع بشأن تنفيذه.

ثانيا- الملاءمة العلاجية وآليات مواجهة الجائحة وحماية العقد

إن جائحة كورونا سيكون لها تأثير على العقود التي يكون الزمان عنصرًا جوهريًّا فيها، وعليه فإن الالتزامات العقدية التي تُستوفى على التراخي خلال الفترة التي سيكون فيها فيروس كورونا مسببًا للشلل الاقتصادي هي التي سيستفيد المدين فيها من حالة عدم المسؤولية العقدية.

فمن المعلوم أن للحوادث الطارئة والظروف القاهرة أثرا مباشرا على الالتزامات العقدية، ذلك أن العقد عندما ينعقد فإنه ينعقد من حيث المبدأ بطريقة تتعادل فيها الأداءات، وليس بالضرورة أن يكون تعادلًا مطلقًا، فيتحقق

بذلك التوازن الاقتصادي للعقد. وبالتالي فإنه عندما يحدث أمر طارئ غير متوقع يجعل من تنفيذ أحد الأطراف لالتزاماته مرهقًا، أو تحل بالملتزم قوة قاهرة تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلًا، فإن الأطراف تتدخل وتضع الآليات القانونية لرد الالتزامات إلى حالتها المتعادلة، ذلك أن الظروف الطارئة تؤثر في التوازن الاقتصادي للعقد.

وحيث إن وجود العقد يتأثر بالظروف المحيطة به فقد تطرأ ظروف بعد إبرام العقد تحول دون تنفيذه، فإذا كانت القاعدة العامة تقضي بمسؤولية كل طرف لم ينفذ التزاماته الذي وافق على تنفيذها بإرادته، الآن هناك استثناء على هذه القاعدة العامة؛ بحيث تكون استحالة التنفيذ استحالة مطلقة، فيعتبر العقد مفسوخاً بقوة القانون وذلك لأنه يكون قد أفرغ من مضمونه، هذا عن القوة القاهرة الدائمة أما إذا كانت القوة القاهرة مؤقتة فيتحتم على أطراف العقد وقف تنفيذ العقد إلى حين زوال المانع أو حدث القوة القاهرة أو الظرف الطارئ المتسبب في هذا الوقف.

ورأينا أنه بإمكان المدين أن يتنازل عن حقه بالتمسك بالظرف الطارئ ويقوم بتنفيذ التزامه على الرغم مما يتهدده من خسارة بعد إبرام العقد وفي فترة التنفيذ، فهل يعد التنازل الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بها الطرفان مواجهة الظرف الطارئ بعيدا عن القضاء أو توجد وسائل أخرى لمواجهة ذلك؟

1-2- وقف تنفيذ العقد:

وقف تنفيذ العقد هو" سكون تنفيذ العقد لفترة من الوقت حتى انتهاء الظروف التي تواجهه ثم يعود بعدها إلى السريان العادي" أو هو " نتيجة قانونية تحدث من اجتماع القوة القاهرة العارضة وإمكان زوالها قبل أن يفقد التنفيذ فائدته. فوقف التنفيذ حالة انتقال يحل محلها في المستقبل إما تنفيذ العقد أو فسخه "

ونرجح أن تعريف وقف تنفيذ العقد هو علاج قضائي أخذا بالمفهوم التقليدي للقوة القاهرة أو هو اتفاق في حال الأخذ بالمفهوم الحديث للقوة القاهرة يرد على العقد الذي تحول دون تنفيذه قوة قاهرة تؤدي إلى استحالة مؤقتة في تنفيذ الالتزام وينقضي إما بزوال الاستحالة وإمكانية التنفيذ أو بانفساخ العقد وزوال الرابطة العقدية.

وفي مجال العقود الدولية وأمام تغير الظروف الخارجية يلجأ أطراف العقد إلى وقف تنفيذ العقد فترة بعد وقوع الحادث إلى حين الوصول إلى اتفاق يرضي الطرفين، فواقع العقود الدولية يجعل من الوقف في مقدمة الآثار الناجمة عن القوة القاهرة أو إعمالا لشرط إعادة التفاوض . (معداوي، 2016، صفحة 103)

و إذا كان نظام الوقف لا يظهر إلا في عدد قليل من الشروط التي تعالج شرط "إعادة التفاوض" ، فهذا لا يعني على الإطلاق أن هذا الشرط لا يعرف نظام التوقف، ولا يعني أيضا أن إرادة الأطراف قد اتجهت إلى عدم تطبيقه في هذه الحالة، فالوقف نظام لا غنى عنه سواء في حالة القوة القاهرة بمفهومها الحديث أو في حالة شرط إعادة التفاوض، فهو ينطبق في حالة الشرط الأخير في الفترة التي تسبق إعادة التفاوض وأثناء عملية التفاوض نفسها. أما عدم النص عليه من قبل الأطراف في حالة شرط إعادة التفاوض إنما يرجع إلى تطبيقه، يعتبر أمرا بديهيا لا يحتاج إلى النص عليه صراحة، فالموقف يرفضه.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن إرادة الأطراف تلعب دورا كبيرا في تحديد نطاق الوقف، لأن العارض الخارجي الذي حال دون تنفيذ العقد قد لا يؤثر على جميع الالتزامات الناتجة على العقد، وعليه فقد يتفق الأطراف على أن يشمل الوقف كل الالتزامات الناتجة عن العقد، كما قد يتفقون على أن لا يسري الوقف إلا على الالتزامات التي تأثرت بالعارض الخارجي.

وعليه، فإن توقيف العقد أنسب الطرق التي يحافظ بها الأطراف على بقاء واستمرار عقدهم. فالوقف فترة انتظار وسكون للعقد، تحمي مستقبلا إمكانية الاستمرار في تنفيذه متى زالت الظروف التي نالت منه.

وقد أخذت أغلب الاتفاقيات الدولية والشروط النموذجية بنظام وقف التنفيذ، فاتفاقية الأمم المتحدة للبيع الدولي للبضائع فينا 1980 وفي الفقرة الثالثة من المادة 3/79 تنص على الآتي:

" يحدث الإعفاء المنصوص عليه في هذه المادة أثره خلال الفترة التي يبقى فيها العائق قائما"؛ فهذه المادة تعني أن العقد يعاود سريانه، فالوقف لا يكون إلا في فترة وجود العائق. (قارون، 2020، صفحة 130)

أما عن الشروط النموذجية؛ فنجد الشرط النموذجي الذي أعدته غرفة التجارة الدولية فيما يتعلق بشرط القوة القاهرة حيث ينص في الفقرة السابعة منه على أنه ": وعلاوة على ذلك فإنه .أي السبب المنصوص في الفقرة السابعة، يوقف مدد التنفيذ أثناء مدة معقولة، مستبعدا بذلك في نفس الوقت حق الطرف الآخر في أن يلغي أو يفسخ العقد . "... فيضفي هذا الشرط حماية يستفيد منها المدين من سلوك الدائن الذي قد يرغب في فسخ العقد.

وكذلك يأخذ القانون الدولي الموحد للبيع الدولي للمنقولات المادية(لاهاي 1964) أيضا بنظام وقف تنفيذ العقد وإن لم ينص عليه صراحة ويستشف ذلك من المادة 2/74 من هذا القانون التي تنص على أنه " إذا ترتب على الظروف استحالة مؤقتة، فإن الطرف الذي تأثر التزامه بهذه الاستحالة يبرأ كلية من تنفيذ هذا الالتزام إذا ترتب على تأجيل التنفيذ أن اختلف الالتزام كلية؛ بحيث يصبح الأطراف أمام التزام آخر بخلاف المنصوص عليه في العقد" .
وهذا يشبه لحد ما الدفع بعدم التنفيذ الوقائي Préventive؛ وهو الذي يجيز للدائن أن يوقف تنفيذ التزامه إذا لم يستطع المدين تنفيذ التزاماته بسبب لا يرجع إليه(كحالة القوة القاهرة المؤقتة)، ويتجنب الدائن وفقا لهذا النوع الخسائر والمخاطر التي قد يتعرض لها إذا استمر في تنفيذ التزامه بينما توقف المدين عن تنفيذ التزامه.

ونجد في هذا الإطار شرط التغيير المادي الضار(material adverse change clause) أو شرط MAC هو أسلوب تعاقدي من أصل أنجلو ساكسوني (BORIAT، 2014، صفحة 45). يتم استخدامه لمنح خيار لأحد الطرفين لإنهاء العقد الحالي في حالة حدوث فعل ضار كبير من شأنه تعديل الاقتصاد العام للعقد.

إن نطاق بنود MAC في السنوات الأخيرة، وفي مواجهة عدم الاستقرار المتزايد، نما بشكل ملحوظ. إلى جانب هذه البنود، من الضروري أيضًا التذكير بالاستخدام المكثف لبنود الإيقاف أو تجميد العقد، والتي يمكن أن تكون بمثابة حماية في حالة فشل التنفيذ المستقبلي المحدد بدقة للعقد.

ونشير إلى أن شرط MAC هو بند مميز في مجال التمويل. إذ من الممكن أن نجده في عقود الائتمان الممنوحة من قبل البنوك. وبفضله، في حالة حدوث تغيير غير مواتٍ كبير، سيتمكن المُقرض أو البنك من الاستفادة من عدة أنواع من الامتيازات. قد ينص البند على إنهاء التزام المُقرض بتقديم الأموال محل القرض. كما قد ينص الشرط أيضًا على إلزام المقترض تسريع سداد قرضه. (BORIAT، 2014، صفحة 20)

إلى جانب الممارسات المصرفية، يُستخدم شرط MAC أيضًا في عمليات الدمج والتنازل. من هذا المنظور، تنص المادة على أنه يجوز إعفاء المشتري أو الشركة المقتناة من التزاماتها في حالة حدوث تغيير سلبي جوهري.

ومن الناحية العملية، فإن العواقب المرتبطة بـ Covid-19، والتي تنعكس حاليًا في إلغاء بعض الإغلاق وتباطؤ بعض المفاوضات، قد تشجع بلا شك على استخدام هذا النوع من البنود في المستقبل.

ومن بين الالتزامات التي تنجر عن توقف العقد الالتزام بالسعي لإزالة سبب الوقف حيث يجب على المدين الذي توقف عن تنفيذ التزاماته أن يسعى جاهدا لإزالة سبب الوقف واستئناف التزاماته في أسرع وقت ممكن بعد زوال السبب.

زيادة على الالتزام بالحفاظ على العقد وكذلك بالامتناع عن كل ما يمكن أن يؤثر في العقد سلباً، وهذا يقضي الحفاظ على محل العقد. والاحتفاظ بأداء ما نفذه المتعاقد الآخر قبل الوقف خاصة إذا لم يقابله شيء من الطرف الآخر، والالتزام بالسعي لاستئناف سريان العقد.

فإذا استمرت الظروف الطارئة التي استدعت وقف تنفيذ العقد طوال المدة المحددة للعقد، بحيث لم تبق ثمة جدوى لتنفيذه، عندئذ لا مناص من الحكم بفسخ العقد، ولا شك أن الظروف الطارئة في مثل هذا الافتراض تعد قوة قاهرة نظرًا لاستحالة التنفيذ ولا يجوز اعتبارها نظرية الظروف الطارئة وأثرها على إعادة التوازن الاقتصادي المختل في العقد ظرفا طارئا، لاقتصار هذا على حالة الإرهاق دون الاستحالة، غير أنه لا بد في كل الأحوال البحث عن تحقيق العدالة العقدية والذي يمكن تحقيقه بوسائل أخرى.

2-2- تحقيق العدالة العقدية بتعديل الالتزامات العقدية و التقايل

يجوز لكل من الدائن والمدين أن ينهيا العقد الأول ويحلا عقدا جديدا مكانه تصلح التزاماته أن تنفذ في ظل الظروف التي طرأت دون إرهاق لأي منهما وتجديد الالتزام له صور ثلاثة هي:

أ -التجديد بتغيير الدين. ويرد التجديد هنا على الدين نفسه فيغير محله أو مصدره، وعليه فالتجديد بتغيير الدين يتم بين أطراف العلاقة القانونية، وذلك عن طريق محله أو سببه.

والذي يهمنا في مقام الظروف الطارئة تجديد محل الالتزام فالإرهاق الذي يصيب المدين ويهدده بخسارة فادحة يتمثل في زيادة الكلفة عند تنفيذ التزامه ونتيجة لذلك إذا تم الاتفاق بين الطرفين على تغيير التزامات العقد بما يتناسب مع هذا الوضع، فإنهما يقومان بإفراغ هذا الاتفاق في عقد جديد يحل محل العقد الأول.

ب -التجديد بتغيير الدائن. يتحقق التجديد بتغيير الدائن إذا اتفق الدائن والمدين وأجنبي على أن يكون هذا الأخير هو الدائن الجديد، فيجب إذا اتفق الأطراف الثلاثة المدين والدائن القديم والدائن الجديد.

ج -التجديد بتغيير المدين. إن التجديد بتغيير المدين يكون في حالة ما إذا اتفق الدائن مع أجنبي على أن يكون هذا الأخير مدينا مكان المدين الأصلي، وعلى أن تبرأ ذمة المدين الأصلي دون حاجة إلى رضاه، أو إذا حصل المدين على رضا الدائن بشخص أجنبي قبل أن يكون هو المدين الجديد.

أما بالنسبة للتقايل فإنه في حالة جائحة فيروس كورونا المستجد، تشكل الإجراءات الحكومية القسرية سبباً لانحلال العقد بسبب فقدانه أحد عناصره الأساسية، وهذه العناصر في الكثير من الأحيان تشكل موضوع العقد أو السبب الدافع إليه. (Tadros.، 2020، صفحة 24)

في هذه الحالة يكون العقد في مرحلة وسط بين استحالة التنفيذ بسبب القوة القاهرة، وبين التنفيذ المرهق اقتصاديّا بسبب الظروف الطارئة. مثال ذلك حالة العقد الذي ينتج عنه فائدة اقتصادية غير تلك التي قصدها الأطراف عند التعاقد، أو الحالة التي يفقد الدائن المصلحة التي من أجلها أبرم العقد، في هذه الحالة لا يمكن الحديث عن ظروف غير متوقعة، إنما عن فقدان أحد العناصر الأساسية

التي كانت تشكل الدافع الأساسي للتعاقد، يجب إذا لإعمال هذه القاعدة أن يكون هذا العنصر الأساسي الذي فقد لاحقاً(أن يكون)مشترطاً في العقد، بحيث يظهر بوضوح أنه كان الدافع للدائن إلى التعاقد.

على أنه يمكن إبطال العقد لعلة الإكراه الناشئ عن التبعية الاقتصادية (اشراقية، 2020 ، صفحة 750)، فقد ينشأ العقد بعد ظهور الجائحة، وبسبب الظروف المرافقة لها قد يضطر أحد الأطراف للقبول بعقد يتضمن اختلالاً ظاهراً في الموجبات العقدية الملقاة على عاتقه لمصلحة الطرف الآخر، في هذه الحالة من الممكن التساؤل حول إمكانية المطالبة بإبطال العقد لعيب في الرضا.

في حالة جائحة فيروس كورونا المستجد وما قد ينشأ عنها من ظروف اقتصادية صعبة، قد نشهد العديد من حالات استغلال حالة الضرورة أو التبعية الاقتصادية، فالبعض سوف يحاول استغلال هذه الظروف لجني أرباح طائلة على حساب معاقديه، وبحسب القانون المدني الفرنسي الجديد، فكلّ من يستغل حالة التبعية الاقتصادية لمتعاقد للحصول على منافع مفرطة بشكل واضح، يعاقب بقابلية عقده للإبطال لعيب الإكراه ومطالبته بالعطل والضرر عند الاقتضاء. (اشراقية، 2020)

إذا اتفق طرفا العقد على إنهاء العلاقة التعاقدية فيما بينهما كان لهما ذلك، لأنه ما دام العقد نشأ بإرادة الطرفين لهما أيضا إنهاؤه بإرادتيهما وهو ما يطلق عليه بالتقايل أو الإقالة.

يعرف التقايل بأنه حل للعقد باتفاق الطرفين بعد أن يكون قد تم تكوين العقد صحيحا، فهو يتم بإيجاب وقبول صريحين أو ضمنيين يهدف المتعاقدان من ورائه إلى حل الرابطة التعاقدية حتى دون وجود سبب ودون اللجوء إلى القضاء.

وكما هو ملاحظ أن المشرع الجزائري لم ينص على التقايل بنص صريح، وإنما يستفاد ذلك من نص م 106 ق.م.ج العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين، أو للأسباب التي يقررها القانون.

أضف إلى ذلك أن التقايل مبني على أساس التراضي بين الطرفين والاقتناع بأنه الوسيلة المثلى لمواجهة أثر تغير الظروف، وهذا بعد دراسة متأنية من جانب كل منهما، أما إذا لجأ أحد المتعاقدين خاصة المدين إلى القضاء وطلب رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول فهذا يدل على وجود خلاف بين طرفي العلاقة العقدية، ولا يمكن

الوصول إلى حل ودي يحل هذه المسألة، لذلك فالتقايل طريق سهل من طرق انحلال الرابطة العقدية وأفضل من طريق الفسخ. (Jacomino، 2018، صفحة 511)

خاتمة:

إن الحكم باعتبار جائحة فيروس كورونا قوة قاهرة أو ظرفا طارئا بالنسبة لعقد معين، لا يعني مطلقا اعتبارها كذلك على بقية العقود المشابهة، حتى وإن كانت هذه العقود متحدة في الطبيعة والظروف والملابسات، ذلك لأن لكل عقد خصوصيته، وطبيعته، ولكل قاض حجته وأسانيده الشرعية والنظامية التي يبني عليها حكمه، والتي بطبيعة الحال لن تكون ملزمة لغيره من القضاة، ذلك أن المبدأ هو عدم إلزامية السوابق القضائية.

في هذه الفترة من الأزمة الاقتصادية، قد يكون العقد الدولي قد فات موعد استحقاقه، وفي الواقع، قد تنشأ العديد من الصعوبات والمزالق لمنع تنفيذه. ونتيجة لذلك، يبدو أن التوازن التعاقدي أصبح موضع تساؤل، فقد خلق الوباء شعوراً حقيقياً بانعدام الأمن بين المتعاملين، وهذا بسبب قوة قاهرة، ظروف غير متوقعة، ومخاطر خارجية تؤثر على العقد الدولي. حيث إنه وبحكم الواقع، سوف يبحث المتعاملون بلا شك عن طرق للتغلب على هذا الخلل.

ولم تعد الحرية التعاقدية ضمانة للعدالة التعاقدية، لذلك فإن ملاءمة العقد ستكون مفيدة، من وجهة نظر اقتصادية لأنها تحفظ العقد، ومن وجهة نظر قانونية بحتة، لأنه يسمح باستعادة العدالة التعاقدية.

وقد يكون من الخطر للغاية الاعتماد على السلطات العامة للدولة لضمان "إعادة توازن" العقد في حالة تغير الظروف، فإن هذه المهمة ستقع على عاتق "الإرادة الخاصة" للأطراف، والذين يمكنهم اقتراح العديد من الحلول والسبل.

وبالتالي، يكونون قادرين على أن تتكيف اتفاقياتهم وعقودهم مع الظروف دون أن يكون فعل أحدهم أو الآخر ضروريًا"، وهذا ما يسمى بالتكيف" التلقائي".

أما إذا كانت الملاءمة تنطوي على تدخل إرادة أحد الطرفين، فسيكون "شبه تلقائي". أخيرًا، قد يخضع تعديل العقد للتعبير الصريح عن إرادة كليْ الطرفين. سيكون تنفيذه بعد ذلك غير تلقائي.

و حيث إن الملاءمة الاتفاقية هي الأصل، وما التعديل القضائي أو التشريعي إلا استثناء، فترك مسألة تعديل العقد وتكييفه مع تغير الظروف لإرادة الأطراف المتعاقدة يلائم طبيعة العقود الدولية، لأن الأطراف في الغالب محترفون، وهم أدرى بمصالحهم من القاضي وحتى المحكم، فمتى عرض النزاع على المحكم أو القاضي انهارت الثقة التعاقدية بين الأطراف والرابح فيهم خاسر.

في نهاية هذا التحليل ولتقديم بعض التوصيات، يظل العقد الدولي حساسًا للغاية فيما يتعلق بالتغيرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر على توازنه العادل ومضمونه العادل، وينبغي تشجيع تكيفها مع الظروف المستقبلية للسماح بمنع وتأمين الحزمة التعاقدية.

ومع ذلك، يجب على المتعاقدين المتضررين من عواقب وباء الفيروس التاجي أيضًا إظهار حسن النية في تنفيذ البنود وفي مناقشاتها.

- إن حالة الأزمة الصحية هذه في جميع أنحاء العالم، قد أبرزت بحدة كبيرة بعض أوجه القصور والإخفاقات، ولا بد من تكييف جيد للعقد الدولي، حيث لا تزال الصياغة الدقيقة لبنود التعديل التعاقدي مرغوبة للغاية وبامتياز.

- وكما تظهر المعطيات العلمية المتعلقة بفيروس كورونا المستجد، بأن الأوبئة قد تتحول إلى مواعيد دورية، لذلك نظراً لكون القوة القاهرة تتطلب شروطاً قاسية لإعمالها، ونظراً لكون الظروف الطارئة تتطلب إجراءات طويلة وبطيئة، وقد تنتهي بفسخ العقد بقرار قضائي غير متوقع، أدعو الأطراف من الآن إلى البدء بتضمين عقودهم بنودا إلزامية تتعلق بالوقاية من النزاعات التي قد تنشأ عن الأوبئة والآثار الاقتصادية الناتجة عنها بوسائل حية، إذ تتمتع هذه الوسائل بسرعة الإجراءات وبساطتها، وتؤدي إلى الحفاظ على استمرار العلاقات التعاقدية بشكل خاص، والعلاقات التجارية بشكل عام.

قائمة المراجع:

- خالد ممدوح ابراهيم. *مصر،ابرام العقد الإلكتروني*. الإسكندرية مصر: دار الفكر الجامعي، 2004.

- سعيد احمد الزقرد. *الوجيز في نظرية الالتزام ،ج 1، مصادر الالتزام*. لمنصورة، مصر: المكتبة العصرية، 2005.

- القوني عبد الحليم عبد اللطيف. *مبدأ حسن النية وأثره في التصرفات القانونية*. القاهرة : دار النهضة العربية ، 1997.

- جاك غستانو. *المطول في القانون المدني, تكوين العقد*. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2000.

- هني عبد اللطيف. *"حدود الاخذ بفكرة اعادة التفاوض في العقد "* . رسالة دكتوراه في القانون جامعة تلمسان , الجزائر ، 2016.

- نجية معداوي. *الاليات القانونية لتصدير النفط الجزائري*. رسالة دكتوراه .كلية الحقوق . جامعة الجزائر 1، 2016.

- عجالي خالد. *النظام القانوني للعقد الالكتروني*. رسالة دكتوراه . كلية الحقوق جامعة تيزي وزو,. الجزائر 2014

- عبد السلام حداد و حطاب منال. *التفاوض الالكتروني في عقود التجارة الدولية*. امذكرة ماستر في القانون .جامعة قالمة. الجزائر 2018

- حنا رؤوف نغم. " وقف التنفيذ في عقد البيع الدولي للبضائع وفقًا للاتفاقيات الدولية".*مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية, المجلد14 العدد11 , كانون الأول* (2008).

- أحمد اشراقية. "الوسائل القانونية الخاصة بمواجهة آثار جائحة فيروس كورونا المستجد على العلاقات التعاقدية: دراسة في القانونين الفرنسي واللبناني." *مجلة كلية القانون الكويتية العالمية* جويلية, 2020..

-Faustine Jacomino " Le contrôle objectif de l'équilibre contractuel. Entre droit commun des contrats et droit des pratiques restrictives de concurrence . "France: d'Université Côte d'Azur.2018 ،

-Guillaume Lacroix" .L'adaptation du contrat aux changements de circonstances.:theses de doctorat . université de Reims champagne– Ardenne .France. .2015

انعكاسات الجائحة(كوفيد19) على المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة

د. الطاهر تواياتية
tahar0082@yahoo.fr
ط/د بوعكاز سهام
Bouakazsihem1@gmail.com
مخبر الابتكار والهندسة المالية، جامعة أم البواقي

الملخص

هدفت هذه الورقة البحثية إلى التطرق لموضوع جائحة كورونا(كوفيد-19) التي أحدث أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، فقد أفقدت العالم توازنه وأدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلى عرقلة النشاط الاقتصادي في كافة أنحاء العالم خلال النصف الأول من سنة 2020، ومن بين هذه الدول الجزائر، حيث أثر على جميع الميادين ومن بينها قطاع المؤسسات الناشئة والصغيرة والذي يعتبر من القطاعات الحيوية التي يعول عليها للنهوض بالاقتصاد الجزائري، ونتطلع من هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الدولة الجزائرية للحد من تأثير الجائحة على جميع الأصعدة خاصة ما تعلق بنشاط المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا(كوفيد-19)، المؤسسات الصغيرة، المؤسسات الناشئة.

مقدمة

إن الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر خلال السنوات الأخيرة، مع تباطؤ النمو وزيادة التضخم، والبطالة، وهذا إثر انهيار أسعار النفط العالمية منذ منتصف العام 2014، أدى بها إلى الدخول بمرحلة اقتصادية صعبة، وهذا رغم الإصلاحات الهادفة لتنويع مصادر دخل الاقتصاد، ولعل من أهمها دعم المؤسسات الصغيرة والناشئة لخلق تنوع في الاقتصاد، فأصبح الاهتمام بالغا بهذه

المؤسسات كونها رافدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، على غرار باقي دول العالم التي باتت تعتمد عليها من أجل نمو أفضل للاقتصاد.

ففي الجزائر يعتبر هذا القطاع، قطاعا حيويا يسهم بشكل كبير في تحقيق توجه الدولة نحو اقتصاد السوق، وفتح مجال الاستثمار الفردي وتشجيعه من خلال مجموعة من التدابير والقوانين التي أقرتها الدولة خاصة مع ظهور جائحة كورونا (كوفيد-19) التي أثرت بشكل سلبي على هذه الإصلاحات بسبب خلقها لركود اقتصادي واجتماعي وسياسي كبير، أدى إلى انكماش اقتصادي للأسواق العالمية والدول الكبرى ولا سيما الأسواق المحلية والدول النامية.

مشكلة البحث

مما لا شك فيه أن الجزائر تعاني من أزمات سابقة قبل دخول الأزمة الحالية " جائحة كورونا(كوفيد-19) "، فالاقتصاد الجزائري يقف على عتبة مرحلة غاية في التعقيد، كما أن الوضع الحالي لا يحمل التجميل وتصويره بصورة مغايرة للواقع.

ولهذا فإن الجزائر وعلى غرار باقي الدول حاولت أن تقوم بمجموعة من الإجراءات وخاصة على صعيد المؤسسات الصغيرة والناشئة لمكافحة هذه الجائحة.

وبناء على ما سبق يمكن وضع الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تؤثر جائحة كوفيد 19 على نشاط المؤسسات الناشئة والصغيرة، وما الدور الذي تلعبه الدولة لمواجهة هذا التأثير؟

وللإجابة على الإشكال المطروح سيتم الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بجائحة كورونا (كوفيد-19)؟
- ما المقصود بقطاع المؤسسات الناشئة والصغيرة في الجزائر؟
- ما تأثير هذه الجائحة على نشاط المؤسسات الناشئة والصغيرة؟
- ما هو دور الدولة في دعم هذه المؤسسات وهذا في ظل استمرار جائحة كورونا (كوفيد-19) ؟

أهداف البحث وأهميته

يهدف هذا البحث إلى الاطلاع على مفهوم الجائحة وتأثيرها على المؤسسات الناشئة والصغيرة، وكذلك اكتشاف مدى مساهمة الدولة في كبح خطر هذه الجائحة على مصير المؤسسات الناشئة والصغيرة.

وتكمن أهمية البحث في أنه يعالج موضوعا من أهم موضوعات الساعة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية.

منهج البحث

باعتبار الدراسة ورقة بحثية سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي بالدرجة الأولى، حيث سيتم التطرق إلى نظرة إحصائية شاملة حول الجائحة ومخلفاتها على الصعيد الاقتصادي، كذلك تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والناشئة من خلال عرض لمختلف هيئات الدعم والترقية لهذه المؤسسات، وصولا إلى تحديد دور الدولة في دعم هذه المؤسسات في ظل الجائحة.

1. نظرة حول الجائحة وأهم مخلفاتها على الصعيد الاقتصادي:

بداية من ديسمبر من العام الماضي 2019، وبالتحديد في مدينة "ووهان" الصينية ظهرت أول حالة إصابة "بالكوفيد19"، والذي شخص على أنه التهاب رئوي فيروسي. هذا الفيروس الذي كانت له القدرة على خلق اللاتوازن في العالم بأسره، فسعت بذلك الحكومات لأخذ التدابير والاحترازات لمنع انتشاره ولعل من أهمها الإغلاق الكلي لجميع النشاطات الحيوية؛ مما أدى إلى تعطيل الحياة بجميع نواحيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويعتبر هذا الوباء حدثا من أحداث التاريخ البيئي، فقد ظهرت العديد من الفيروسات التي أحدثت هلعا كبيرا في تاريخ البشرية مثل الانفلونزا الاسبانية عام1918، سارس cov-2 عام1945، متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ايبولا فيروس نقص المناعة البشرية، ماربورغ، لاسا، زيكا، ومنذ زمن بعيد داء الكلب الحصبة وغيرها.. وكان آخرها فيروس كورونا "كوفيد19"، والذي أشارت الدراسات إلى أنه فيروس تاجي ظهر نتيجة انتقاله من الحيوان(الخفافيش) إلى الإنسان.

1.1 تعريف فيروس كورونا "كوفيد19"

منذ ظهور الجائحة انكب الباحثون كل حسب تخصصه ومجاله لتحليل هذه الظاهرة؛ فعلى الصعيد الطبي أعطيت عدة مفاهيم للفيروس فهو يعد من الفيروسات الشائعة التي تسبب عدوى للجهاز التنفسي العلوي، والجيوب الأنفية فهو يصيب أولا الخلايا المبطنة للحلق، ثم يمتد للقصبة الهوائية ثم الرئة ثم يحول الخلايا التي يصيبها إلى مصانع تعيد إنتاج نفس الفيروس والتي تصيب المزيد من الخلايا ، وهو ما يتطلب من الجهاز المناعي للإنسان استجماع طاقته ومقاومة هجمات الفيروس لمنعه من الوصول للجزء الأسفل من الرئة ويتسبب في التهاب رئوي حاد(الخوري، 2020)

2.1 تطور فيروس كورونا" كوفيد19"

إن ظهور" كوفيد19" كان نتيجة لتطور الفيروسات التاجية التي ظهرت سابقا فقبل سنة2013 كان الاهتمام ضعيفا بفيروسات كورونا التاجية، على اعتبارها فيروسات تسبب نزلات برد خفيفة، ثم تطورت وأصبحت تسبب مرضا لبعض الحيوانات كالطيور والدجاج والماشية والخيول والخنازير، ونتيجة لهذا ازداد اهتمام العلماء بدراسة هذا الفيروس خاصة منذ سنة 2003 بسبب ظهوره كمرض بشري جديد عُرِف بمتلازمة الجهاز التنفسي الحاد" سارس" الذي أصاب نحو 8000 شخص، وقتل نحو 8 إلى 10 %، ليستمر الاهتمام بهذا النوع في 2012 بسبب ظهور متلازمة MERS-COV والذي أصاب نحو 2500 شخص توفى منهم 900 على الأقل(Shafi, 2020).

وقد توصل العلماء إلى وجود تنوع هائل من فيروسات كورونا في الخفافيش والطيور عامة، وبنفس الطريقة التي تطورت بها الفيروسات السابقة فقد يكون فيروس كورونا قد جمع بين الفيروسات التي ظهرت من قبل في الطيور (Edmund, 2020)

وعلى غرار باقي الدول فقد تعرضت الجزائر لهذه الجائحة منذ مارس 2020 وكانت أرقام الإصابات في ارتفاع مستمر والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم 01: الإحصائيات بالأرقام لإجمالي الإصابات في الجزائر منذ بداية الوباء

الشهر	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية
الاصابات	302	1893	5388	4513	16487
الشهر	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الاصابات	13713	7036	5802	25257	14693

من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصحة

3.1 مخلفات الجائحة على الصعيد الاقتصادي

إن الأزمة الاقتصادية التي سببها الفيروس أعمق وأكثر انتشارا من أي جائحة وأزمة صحية أخرى منذ القرن العشرين؛ حيث إن الاستثناء صنعته الأنفلونزا الإسبانية(1918-1920) على مستوى العالم أين أصيب 500 مليون شخص وتسببت في وفاة 50 مليون منهم (منه، 2020)، ليأتي فيروس كورونا ويصنع الحدث في القرن الحادي والعشرين بأكثر من 50 مليون إصابة حول العالم، وما لا يقل عن مليون و265 ألف حالة وفاة إلى غاية 2020/11/10، حيث إن الإحصائيات ما زالت في ارتفاع مستمر إلى يومنا هذا (/ع.ش، 2020).

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد تعرضت معظم المؤسسات الاقتصادية إلى الانهيار والإفلاس، كما هو الشأن بالنسبة لشركة(Airbnb) العالمية المتخصصة في تأجير الشقق والغرف السكنية عبر الانترنت، والتي أصبحت وخلال عدة أسابيع من انتشار الفيروس شركة متهاوية، تواجه مستقبلا صعبا بعد أن كانت على وشك طرح أسهمها للاكتتاب(الجزيرة، 2020).

ومع بداية انتشار الجائحة ظهر مصطلح" البجعة السوداء" (Black Swan) في عالم الأعمال كواحد من أهم المصطلحات التي تصف الضربة المفاجئة التي تسببت بها الجائحة، فهذا المصطلح الذي يعني وقوع حدث مفاجئ غير متوقع على الإطلاق يقلب الموازين تماما، وهو المصطلح الذي وصفت به حاضنة الأعمال الأمريكية الضخمة (Sequoia Capital) الموقف بالنسبة للمؤسسات الناشئة حول العالم(الجزيرة، 2020).

وقبل جائحة كورونا، كان اقتصاد المؤسسات الناشئة العالمي(Global Startup Economy) يولد ما قيمته نحو 3 تريليون دولار، وهو ما يعتبر من أضخم الأنشطة الاقتصادية العالمية، ومع ضخامة هذا الرقم فإن عالم المؤسسات الناشئة كان يواجه تحديات هائلة بخصوص اختلاف الدول والمدن، وتباين الدعم الذي تحصل عليه المؤسسات الناشئة، وبمجيء كورونا، زاد الطين بلة وبدأت الأمور تأخذ منحى كارثيا في عالم المؤسسات الناشئة، حتى صدر تقرير مناخ المؤسسات الناشئة العالمي (Global Startup Ecosystem Report) الذي أقر بأن تداعيات فيروس كورونا يعتبر "حدث انقراض جماعي" للمؤسسات الناشئة حول العالم، وأن تأثيره الاقتصادي السلبي لا يقل عما حدث في "فقاعة الانترنت" التي نتج عنها إفلاس وانهيار آلاف الشركات في الفترة بين2000-2001 والأزمة المالية العالمية في2008، وبحسب نفس التقرير فإن التمويل الجريء- وهي استثمارات تقوم بها صناديق متخصصة في الاستثمار في الشركات الناشئة(Venture Capital)- تهاوى بنسبة 20% دفعة واحدة حول العالم في الأشهر الثلاثة الأولى من العام2020، بينما تهاوى بنسبة 50% في الصين لوحدها خلال نفس الفترة، التقرير أيضا أكد أن 72% من المؤسسات الناشئة حول العالم شهدت انخفاضا في الأرباح بمتوسط ما بين 32-40% منذ بداية الأزمة، بينما حققت 12% من المؤسسات الناشئة حول العالم نموا متسارعا بشكل ملحوظ في الأرباح منذ بداية الأزمة خاصة منها المؤسسات التي تقوم على التقنيات الرقمية (Papadopolos, 2020).

كما ذكر تقرير مناخ المؤسسات الناشئة العالمي أن 41% من المؤسسات الناشئة حول العالم وصلت إلى ما يسمى" النقطة الحمراء"، وهو ما يعني أن أمامها 3 أشهر أو أقل لنفاذ المال المستخدم كرأس مال تشغيلي لعملياتها، وهذا بعد أن كانت نسبة المؤسسات المهددة بالإفلاس 29% قبل الجائحة(الجزيرة، 2020).

وقد أدى هذا الغلق لهذا النوع من المؤسسات إلى تأثير كبير على الناحية الاجتماعية بسبب فقدان الملايين من الأشخاص لمناصب شغلهم، حيث من

المتوقع أن يفقد نحو25 مليون شخص حول العالم مناصب شغلهم (Shafi, 2020, p. 03).

أما بالنسبة للمنطقة العربية بما فيها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن تأثير الجائحة لم يكن رحيما أيضا، فبحسب تقرير مشترك لمؤسستي" ومضة" و"عرب نت" نهاية النصف الأول من العام2020، أكدت بأن الجائحة أثرت بشكل سلبي على 71% من المؤسسات الناشئة في المنطقة، وأقر 50% من ممثلي المؤسسات الناشئة أن السيولة المالية المسؤولة عن تشغيل هذه المؤسسات سوف تنفذ خلال ستة أشهر أو أقل(الجزيرة، 2020).

أما على صعيد الاقتصاد الجزائري وعلى غرار باقي الدول فقد تعرض لأزمة حادة؛ إذ بلغت خسائر مؤسسات الطاقة الوطنية نحو125 مليار دينار جزائري، وهذا بسبب مرور الاقتصاد العالمي وسوق النفط على وجه الخصوص بفترة صعبة بسبب انخفاض الطلب العالمي (الجزائرية، 2020).

وفيما يلي أهم الأرقام المتعلقة بخسائر القطاعات الاقتصادية والتي تضمنها تقرير اللجنة الوزارية المشتركة الخاصة بالتخفيف من آثار الوباء على الاقتصاد الوطني والتي تشرف عليها وزارة المالية.

الجدول رقم02: خسائر قطاع النقل(وباء كورونا: الاقتصاد الجزائري خسائر كبيرة، 2020)

اسم المؤسسة	الخسائر بالأرقام(دج)
الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية	**-288 مليون في مجال نقل المسافرين بسبب** **- الغاء280 رحلة يوميا(4.9 مليون مسافر).** **72 مليون في مجال نقل البضائع.**
الخطوط الجوية الجزائرية	**16.31 مليار(بين الفترة18 مارس و30 افريل) بسبب الغاء 4357 رحلة اي 1.07 مليون مقعد**
مجمع النقل البري للمسافرين :ترانستيف	**1.32 مليار**
مجمع غاتما	**792.84 مليون**
مجمع خدمات الموانئ "سيربور"	**378.19 مليون**

من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الموقع ar.lanationarabe.com

أما فيما يخص قطاع السياحة، فقد تسبب وقف النشاط بسبب الحجر الكلي إلى نقص في رقم الأعمال للفنادق الخاصة ووكالات السياحة والسفر بما قيمته 27.3 مليار دينار جزائري شهريا بالإضافة إلى تأثر المطاعم التي تشمل 144 مليون عامل عبر العالم(منه، 2020).

كذلك قطاعا تجارة الجملة والتجزئة اللذان يعتبران من القطاعات الأكثر تضررا؛ إذ يمثلان أكبر حصة من العمال بنسبة تقارب 15.7% من إجمالي نسبة العاملين في الجزائر(منه، 2020)

وقد تأثر قطاع النشاطات الحرفية أيضا بخسائر تصل إلى 12.07 مليار دينار شهريا وهذا حسب تحقيقات ميدانية شملت الحرفيين والتعاونيات والمؤسسات الحرفية خاصة منها الصغيرة والناشئة(وباء كورونا: الاقتصاد الجزائري خسائر كبيرة، 2020).

من خلال الإحصائيات نلاحظ أن الأزمة مست جميع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر دون استثناء ولاسيما المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة الحرفية وغيرها، وأمام هذا الوضع كان لابد من أن تعتمد الدولة مجموعة من التدابير الرامية إلى التخفيف من أثر هذا الوباء على الاقتصاد الوطني عامة والمؤسسات الصغيرة والناشئة خاصة والتي تعول عليها الدولة في تحقيق تنويع للاقتصاد وتطويره والخروج من تبعية المحروقات والدخول لاقتصاد السوق المتنوع.

2. واقع المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة في الجزائر

يعتبر قطاع المؤسسات الناشئة والصغيرة في الجزائر قطاعا حيويا يسهم بشكل كبير في دعم مؤشرات الاقتصاد الوطني؛ وهو يأتي من خلال توجه الدولة نحو اقتصاد السوق وفتح مجال الاستثمار الفردي وتشجيعه، وذلك بهدف تحقيق درجات أعلى من النمو الاقتصادي، وبما يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة، لهذا فإن الجزائر سعت ولا تزال تسعى للنهوض بهذا القطاع في القريب العاجل لضمان تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وخاصة في ظل الأزمة التي تعصف بالاقتصاد العالمي عموما.

1.2 التعريف بالمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة

إن كل دولة من دول العالم تقريبا تنفرد بتعريف خاص بها لهذه المؤسسات، حيث إن هذه التعريفات ترتبط بدرجة النمو الاقتصادي للدول، فمثلا الاتحاد الأوروبي يميز بين هذه المؤسسات وفقا لثلاث مقاييس: المستخدمون، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية، واستقلالية المؤسسة. فبالنسبة للمؤسسات المصغرة أو الناشئة هي المؤسسات التي تشغل أقل من 10 أجراء، في حين أن المؤسسات الصغيرة هي التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين يورو، ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين يورو.

أما المؤسسات المتوسطة هي تلك المؤسسات التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عاملا، وليتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون يورو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون يورو(بية، 2012)

أما في الجزائر فقد عرفها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12 ديسمبر 2001، بأنها كل مؤسسة تنتج سلعا أو خدمات تشغل من 01 إلى 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما لا يمتلك رأسمالها بمقدار25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أخرى لا ينطبق عليها التعريف المطبق في الجزائر، وقد جاءت الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في عددها الثاني الصادرة في 2017/01/11، للتمييز بين(مرابط، 2019) :

1.1.2 المؤسسات الصغيرة جدا:

فهي تعرف وفق الجريدة الرسمية على أنها" مؤسسة تشغل ما بين 1 و9 أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري"المادة10.

2.1.2 المؤسسات الصغيرة: وهي المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 49 شخصا ورقم أعمالها السنوي يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري" المادة 09.

3.1.2 المؤسسات المتوسطة: وهي المؤسسات التي تشغل ما بين 50 و250 شخص، ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري" المادة 08.

وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية2019 في الجزائر 1.171.945 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، منها 244 مؤسسة عمومية، و1.171.701 هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، بالنسبة لتوزيع المؤسسات حسب عدد العمال في الجزائر فقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة أو الناشئة 1.136.787مؤسسة أي بنسبة 97% وهي تشكل أكبر نسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر و30471 مؤسسة صغيرة أي بنسبة 2.60% من إجمالي المؤسسات بجميع أحجامها أما المؤسسات المتوسطة فتقدر ب4688 مؤسسة بنسبة 0.40% من إجمالي المؤسسات (Ministére de l'indistrie et des mines, 2019).

وتجدر الإشارة إلى أنه ومنذ بداية السداسي الأول من العام 2019 لم يتم تسجيل أي استثمار أجنبي مباشر في الجزائر، وهذا ما فتح المجال أمام المشاريع المحلية أين تم تسجيل 1.765 مشروعا محليا بقيمة تفوق 533 مليون دج خلال نفس الفترة، وهذا ما يعكس ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بالجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2019 بنسبة 7.2% مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2018 أي بزيادة حوالي 78.755 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. (المؤمن، 2019).

2.2 أجهزة المرافقة لهذه المؤسسات في الجزائر

توجد عدة أجهزة وهيئات لمرافقة المؤسسات عند إنشائها وبداية نشاطها والمتمثلة في(بوعزيز، 2019):

1.2.2 حاضنات الأعمال:

وهي مؤسسات قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية، توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة وتساعدها على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، وتظهر هذه الحاضنات على شكل مؤسسات خاصة أو مختلطة أو تابعة

للدولة تكون وظيفتها تقديم المشورة الاقتصادية والفنية، والمساعدات المالية والمعنوية للمؤسسات الناشئة والصغيرة، ويمكن أن نذكر من هذه الحاضنات:

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) التي تعمل على مساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة.

المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أنشئ العام2003.

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPMI) التي أنشئت العام2005 لتجسيد سياسة التعاون والشراكة.

إضافة إلى هيئات أخرى تعمل على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي(ANFI)، غرف التجارة والصناعة(CCI) صندوق ضمان القروض(FGAR)، صندوق ضمان قروض الاستثمار(CGCI) الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC)، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعية التقليدية (FNPAAT)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) .

2.2.2 الحاضنات التكنولوجية

وهي الحاضنات التي تقدم الدعم العلمي والتكنولوجي لهذه المؤسسات، وذلك من خلال القيام بالتعاون مع الجامعات، ومراكز الأبحاث وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة.

3.2.2 مشاتل المؤسسات

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ومنها نذكر:

- المحضنة: وهو هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط: وهو هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع ذات الطابع الصناعي والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: يتكفل بحاملي المشاريع ذوي النشاطات التي تهتم بميدان البحث.

4.2.2 مراكز التسهيل

حددت الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل بموجب المرسوم التنفيذي 2003/02، بأنها عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلالية المالية.

5.2.2 المناولة

وتتلخص في أنها جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مرحلة العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر منفذة للأعمال أو مناولة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنجاز طبقا لعقد محدد مسبقا بين الطرفين.

6.2.2 الامتياز التجاري

وهو صيغة للتعامل التجاري بين طرفين"مانح الامتياز" وهو الطرف الذي يعير اسمه التجاري وعلامته التجارية ونظام العمل الخاص به إلى "ممنوح الامتياز" والذي يعتبر الطرف المستفيد والذي يدفع رسوم الامتياز، إضافة إلى نسبة مئوية من إجمالي مبيعاته، مقابل حصوله على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل مانح الامتياز.

وقد سعت الجزائر دائما ولا تزال تسعى لتطوير أجهزة المرافقة للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة للنهوض بهذا القطاع الذي تراهن عليه الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وكما عرضنا سابقا، فقد تأثرت هذه المؤسسات بالجائحة تأثرا كبيرا وملحوظا مما أدى بالدولة الجزائرية وفي عز الجائحة إلى فرض مجموعة من الإصلاحات والقرارات الموجهة لإنقاذ هذا النوع من المؤسسات من الإفلاس والخروج من قاطرة المنافسة والتي سنحاول عرضها من خلال المحور الموالي.

3. دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة والصغيرة في ظل الجائحة

يعد موضوع الشركات الناشئة والصغيرة من المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تأخرت في إطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير،

فالواقع يبين أن المبادرات في مجال إنشاء المؤسسات الناشئة تنحصر في مجال التسويق الإلكتروني كما أنها مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم، كما هو الحال بالنسبة لأنجح الشركات الناشئة الناجحة في الجزائر شركة واد كنيس وهي موقع خاص بالإعلانات(شريفة، 2018)

وقد صادف اهتمام الدولة بتطوير هذا النوع من المؤسسات بالجائحة التي أصابت العالم بأجمعه، والتي أثرت سلبا على جميع الميادين وخاصة الاقتصاد، لذلك حاولت الدولة مد يد المساعدة للمؤسسات الناشئة والصغيرة وحتى المتوسطة نتيجة لتأثرها الشديد بالإغلاق والحجر الكلي الذي فرض على جميع مناحي الحياة.

و من أهم ما قامت به الجزائر مؤخرا في هذا المجال يمكن طرح(وكالة الأنباء الجزائرية، 2020):

1.3- إنشاء وزارة منتدبة لدى وزارة الصناعة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وهي وزارة جديدة هدفها التكفل والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والناشئة.

2.3- التكفل بالمؤسسات المتضررة من الجائحة من خلال قانون المالية لسنة 2021 وذلك بتعويض هذه المؤسسات، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة حماية البنوك من خلال القانون، من أجل السماح لها بالقيام بدورها في هذا المجال.

3.3- صياغة حزمة من الحلول المالية والجبائية الموجهة للمؤسسات المصغرة المتعثرة:

وذلك من خلال قرار حكومي يتكفل بحل المشاكل المالية على مستوى هذه المؤسسات، والتي كانت قد استفادت من دعم الدولة في إطار برنامج وكالة "أونساج" ومن بين هذه الحلول: إعادة تمويل نشاط المؤسسات التي تعاني من صعوبات في تسديد الأقساط البنكية عبر قروض الاستغلال، وإعادة جدولة المديونية عن طريق إجراءات مبسطة، ومسح غرامات التأخير والفوائد البنكية المتعلقة بها مع تخفيض معدلات الفائدة بنسبة 100%. أما على مستوى المديرية العامة للضرائب، فقد أعلنت عن تدابير جبائية متخذة في إطار تطبيق تدابير التسيير التي اتخذتها الدولة دعما للمتعاملين الاقتصاديين المتأثرين ماليا جراء الأزمة الصحية الحالية(كوفيد19)، وذلك من خلال إلغاء الغرامات والزيادات،

وعقوبات التأخير المطبقة في حال الإيداع المتأخر للتصريحات، حيث تشمل التصريحات المتعلقة بشهر فيفري 2020 وما يليه، إضافة إلى التصريحات المتعلقة بالفصل الأول والثاني من نفس السنة، كما يشمل التدبير المتخذ من طرف إدارة الضرائب التصريحات السنوية للنتائج والمداخيل للسنة المالية 2019.

4.3- تدشين مخبر للابتكار الصناعي في الجزائر: في 2020/09/24 :

حيث قامت وزارة الصناعة بتدشين مخبر للابتكار الصناعي "فاب لاب" والذي سيمكن الشباب المبتكر وأصحاب المشاريع من تطوير أفكارهم والاندماج في القطاع الصناعي الوطني عبر منتجات مبتكرة، وهذا ما سيسهم في إنشاء ثروة حقيقية على أساس مشاريع مبتكرة.

5.3- عقد ندوة وطنية للمؤسسات الناشئة تحت عنوان "ALGERIA DISRUPT"في 2020/10/01

وهي الندوة الوطنية الأولى حول المؤسسات الناشئة تمثل انطلاقة جديدة لتحقيق هدف مضاعفة نسيج هذا النوع من المؤسسات-خاصة بعد أن أثرت جائحة الكوفيد19 على غلق العديد منها- وتنويع مجالات نشاطاتها مما يسمح لها بالإسهام بفعالية في دعم الاقتصاد الوطني، حيث شارك في هذه الندوة 1000 مشارك من أصحاب المشاريع المبتكرة، والمؤسسات الناشئة، ورؤساء مؤسسات وخبراء وتمحورت أشغال هذه الندوة حول ثلاثة محاور" المؤسسات الناشئة" و"رأس المال المجازف أو المخاطر" وكذا "هياكل دعم المؤسسات الناشئة المتمثلة في الحاضنات ومسرعات الأعمال" ومن أهم ما جاء في أشغال هذه الندوة:

1.5.3- إطلاق الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة 2020/10/03:

برأس مال 1.2 مليار الذي أعلن عنه من خلال المشروع التكميلي لقانون المالية 2020، والذي أعلن عنه رئيس الجمهورية خلال الندوة الوطنية، حيث تشارك فيه عدة هيئات من بينها البنوك العمومية بحصة100 مليون دج لكل طرف مشارك وتتكفل بتسييره" الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية" وسيتميز هذا الصندوق بالمرونة في معالجة الملفات، كما أن هذا الصندوق سيقدم تدابير لفائدة المؤسسات الناشئة منها: الإعفاء المؤقت لمدة ثلاث سنوات فيما يخص الضريبة الجزافية الوحيدة على الدخل الإجمالي، والضريبة

على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، والرسم على القيمة المضافة للمعدات المقتناة.

2.5.3- دعوة الخواص للمشاركة في تمويل المؤسسات الناشئة وهذا من خلال الاستفادة من تجارب بلدان العالم؛ حيث إن أكبر المؤسسات عبر العالم حاليا، كانت مؤسسات ناشئة تمت مرافقتها وتمويلها من طرف مستثمرين.

3.5.3- نظام تصريحي جديد لفائدة أصحاب المشاريع المبتكرة والذي يسمح لهذه المؤسسات بالشروع في النشاط قبل حيازة السجل التجاري، تطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية للقضاء على البيروقراطية.

6.3- اعتماد الصيرفة الإسلامية لفائدة المؤسسات الصغيرة ابتداء من 2020/11/01: وهي سابقة أولى من نوعها وطنيا في اعتماد التمويل الإسلامي لفائدة المؤسسات المصغرة، ومن شأن هذه المعاملة المالية الجديدة المساهمة في تحقيق هدف الدولة الجزائرية بإنشاء مليون مؤسسة مصغرة خلال السنوات الأربعة القادمة.

7.3- إنشاء قسم تمويل ضمن بورصة الجزائر خاص بالمؤسسات الناشئة والذي سيتم بالتعاون مع البنوك والفاعلين في المجال المالي ومصالح الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، حيث إن هذا القسم سيضمن التكفل بالمؤسسات التي بلغت نوعا من النضج والاستقرار من الناحية المالية، وسيتخذ هذا القسم اسم" قسم الامتياز".

8.3- تفعيل نظام التمويل الجماعي للمؤسسات الناشئة (كراود فاندينغ) وهو نظام يسمح بتجميع الأموال لفائدة المؤسسات الناشئة عبر منصات الأنترنت، وهو نوع من آليات التمويل التي ظهرت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بداية من الألفية الثانية حيث تسمح بجمع التدفقات المالية لأكبر عدد من الخواص عن طريق منصة أنترنت، وهذا بهدف تمويل مشروع في قطاع معين زراعة، عقار..، حيث سيتم تحديث لجنة تحضر نظاما يحدد شروط منح الاعتماد ومزاولة النشاط ومراقبة مستشاري الاستثمار التشاركي، الذين سيتولون استحداث وتسيير منصات التمويل الجماعي، وتوظيف الأموال في مشاريع الاستثمار التشاركي، وتمنح صفة مستشار في الاستثمار التشاركي التي أسست بموجب المادة 45 من قانون

المالية التكميلي لسنة 2020 للشركات التجارية المستحدثة والمكرسة استثنائيا لهذا النشاط، ومؤسسات تسيير أموال الاستثمار.

9.3- إطلاق أرضية رقمية لتحقيق المرافقة المدروسة لأصحاب المؤسسات المصغرة تحت اسم " منصة الشركات الناشئة والصغيرة" interieur.gov.dz/startups/index-ar.html#/apropos والتي تدخل في إطار مساعي رقمنة القطاعات، وتهدف إلى إضافة الشفافية على قنوات الاتصال بين المستثمر والأجهزة الإدارية الوصية، وهي أيضا آلية تدخل في إطار المرافقة التقنية المدروسة للشباب الراغب في ولوج عالم الاستثمار من طالبي إنشاء مؤسسات مصغرة من خلال التكفل ببرنامج التكوين والتأهيل من جهة وضمان كل أدوات التوجيه والمرافقة لأصحاب المؤسسات المصغرة المتأثرة بالجائحة الصحية.

10.3- إطلاق حملة وطنية لرصد فرص استحداث مؤسسات مصغرة حيث انطلقت الحملة الوطنية لرصد فرص واحتياجات مناطق الظل يوم2020/09/09 بهدف استحداث مؤسسات مصغرة تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني، أين تم تكليف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وفروعها عبر كافة ربوع الوطن بتولي مهمة الخرجات والاستطلاعات الميدانية في المناطق النائية، من أجل اقتناص هذه الفرص واستغلالها من طرف شباب المنطقة.

11.3- إنشاء أول مسرع عام للابتكار في الجزائر وهو الفضاء الملائم الذي يمكن من العمل في إطار الابتكار، على النماذج والبحوث وتسريع وتسهيل تنفيذها والذي يرتقب تسليمه نهاية السنة الجارية 2020، من طرف مجمع سوناطراك وولاية الجزائر باعتبارهما مؤسسات مواطنة تساهمان في دعم الجهود الوطنية لترقية الشركات الناشئة والكفاءات الوطنية.

12.3- توقيع اتفاقية في إطار تعزيز المقاولاتية وروح الإبداع لدى حاملي المشاريع: بين وزارة السياحة والوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، وتنص هذه الاتفاقية على مرافقة واستفادة حاملي المشاريع في مجال السياحة والصناعة التقليدية من برامج تكوينية، وتوفير المواد الأولية المستعملة في الصناعات التقليدية، أين أكدت الوزارة المنتدبة على التكفل والمرافقة لفائدة

400 ألف حرفي، والذين يتخبطون في مشاكل عدة أهمها نقص التمويل لتطوير نشاطاتهم، ونقص الأسواق لبيع منتجاتهم.

13.3- دعوة الحرفيين إلى تحويل نشاطاتهم من أجل الاستمرار ومواجهة الجائحة(كوفيد19): حيث أكدت وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي على تحويل عدد من ورشات الخياطة، إلى ورشات لخياطة الأقنعة الواقية من فيروس كورونا تماشيا مع الأزمة الصحية الراهنة، هذا التكيف من شأنه أن يساعد المؤسسات على استمرار نشاطها في ظل الأزمة، فبعض المؤسسات حققت الريادة في مجال إنتاج الأقنعة الواقية، وأسهمت في تعزيز الجهود الوطنية المبذولة في سبيل الحد من انتشار هذا الفيروس.

14.3- إشراك أكثر من 300 مؤسسة مصغرة في مسعى تحسين الخدمة العمومية للماء، وحوالي 200 مؤسسة ناشئة: في برنامج تحويل المركبات إلى غاز البترول المميع، وكل هذا في إطار دعم هذه المؤسسات، وتجنب خروجها من المنافسة الاقتصادية في ظل الأزمة الناجمة عن جائحة" كوفيد19".

الخاتمة

وكما يقال الأزمة تولد الهمة، فإن الجائحة التي أصابت العام بأكمله، وأدت إلى شلل تام في جميع مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، جعلت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وعلى رأسها الجزائر، تسارع في إيجاد حلول عملية لمواجهة هذه الأزمة وما خلفته من أضرار خاصة على مستوى الاقتصاد، فالجزائر التي تعاني من الاقتصاد القائم على المحروقات حاولت أن تراهن في هذه الفترة على قطاع المؤسسات الناشئة والمصغرة بتأسيس وزارة خاصة لهذه المؤسسات، وقد تزامن الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات بالجائحة الصحية، فحاولت الدولة بذلك أن تسرع في الإصلاحات من خلال الندوة الوطنية التي جاءت بإصلاحات عميقة، وأظهرت اهتماما واضحا بهذه المؤسسات لتجنب إفلاسها، وكل هذا بسبب إيمانها المطلق بنموذج اقتصادي جديد مبني على المعرفة، تكون فيه الشركات الناشئة قاطرة حقيقية له، حيث إن هذه الشركات ستساعد في استغلال طاقة الشباب ومشاريعهم الابتكارية في سبيل خدمة

الاقتصاد الوطني، فالاهتمام بالمؤسسات الناشئة والصغيرة سيساهم لا محالة في اقتحام الأسواق الدولية بتكاليف أقل وبأكثر مستويات النجاعة والمردودية.

ومما لا شك فيه فإن الأزمة الصحية نتج عنها إغلاق لعدد كبير من هذه المؤسسات، لكن الدولة واجهت هذه الأزمة بحزمة من القرارات كانت لصالح هذه المؤسسات الصغيرة والناشئة من خلال إقرار منح يمولها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، أو الصندوق الخاص بجائحة كورونا، وتأجيل دفع الأقساط للقروض الممنوحة للعمال، وتأجيل إيداع التصريحات الجبائية وغيرها من القرارات.

وفي الأخير يمكن القول إن اقتصادنا بصدد مواجهة موقف حرج يكمن في خطر إفلاس آلاف الشركات الصغيرة وعرقلة نمو الناشئة منها، لهذا وجب على الدولة التسريع في تفعيل الإجراءات المتخذة لتجنب ذلك.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- تأثير جائحة "كوفيد 19"على جميع المناحي الحياتية خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية من خلال التأثير على الاقتصاد من جهة ومناصب الشغل من جهة أخرى.

- إن هذا الفيروس وفي الوقت الذي ينتقل فيه بين رئات الملايين من الناس حاصدا أرواحهم حول العالم، فإنه ينطلق أيضا متنقلا بين مئات المؤسسات الناشئة حاصدا مئات الوظائف والملايين.

- الدور الذي تلعبه الدولة الجزائرية سعيا منها للحفاظ على المؤسسات الناشئة والصغيرة والتي تراهن عليها للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية والانهيار في ظل هذه الجائحة.

ومن أهم التوصيات المقترحة:

- اتخاذ تدابير استثنائية قوية وسريعة، لضمان عودة سريعة للنشاط الاقتصادي.

- دعم القرارات المتخذة فيما يخص إعادة جدولة الديون، وتأجيل سداد القروض، بأحكام أخرى من شأنها أن تسمح بالحفاظ على مناصب الشغل، ومدخول الملايين من الموظفين العاطلين عن العمل حاليا.

- التسريع في تفعيل الإجراءات المتخذة من طرف الدولة، بما في ذلك الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، الصيرفة الإسلامية لفائدة المؤسسات الصغيرة نظام التمويل الجماعي للمؤسسات الناشئة، وكذلك المسرع العام للابتكار.

- اقتراح الإجراءات التي تسهل ولوج المؤسسات الناشئة والصغيرة لميدان الصفقات العمومية.

- الاعتماد على الجامعات باعتبارها الحلقة الأولى للتواصل مع الشباب أصحاب الأفكار والمبادرات

قائمة المراجع بالعربية

- ابراهيم بية. برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. رؤى اقتصادية، (ديسمبر, 2012)

- بواشعور شريفة. دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة. مجلة البشائر الاقتصادية، (01 05, 2018).

- راقي دراجي، بوعزيز ابراهيم. ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب اجراءات القانون الجديد 2017/02. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، (15 01, 2019).

- سليمة طبايبية، بلال مرابط. تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الآداء الاقتصادي. مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي،(جوان, 2019).

- علي محمد الخوري. مستقبل الاقتصاد العربي تحت وطأة الأزمات المركبة. القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،(2020).

- منه ,خالد.التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد)كوفيد (19في الجزائر .تحليل سياسات2020/07/22.

مواقع انترنت

- وكالة الأنباء الجزائرية. (12 2020 ,aout). وكالة الأنباء الجزائرية. تاريخ الاسترداد 01 11, 2020، من aps.dz

- الجزيرة. (2020). تاريخ الاسترداد 08 11, 2020، من ميدان: aljazeera.net

- وباء كورونا: الاقتصاد الجزائري خسائر كبيرة. (18 جويلية, 2020). تاريخ الاسترداد 01 11, 2020، من الأمة من أجل اعلام حر قوي ومستحق: ar.lanationarabe.com

- ع.ح /ع.ش. (28 10, 2020). Welle Deutsch. تاريخ الاسترداد 01 11, 2020، من جونز هوبكنز: De dw.com

قائمة المراجع بالأجنبية

-Edmund, R. (2020, octobre 14). Coevolution in a time of Coronaviruses. Environmental History in the ira of covid -19,.

-Papadopolos, T. (2020). the yous of digital technologies by small and medium entreprises during covid 19 implications for theory and parctice. International Journal of information Management.

-Shafi, M. (2020, 07 23). Impact of covid19 pandemic on micro, small, and mudium sizedentreprises operating in pakistain. research in globalization,.

-Ministére de l'indistrie et des Mines,Bulletin d'information statistique de la PME N° 35 IMAGE. alger: direction générale de la veille stratégique, (2019).

دراسة تحليلية لتأثير الجائحة(كوفيد19) على القطاعات الاقتصادية

أ/ إسماعيل صديقي (المركز الجامعي، مغنية)
sevrdpo@gmail.com
أ/ يوسف حسين (المركز الجامعي، مغنية)
etudiant.yh@gmail.com

ملخص الدراسة:

لقد تسبب وباء فيروس كورونا (Covid-19) بالفعل في إحداث فوضى في الاقتصاد الدولي بطرائق عدة، وميز نفسه بشكل خاص من خلال تأثيره على جميع الأنشطة الاقتصادية وعلى جميع الأصعدة. ما جعل كل من البلدان المتقدمة والنامية تسعى إلى مواجهة الوباء وكلها تواجه قيودًا في قدرات مواردها؛ مع زيادة حدة النقص في العالم النامي. الهدف من هذه الورقة هو تقديم النتائج الأولية والأضرار الناجمة عن هذا الوباء وذلك بتوضيح الآثار الاقتصادية في مختلف القطاعات، كما نعرض مخلفات الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر. تشير النتائج إلى أنه لا يمكن لأحد التنبؤ بدقة بالضرر النهائي لهذا الوباء الذي يشكل أخطر تهديد في القرنين الماضيين، ولكن معدلات التعافي العالمية والمحلية الأسرع قد تحفز استئناف النشاط الاقتصادي في ما هو قادم.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا، الركود الاقتصادي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية، الاستثمار الأجنبي المباشر.

مقدمة:

يشهد العالم تدهورا حادا في الأداء الاقتصادي وتراجعا كبيرا في جميع المستويات جراء استمرار تفشي وباء فيروس كورونا (COVID-19)، حيث بدأت تتسارع وتيرة الإصابات بهذا الفيروس وتتزايد بشكل رهيب ما أدى إلى انتشار القلق بين المستثمرين في أسواق المال العالمية، كما أثارت مخاوف من ركود وأزمة اقتصادية وشيكة قد تتسبب في أسوأ تراجع اقتصادي منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي(صندوق النقد الدولي). فقد تسبب هذا الوباء في إحداث

فوضى في الاقتصاد الدولي بعدة طرق من خلال تأثيره على اقتصاد" العالم الحقيقي" بالإضافة إلى اقتصاد الأسواق المالية. لذلك تسعى كل من البلدان المتقدمة والنامية إلى مواجهة الوباء تحت قيود الموارد والقدرات المتاحة مع زيادة حدة النقص في العالم النامي، ومن المؤكد أن بلدان هذا الأخير ستتضرر بشدة جراء هذه الأزمة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد 170 دولة غنية وفقيرة انخفاضا في معدلات التوظيف هذا العام مما يعني انخفاض متوسط مستويات المعيشة.

كما أدى التباعد الاجتماعي والعزلة الذاتية والقيود المفروضة على السفر إلى انخفاض القوة العاملة في جميع القطاعات الاقتصادية وفقدان العديد من الوظائف. وأغلقت المدارس أبوابها وتناقصت الحاجة إلى السلع والمنتجات المصنعة. في المقابل ازدادت الحاجة إلى الإمدادات الطبية بشكل كبير بالإضافة إلى قطاع الأغذية أيضًا الذي يواجه طلبًا متزايدًا بسبب الذعر في شراء المنتجات الغذائية وتخزينها استجابة لهذه الجائحة العالمية.

في هذا البحث سنحاول عرض وتلخيص تداعيات فيروس كورونا COVID-19 على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، من أجل ذلك تم تقسيم البحث إلى قسمين: في القسم الأول يتم التركيز على أهم الأحداث في القطاعات الأساسية جراء تفشي الوباء، ويتم تقديم النتائج الأولية لتأثير جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر في القسم الثاني.

1 -تأثير فيروس كورونا في الاقتصاد العالمي حسب القطاعات

1.1 قطاع النفط: على خلفية تفشي هذا الفيروس الذي أدى بالفعل إلى انخفاض الطلب على النفط، من المتوقع أن يكون لهذه الحرب على أسعار النفط تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي. فمن خلال اجتماع في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في فيينا يوم 6 مارس 2020، دفع رفض روسيا لخفض إنتاج النفط السعودية للرد بتخفيضات غير عادية للمشترين وتهديدًا بضخ المزيد من النفط الخام(Gamal, 2020) . زادت المملكة العربية السعودية التي تعتبر الزعيم الفعلي لمنظمة أوبك، من إمداداتها من النفط بنسبة 25٪ مقارنة بشهر فبراير، مما رفع حجم الإنتاج إلى مستوى غير مسبوق. تسبب هذا في أكبر انهيار

للأسعار في يوم واحد منذ ما يقرب من 30 عامًا وذلك في 23 مارس 2020، أين انخفض خام برنت بنسبة 24٪ من 34 دولارًا للبرميل ليقف عند 25.70 دولارًا (Domonoske, 2020). ومع ذلك فإن هذا يعتمد على الاضطرابات بين المملكة العربية السعودية وروسيا، وبالتالي لا ينبغي اعتباره مستدامًا على المدى الطويل.

وعلى الرغم من انتعاش الطلب الصيني على النفط الخام، إذ تعد هذه الأخيرة أكبر مستورد للمعدن الأسود عالميًا، لا تزال الأسعار تصارع من أجل الحفاظ على مستويات مرتفعة في ظل الارتفاع الملحوظ في أعداد الإصابات اليومية بفيروس كورونا حول العالم، واعتزام ليبيا استئناف نشاطها النفطي بعد التوقف لتضيف زيادة في المعروض النفطي، إذ تراجعت أسعار النفط العالمية خلال التعاملات عقب تحذيرات من قبل مسؤولي تحالف (أوبك) النفطي بشأن تأثير تجدد تفشي فيروس كورونا السلبي على معدلات الاستهلاك والطلب على النفط الخام. كما شدد وزير الطاقة السعودي خلال اجتماع تحالف (أوبك بلس+) يوم الاثنين 19 أكتوبر 2020 على ضرورة اتخاذ خطوات استباقية في مواجهة حالة الضبابية الغالبة على معدلات الطلب، وهو ما يعزز الانطباع بأن كبار منتجي النفط سوف يؤجلون خطط استعادة مستويات الإنتاج السابقة بعد قرار الخفض التاريخي لمواجهة ضعف الطلب حتى بداية العام المقبل (اليوم السابع، 2020).

2.1 قطاع الفلاحة: أدى الانهيار العالمي في الطلب على المنتجات الغذائية من الفنادق والمطاعم إلى انخفاض أسعار السلع الزراعية بنسبة 20٪ (Jayashree, 2020). حيث فرضت البلدان في جميع أنحاء العالم عددًا من الإجراءات الوقائية لاحتواء الانتشار المتزايد بشكل كبير وهذا يشمل التباعد الاجتماعي، وتجنب السفر غير الضروري، وحظر التجمعات، ومن المحتمل أن تحدث النصائح المتعلقة بالعزل الذاتي آثارا واضحة على السلع القابلة للتلف مثل اللحوم والخضروات. علاوة على ذلك، أعربت الجمعية الأمريكية للطب البيطري(AVMA) عن قلقها بشأن المستويات المنخفضة من الأدوية الحيوانية من العديد من كبار موردي الأدوية (AVMA, 2020). حيث يعمل مسؤولو الصحة في جميع أنحاء العالم بجد لمكافحة COVID-19. يلتزم AVMA بتوفير معلومات واقعية ومحدثة وموارد لدعم المجتمع البيطري في تقديم الخدمات أثناء الوباء. يشمل هذا العمل رعاية الحيوانات

الأليفة، الثروة الحيوانية(بما في ذلك حماية الإمدادات الغذائية)، حيوانات المختبر والحيوانات المائية والبرية بالإضافة إلى كل عمل ضروري يساعد على حماية صحة الإنسان والحيوان (AVMA, 2020).

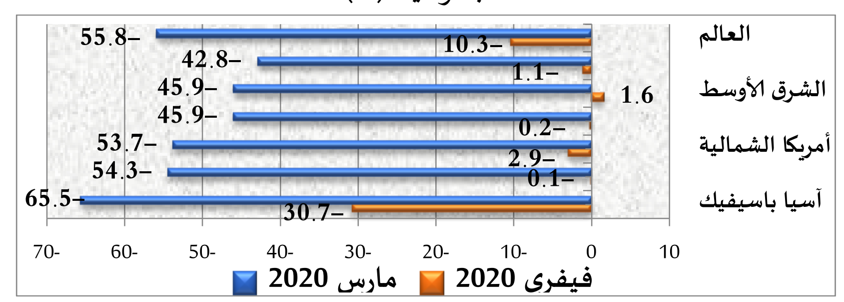
3.1 قطاع الغذاء: أدت القيود العالمية على العمل والحركة التجارية المرتبطة بوباء كورونا إلى إثارة مخاوف كثيرة حول الأمن الغذائي أين تعرض هذا القطاع بما في ذلك توزيع المواد الغذائية والبيع بالتجزئة، للضغط نتيجة الذعر الذي دفع بالناس لشراء وتخزين كمية كبيرة من المواد الغذائية. وقد أدى ذلك إلى زيادة المخاوف بشأن نقص المنتجات الغذائية الأساسية مثل الحليب والخضروات المعلبة والبقوليات في جميع البلدان التي تضررت من جائحة كورونا، من أغناها إلى أكثرها فقرا، كما امتدت قاعدة سوء التغذية إلى فئات اجتماعية جديدة، وشهدت شوارع جنيف- التي تعد إحدى أغنى العواصم في العالم- طوابير طويلة للناس الراغبين في الحصول على الطعام (aljazeera.net، 2020) .

نتيجة لذلك، يمكن للأزمة أن تتسبب في تجويع عشرات الملايين من الناس، وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة(فاو) فإن 14.4 مليونا سينضمون إلى صفوف من يعانون من نقص التغذية في حال حدوث ركود عالمي بنسبة 2%، وسيرتفع العدد إلى 38.2 مليونا إذا بلغ الانكماش 5%، كما سيصل عددهم إلى 80.3 مليونا إذا بلغ هذا الانكماش 10 %. وأولئك الذين سيعانون من سوء تغذية في الفترة القادمة سيضافون إلى 820 مليونا يعانون بالفعل من الجوع، وتبعا لذلك يبدو أن الهدف المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام 2030 الذي وضعه المجتمع الدولي لنفسه بات غير قابل للتحقق (aljazeera.net، 2020).

4.1 قطاع النقل والمواصلات: فرضت جائحة كوفيد-19 تحديات غير مسبوقة أمام كافة الشركات على مستوى العالم، وكانت الشركات العاملة في قطاع النقل من أبرز المتضررين بتداعيات هذه الأزمة. وقد أدّت إجراءات حظر السفر المُطبَّقة للحد من تفشي الفيروس إلى عدم قدرة الشركات على نقل المسافرين بحريّة بين المدن والدول والقارات. ونتيجة لذلك حدث انخفاض حاد في إيرادات النقل نتجت عنه مجموعة واسعة من التحديات على المدى القصير وكذا الطويل، انطلاقاً من تخفيض الرواتب والاستغناء عن الموظفين، وانتهاءً باضطرار

عدد من الشركات الراسخة إلى الإغلاق نتيجة عدم تمكّنها من المحافظة على السيولة المالية اللازمة خلال فترة انقطاع التشغيل المطوَّلة (serco، 2020). كما نقل صندوق النقد العربي أن المنظمة الدولية للطيران المدني تتوقع تراجع أعداد المسافرين جوا بنحو 1.5 مليار مسافر، وفقدان عائدات بقيمة 273 مليار دولار وفق الفرضية المتشائمة لأثر فيروس كورونا على قطاع الطيران العالمي.

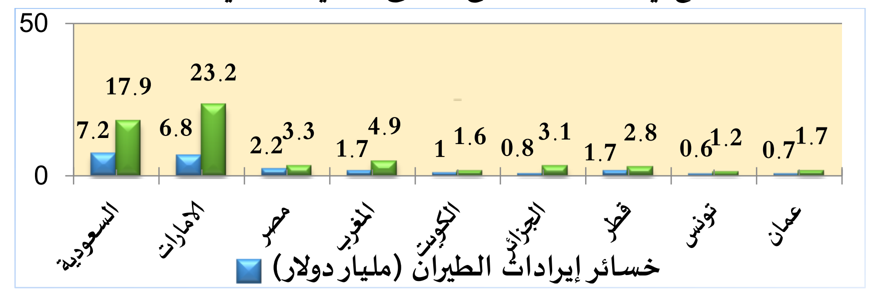
الشكل 01: نسبة تغير إيرادات النقل الجوي للركاب على مستوى الأقاليم الجغرافية (%)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: IATA Economics "IATA (2020) Monthly Statistics" April

فيما يتعلق بالنقل الجوي للركاب عبر الحدود، فقد تراجعت الإيرادات بنحو 55.8% خلال مارس 2020 مقارنة بالشهر المقابل من العام الماضي، يعزى ذلك بشكل أساسي إلى الإغلاق واسع النطاق للحدود الدولية وقيود السفر المفروضة في الكثير من دول العالم، هذا وقد سجلت جميع المناطق والأقاليم الجغرافية انخفاضات حادة في هذا الصدد.

الشكل 02 : تداعيات أزمة كوفيد-19 على قطاع الطيران في الدول العربية الانخفاض المتوقع في إيرادات القطاع والناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)



المصدر: صندوق النقد العربي موجز سياسات العدد الثالث ماي 2020

كما ألقت الأزمة بظلالها على قطاع الطيران العربي الذي يسهم في عدد من دول المنطقة بجانب مهم من الناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل بحكم الموقع الاستراتيجي لدول المنطقة وعلاقاتها مع مسارات الطيران العالمية.

ويتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي انخفاضا في أعداد المسافرين إلى تسع دول عربية تلعب بها قطاعات الطيران دورا بارزا بما يشمل(الإمارات، السعودية، مصر، المغرب، الكويت، الجزائر، قطر، تونس، عُمان) بنحو 114 مليون مسافر عام 2020، يشكل من بينهم الانخفاض المتوقع في ثلاث دول منها، الإمارات، السعودية، ومصر نحو70 % من إجمالي الانخفاض في أعداد المسافرين المتوقع على مستوى الدول العربية (هبة و محمد، 2020).

5.1- قطاع الصناعة: مثلما لا تعمل أي صناعة بمعزل عن غيرها فلا يوجد اقتصاد يعمل بمعزل عن غيره، في أعقاب جائحة فيروس كورونا تسببت لحظة الأزمة في الصين في إحداث تأثير مضاعف عبر الاقتصاد العالمي. فنجد تشيلي تعاني من انخفاض الطلب على النحاس، وألمانيا من نقص في قطع غيار السيارات، وأوبك من زيادة المعروض من النفط، والقطاع الفرعي للسيارات في أمريكا الشمالية من نقص المكونات الكهربائية. فمن منظور واسع يؤدي تشابك الاقتصاد العالمي في عصر سلاسل التوريد المعقدة القائمة على المعلومات إلى ردود فعل متسلسلة تؤثر بشكل غير متناسب على بعض الصناعات (Maste, 2020) .

6.1- تصنيع قطع غيار السيارات: تعد صناعة السيارات من أكثر قطاعات الاقتصاد العالمي تضررا في أعقاب انتشار فيروس كورونا (COVID-19)، وتصدر الصين ما يقدر بنحو 14 مليار دولار من قطع غيار وإكسسوارات السيارات الأساسية إلى الولايات المتحدة سنويًا و56 مليار دولار أخرى من قطع غيار السيارات في جميع أنحاء العالم. ووفقًا لتقديرات IHS Markit (الشركة البريطانية للمعلومات الاقتصادية)، فإن تفشي فيروس كورونا سيؤدي إلى خسائر في الإنتاج تصل إلى 1.7 مليون سيارة في الربع الأول من عام 2020 وانخفاض يقدر بنسبة 50٪ إلى 80٪ في مبيعات السيارات في فبراير في جميع أنحاء الصين. أين يضطر صانعو السيارات أيضًا إلى خفض الإنتاج خارج الصين بسبب نقص المدخلات الناجم عن البلاد. في حين تستخدم بعض شركات صناعة السيارات بشكل مؤقت

موردين بديلين يوفران مدخلات بأكثر تكلفة، فمن المحتمل أن تضر هذه الاستراتيجية بهوامش الربح على المدى الطويل. بعبارة أخرى، يهدد اعتماد صناعة السيارات العالمية على سلاسل توريد السيارات الصينية سبل عيش شركات السيارات في جميع أنحاء العالم (Mallon, 2020).

7.1- الصناعات التكنولوجية: في عام 2019 صدرت الصين ما قيمته 2.5 تريليون دولار من البضائع. وتشمل أهم الصادرات الصينية معدات البث وأجهزة الكمبيوتر وأجزاء ماكينات المكاتب والهواتف. فهي تعتبر موطنا لشركات مثل Huawei و Vivo و Oppo و Xiaomi و Foxconn المُصنّع لعقود Apple، حيث كانت الصين أكبر منتج للهواتف الذكية والمكونات ذات الصلة في العالم منذ عام 2013. وتمثل الصين حوالي 55 ٪ من إنتاج شاشات العرض العالمية، وبعضها يستخدم في الهواتف الذكية، وتُستخدم لوحات العرض الصينية أيضًا في أجهزة التلفزيون ولوحات القيادة في المركبات وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وشاشات الكمبيوتر وغيرها. كما تعد الدولة أكبر مزود للمدخلات الرئيسية الأخرى مثل الألياف الضوئية ورقائق الذاكرة فضلاً عن الأدوات التقنية الجاهزة (Bucci, 2020).

نظرًا لما سبق وبتأثير الجائحة، فمن المحتمل أن تنخفض شحنات Apple من الصين بنسبة 5٪ إلى 10٪ في الربع الأول من سنة 2020، ويمكن أن تنخفض شحنات الهواتف الذكية من Huawei من 6 إلى 7 ملايين وحدة، بينما قد تنخفض شحنات Oppo و Vivo من 3 إلى 4 ملايين حدة، ويمكن أن تشهد Xiaomi انخفاضًا بنحو 2 مليون جهاز (Bucci, 2020).

8.1- قطاع الصحة وصناعة الأدوية: تسببت جائحة COVID-19 في تحدٍّ غير مسبوق لأنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم، أين أدت تكاليف الرعاية الصحية المرتفعة ونقص المعدات الوقائية بما في ذلك أقنعة الوجه والأعداد المنخفضة من أسرة العناية المركزة وأجهزة التنفس الصناعي في النهاية إلى الكشف عن نقاط الضعف في تقديم رعاية المرضى، فوفقًا لجمعية صيادلة المجتمع الوطني الأمريكية، تواجه 96٪ من الصيدليات المحلية في الولايات المتحدة نقصًا في إمدادات أقنعة الوجه وحوالي 40٪ تتعامل مع نقص في أجهزة التنفس

N95 ويتم إنتاج غالبية أقنعة الوجه في العالم في الصين وتايوان، وفي الصين وحدها كان يقدر الطلب على أقنعة الوجه في بداية الأزمة بعشرات الملايين يوميًا؛ حيث باع تاجر التجزئة الصيني تاوباو لوحده ما يقارب 80 مليون قناع يومي 20 و21 يناير. وتستطيع الصين بكامل طاقتها إنتاج حوالي 20 مليون قناع و 2.2 مليون قناع جراحي و600 ألف كمامة N95 يوميًا. كما سوف يتجسد تهديد فيروس كورونا لإمدادات الأدوية في الولايات المتحدة وبقية العالم في المستقبل. وتعد الصين أكبر منتج للمكونات الصيدلانية النشطة (APIs) في العالم على الرغم من أن المستحضرات الصيدلانية النهائية غالبًا ما يتم تجميعها في بلدان أخرى. كما تشحن الصين المواد الخام إلى شركات تصنيع الأدوية على مستوى العالم، وتميل هذه المرافق إلى الاحتفاظ بمخزون محدود من المواد الخام الأساسية للإنتاج. لذلك من المرجح أن يحدث انقطاع سلسلة التوريد الناجم عن فيروس كورونا في غضون عدة أشهر بعد استنفاد مخزونات المصانع (procurementiq, 2020).

ومن المحتمل أن تحدث تغييرات عميقة في ديناميكيات الرعاية الصحية مما يؤدي إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتحول الرقمي المتسارع لتقديم الرعاية الصحية للوقاية من الأمراض، ففي الولايات المتحدة يتم استيراد المكونات الصيدلانية النشطة إلى حد كبير من الهند (18٪) والاتحاد الأوروبي (26٪)، بينما تمثل الصين 13٪، وتعد هذه الأخيرة أيضًا أكبر مصدر للأجهزة الطبية إلى الولايات المتحدة حيث تمثل 39.3٪. من شأن تباطؤ الإنتاج والقيود المفروضة على العرض أن تؤدي عن غير قصد إلى خسارة كبيرة في الإيرادات (Vara, 2020).

9.1- قطاع السياحة: شهدت السياحة الدولية نموا مستمرا على الرغم من بعض الصدمات العابرة، مما يدل على قوة قطاع السياحة ومرونته وعلى أنه يعود بالفائدة على كل أقاليم العالم. ولم تعرف السياحة الدولية التراجع إلا في عام 2003 بفعل المتلازمة النفسية الحادة الوخيمة(سارز)، وأثناء حرب العراق، وعام 2009 في خضم الأزمة الاقتصادية والمالية، علما أنها سرعان ما عادت إلى الانتعاش القوي في السنوات الأخيرة.

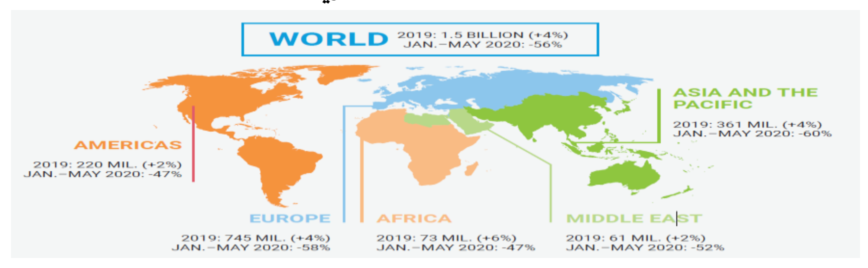
في عام 2019 وصل عدد السياح الدوليين الوافدين إلى 1.5 مليار سائح بزيادة قدرها 4 % عن عام 2018 مما يعزز رقماً قياسياً لمدة عشر سنوات؛ حيث نمت السياحة بشكل أسرع من الاقتصاد العالمي ككل. كما أضافت السياحة الداخلية 8.8 مليار سائح إضافي، وأنتج القطاع 1.5 تريليون دولار من الصادرات ووظف واحدًا من كل عشرة أشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر(UNWTO, 2020) .

ويعد قطاع السياحة حاليًا أحد أكثر القطاعات تضرراً من تفشي فيروس كورونا نظرا لتأثيراته على كل من العرض والطلب على السفر؛ حيث تمثل صناعة السياحة 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي والوظائف في العالم (Faus, 2020). أين توقفت السياحة في منتصف مارس 2020 وانخفض عدد السياح الوافدين الدوليين بنسبة 56 % في الأشهر الأولى من العام مع انخفاض الأرقام في ماي بنسبة 98 %. وهذا يترجم إلى خسارة ما يقرب من 320 مليار دولار في الصادرات (أكثر من ثلاثة أضعاف ما تم فقده خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2009 بأكملها) (UNWTO, 2020). وتشير السيناريوهات التطلعية إلى احتمال حدوث انخفاض في الوافدين والإيرادات من السياحة الدولية بنسبة 58 % إلى 78 % للعام بأكمله اعتمادًا على سرعة احتواء الوباء ومدة قيود السفر وإعادة الفتح التدريجي للحدود التي بدأت الآن ولكنها لا تزال غير مؤكدة.

يمكن أن تؤدي هذه الصدمة الهائلة إلى انخفاض من 850 مليون إلى 1.1 مليار سائح دولي وخسارة من 910 مليار دولار إلى 1.2 تريليون دولار في عائدات التصدير من السياحة، كما أحصت منظمة السياحة العالمية أنه من 100 إلى 120 مليون وظيفة سياحية مباشرة معرضة للخطر خاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والعديد من البلدان الأفريقية والتي تعتبر السياحة فيها شريان الحياة الاقتصادية؛ حيث تمثل لبعضها أكثر من 30٪ من الصادرات و80٪ للبعض الآخر، ومنه خسارة 1.5٪ إلى 2.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي(united nations, 2020) ، ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بشكل حاد بنسبة 4.9 في المائة في عام 2020 ، على الرغم من أنه من المتوقع أن تنتعش التوقعات في عام 2021 ، وفقًا لصندوق النقد الدولي.

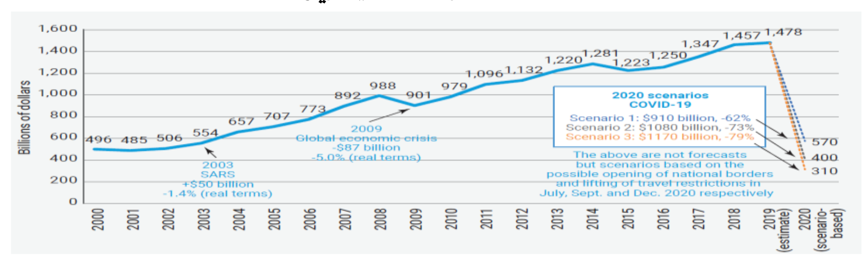
الشكل 03: السياحة الدولية (الوافدون) من جانفي إلى ماي 2020

(التغير بالنسبة المئوية)



المصدر: منظمة السياحة العالمية UNWTO, July 2020. UNWTO

الشكل 04: السياحة الدولية(صادرات)، سيناريوهات 2000 - 2019 و 2020.



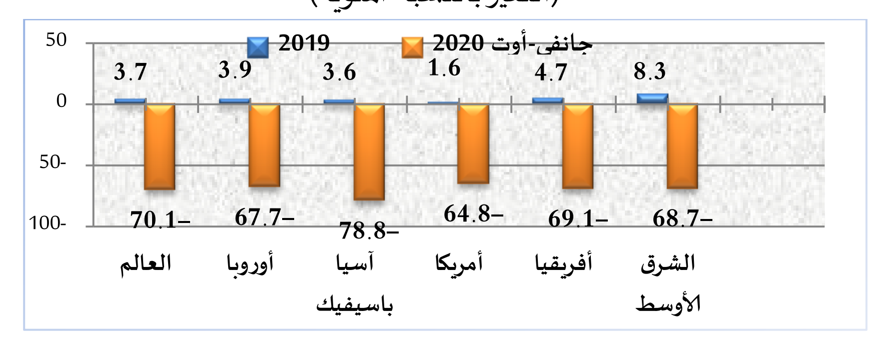
المصدر: UNWTO

في أوروبا أبرز تحالف بيان السياحة الأوروبي والذي يضم أكثر من 50 منظمة أوروبية عامة وخاصة من قطاع السفر والسياحة، الحاجة إلى تنفيذ تدابير عاجلة. وتشمل هذه المساعدات الحكومية المؤقتة لقطاع السياحة والسفر من خلال مبادرة الاستثمار لمواجهة كورونا بدءًا من الشركات الصغيرة والمتوسطة وحتى المشغلين الاقتصاديين من جميع الأحجام من أجل حماية العمال من البطالة وفقدان الدخل، كما دعا التحالف إلى إطلاق خطة إعادة التأمين ضد البطالة الأوروبية(European Travel Commission, 2020). وفي إسبانيا، من المتوقع أن يتكبد القطاع خسائر بقيمة 8.7 مليارات يورو خلال أوت وسبتمبر المقبلين، مقارنة مع بيانات العام الماضي. وكذلك في تركيا أين كشفت بيانات من وزارة السياحة التركية أن عدد الزوار الأجانب الوافدين على البلاد انخفض بنسبة 96% على أساس سنوي في جوان الماضي (aljazeera، 2020)،

أما عربيا، تراجع الدخل السياحي الأردني 48% خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من 2019. والتي بلغت مجموع عوائدها السياحية 784 مليون دينار (1.1 مليار دولار).

الشكل05: السياحة الدولية(الوافدون) بين 2019 و 2020

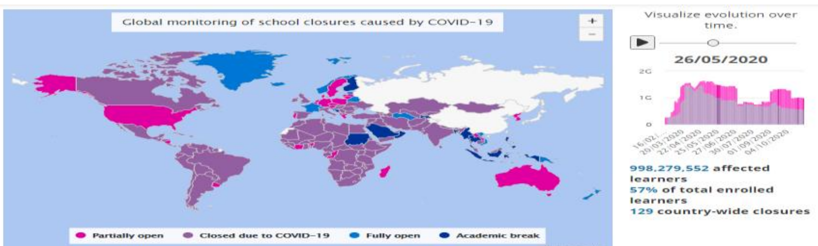
(التغير بالنسبة المئوية)



المصدر: UNWTO, World Tourism Barometer, vol.18,No 6, Octobre 2020 Madrid

10.1-التعليم: طال تأثير جائحة فيروس كورونا النظمَ التعليمية في جميع أنحاء العالم، ما أدى إلى إغلاق المدارس الابتدائية والثانوية وأيضًا المدارس ما بعد الثانوية بما فيها الكليات والجامعات، وأدخلت مختلف البلدان سياسات مختلفة تتراوح من الإغلاق الكامل في ألمانيا وإيطاليا إلى الإغلاق المستهدف في المملكة المتحدة. ففي 16 مارس 2020 أعلنت الحكومات في 73 دولة إغلاق المدارس والذي أثر على مستوى الدول في أكثر من 421 مليون متعلم على مستوى العالم، ووفقاً لما رصدته اليونسكو في 18 مارس 2020 فقد قام 109 بلد بإغلاق المدارس في جميع أنحائه بالإضافة إلى 12 بلداً إضافياً لاحقا، مما أثر في أكثر من 861.7 مليون متعلم (اليونيسكو، 2020). وحتى 28 مارس 2020، تسببت جائحة فيروس كورونا في انقطاع حوالي 1.6 مليار تلميذ وطالب عن التعليم في 161 بلداً، أي ما يقرب من 80% من الطلاب الملتحقين بالمدارس على مستوى العالم (سافيدرا، 2020).

الشكل 06: التأثير العالمي لـ COVID-19 على إغلاق المدارس



المصدر: UNESCO

إنّ القصد من عمليات الإغلاق هذه هو منع انتشار الفيروس داخل المؤسسات ومنع نقل الأفراد المعرضين للخطر، فقد كان لعمليات الإغلاق هذه آثار اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. إذ يوجد تفاوت كبير بين السكان ذوي الدخل الضعيف والمرتفع للقدرة على الوصول إلى التكنولوجيا التي يمكن أن تضمن استمرار التعليم رقميًّا أثناء العزلة الاجتماعية. كما سيؤدي التأخر في بدء العام الدراسي أو انقطاعه إلى حدوث اضطراب كامل في حياة العديد من الأطفال، وأهاليهم، ومعلميهم. وتعد البلدان الأكثر ثراء أفضل استعداداً للانتقال إلى استراتيجيات التعلُّم عبر الإنترنت، وإن اكتنف الأمر قدرا كبيرا من الجهد والتحديات التي تواجه المعلمين وأولياء الأمور. ولكن الأوضاع في كل من البلدان متوسطة الدخل والأفقر ليست على شاكلة واحدة، وإذا لم تتصرف الهيئات الوصية على النحو المناسب، فإن ذلك سيؤدي إلى انعدام تكافؤ الفرص. فالعديد من الأطفال لا يملكون مكتباً للدراسة، ولا كتباً، فضلاً عن صعوبة اتصالهم بالإنترنت أو عدم امتلاكهم للحواسيب المحمولة في المنزل، بل هناك منهم من لا يجد أي مساندة من آبائهم على النحو المأمول، في حين يحظى آخرون بكل ما سبق. لذا يتعين اتخاذ كل الإجراءات اللازمة من أجل تفادي اتساع هذه الفوارق في الفرص- أو تقليلها ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً- وتجنب ازدياد الآثار السلبية على تعلُّم الأطفال الفقراء.

بالإضافة إلى التأثير على التعليم الجامعي فإن التأثير الأكثر أهمية هو على مجتمع أبحاث الدراسات العليا؛ حيث تم تعليق البحث في العديد من المجالات. كما أوقفت هيئة التمويل الوطنية للبحوث الصحية في المملكة المتحدة جميع الأبحاث غير المتعلقة بـ COVID (Louise, 2020). وفي الولايات المتحدة تم اتخاذ

إجراءات مماثلة من قبل المعهد الوطني للصحة لإغلاق جميع الأبحاث خارج إطار أبحاث الرعاية الصحية من أجل تحرير الموظفين والموارد لأبحاث "المهمة الحرجة"، وقامت العديد من المؤسسات بتعليق البحث في مجالات مثل العلوم الإنسانية والاجتماعية مع إغلاق جامعة هارفارد لجميع المختبرات في كلية الآداب والعلوم (Harvard, 2020).

بالإضافة إلى ذلك، فقد أثيرت مخاوف بشأن عدد المؤتمرات العلمية التي تم إلغاؤها أو تأجيلها والتي تعتبر مفتاح البحث العلمي في العديد من التخصصات، مما يسمح بنشر البحوث وكذلك توفير فرص التواصل للتعاون والبحث عن عمل، كما تم نقل العديد من المؤتمرات عبر الإنترنت، إلا أن هذه" المؤتمرات الافتراضية" غالبًا ما تكون غير قابلة للتواصل والوسائل غير الرسمية للاتصال العلمي (Nicola, 2020).

11.1- قطاع الرياضة: إن القطاع الرياضي على غرار باقي القطاعات والأنشطة البشرية تأثر سلبا بجائحة كورونا، أين شهد أزمة لا مثيل لها من حيث تراجع الإيرادات والدخول سواء على مستوى الأفراد أو المنشآت خلال أزمة كورونا خاصة في الفترة من منتصف مارس وحتى أول جويلية بسبب توقف النشاط الرياضي بشكل كامل ما أثر بشكل كبير على الجداول والأحداث الرياضية الكبرى منها المحلية والقارية والعالمية، حيث تم تأجيل بطولة يورو 2020 لكرة القدم لمدة عام كامل (independent, 2020)، وكانت اللجنة الأولمبية الدولية ملتزمة بإقامة أولمبياد طوكيو 2020 هذا الصيف دون تأخير. ومع ذلك فقد اتخذوا قرارًا بتأجيل الألعاب إلى عام 2021، وعلى نفس المنوال تم تأجيل سباق جائزة أستراليا الكبرى للفورمولا وان، والبحرين وفيتنام تم إلغاء مبارياتهما حتى إشعار آخر. (هذه ليست سوى أمثلة قليلة) كما واجهت كل من الجولف والتنس وألعاب القوى وكرة السلة والرجبي وركوب الدراجات والملاكمة والسنوكر والتزلج على الجليد إلغاءات وتأخيرات في محاولة للحد من انتشار المرض. كل هذه التأجيلات و التأخيرات حتماً سيكون لها عبء مالي كبير (independent, 2020).

وتعتبر الرياضة بوصفها صناعة من الصناعات الاقتصادية بل صناعة قائمة الذات وتوفر مداخيل كبرى، كما ترتبط بها عديد الأنشطة الاقتصادية على غرار

الفندقة والسياحية والإعلام والخدمات الإعلانية وغيرها، قد تضررت تضررا كبيرا بتوقف الأنشطة، وشهد القائمون عليها سواء كانوا رياضيين أو إداريين أو أندية صعوبات وتحديات خلال فترة التوقف. حيث يبلغ حجم سوق الرياضة عالميا نحو 756 مليار دولار سنويا، ويصل إلى 840 مليار دولار سنويا إذا أضيفت إليها الصناعات غير المباشرة، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية النسبة الأكبر من السوق الرياضي بإيرادات سنوية تقدر بقيمة 420 مليار دولار، تليها أوروبا بـ250 مليار دولار (حفظي، 2020).

وطالت الخسائر المتلاحقة جراء انتشار الفيروس الدوريات الأوروبية الخمسة الكبرى، التي قدّرتها تقارير اقتصادية عالمية بأربعة مليارات يورو(وهي خسائر كارثية)، نتيجة خسائر في حقوق البث التلفزيوني والعائدات التجارية والتسويقية. كما أن أبرز المتضررين اقتصاديّاً على مستوى كرة القدم الدوري الإنجليزي، بخسائر قاربت 1.4 مليار يورو. أمّا الأندية الإنجليزية فوصلت إلى 750 مليون جنيه إسترليني، والإسبانية والإيطالية كل منهما 700 مليون يورو (عبد الباسط، 2020).كما ذكرت دراسة أعدّتها مؤسسة KPMG الدولية للخدمات المالية والاستشارية، أن الأندية الألمانية الـ18 في البوندسليغا قدّرت خسائرها بين 650 و750 مليون يورو، منها 140 مليون يورو للتذاكر، و240 مليوناً من عائدات الإعلانات، أمّا الباقي، أي 370 مليون يورو، فهو من عائدات البث الفضائي (عبد الباسط، 2020).

من جهة أخرى اعترف منظمو أوليمبياد طوكيو التي كان من المقرر إقامتها صيف 2020 بأن قرار تأجيلها إلى عام 2021، سيؤدي إلى تكاليف" باهظة جدّاً " وهو ما كبَّد اليابان عديداً من الخسائر التي تقدر بـ16 مليار يورو؛ إذ تبلغ خسائر البث الفضائي ما يقرب من مليار يورو، إلى جانب ملياري يورو صُرِفت على إجراءات التأمين الخاصة بالحدث العالمي، ومليار ونصف المليار يورو تكلفة بناء الملعب الأوليمبي، ومليارين ونصف المليار من حقوق الرعاية، وعشرة مليارات تكلفة الاستعداد للأوليمبياد، إلى جانب خسائر فادحة للقطاع الخاص.

2. النتائج الأولية لتأثير الجائحة على الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان لانتشار الوباء صدمة كبيرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا بسبب التفاعل المتزامن لصدمات الطلب والعرض للمواد الأساسية، إلى جانب الردود الحكومية تجاه هذا الوباء حول العالم في إحداث سلسلة من الآثار السلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب الإغلاق التام للورشات والمصانع ومواقع البناء من أجل احتواء انتشار الوباء، وهذا ما أدى إلى تأخير تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وتوقف الإنتاج وتعطيل سلاسل التوريد في الاقتصاديات الأكثر تضررا من الوباء، والتي تربط هذه الاقتصاديات بشكل قوي مع باقي دول العالم، حيث ترتكز سلاسل التوريد في الوقت الراهن خاصة في الصين وكوريا واليابان واقتصاديات جنوب شرق آسيا. وفي نفس الإطار سيتم توقف الاستثمارات الجديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة بسبب انخفاض الإنفاق في رأس المال، والذي سيصاحبه تأخير في إعلانات المشاريع الجديدة مما يؤدي إلى تعليق العديد من عمليات الإنتاج والشراء المؤقت.

الشكل 07: كيفية تأثير كوفيد 19 على FDI



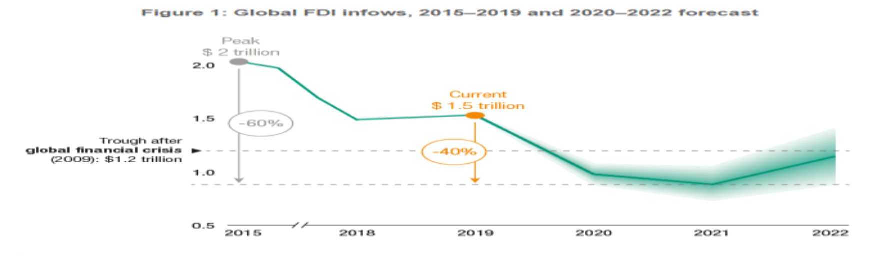
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، ص34.

2.1 توقعات الأونكتاد حول تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2020 للمجموعات الاقتصادية

من المتوقع انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة تصل إلى 40% في عام 2020 مقابل عام 2019 (1.54 ترليون دولار أمريكي) وهذا وفقا لمنظمة الأونكتاد في تقديراتها. وحسب نفس المنظمة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيسجل أقل انخفاض ولأول مرة منذ عام 2005 ليصل إلى أقل من 1 ترليون

دولار أمريكي، وأيضا من المتوقع أن ينخفض بنسبة 5% إلى 10 % أخرى في 2021، على أن يبدأ بالتعافي في حلول عام 2022.

الشكل 08: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2015- 2019 والتوقعات المحتملة في 2020- 2021



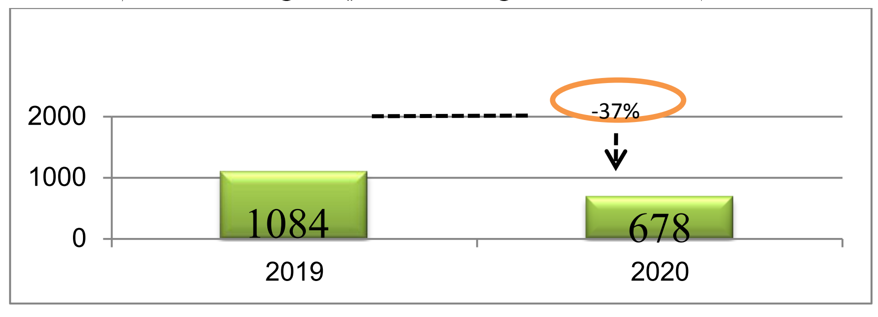
المصدر: تقرير أونكتاد للاستثمار العالمي 2020، ص.2.

كما أشار التقرير إلى أن حوالي 5000 شركة متعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم سارعت إلى إطلاق إنذار حول انخفاض الربح المتوقع إلى حوالي 40%، مما أدى إلى تراجع بعض الصناعات والتي تعرضت إلى خسائر كبيرة، هذا الانخفاض في الأرباح المعاد استثمارها سيؤثر في مجموع الاستثمارات والتي تمثل في المتوسط 50% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليصل الانخفاض إلى 45% بحيث تكون أكثر عرضة لهذه الأزمة على عكس الوضع، وهذا بسبب عدم قدرتها على وضع تدابير الدعم الاقتصادي التي وضعتها الاقتصاديات المتقدمة المتميزة بنظام إنتاجي يلعب دورا مهما في الانتعاش الاقتصادي والتنمية.

2.2 تأثير الجائحة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية

1.2.2 - دول آسيا

الشكل رقم 09: عدد المشاريع المعلن عنها في الربع الأول من عام 2020



المصدر: تقرير أونكتاد للاستثمار العالمي 2020.

حسب تقرير أونكتاد فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سينخفض في الاقتصاديات النامية، بسب الانكماش الاقتصادي الناجم عن الوباء بنسبة قد تصل إلى 45% في عام 2020. فقد انخفضت عدد الاستثمارات الجديدة المعلنة في الربع الأول من عام 2020 بنسبة 37%، وهذا بسبب الإغلاق وتوقف المصانع عن العمل وفي تصريح لمدير الاستثمار والمشاريع في أونكتاد "جمس زان" بأن تراجع أرباح الشركات وتراجع الطلب العالمي والإقليمي والتباطؤ الاقتصادي، دفع الشركات متعددة الجنسيات إلى تأجيل خطط الاستثمار. كما أكد على دور الصين والاقتصاديات الأسيوية كمركز إنتاج عالمي، وما صاحب الوباء من انخفاض في الإيرادات المعاد استثمارها في فروع الشركات الأجنبية الموجودة في المنطقة مما يؤثر على الاستثمار.

إضافة لما سبق فإن نقص السيولة التي تواجهها الشركات في المنطقة والركود الاقتصادي العالمي سيؤثران بشكل أكبر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي على النمو الاقتصادي في آسيا.

2.2.2 - دول إفريقيا

حسب تقرير أونكتاد فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستعرف انخفاضا شديدا في عام 2020، وذلك بسبب الصدمة المزدوجة لوباء الفيروس وانخفاض أسعار المواد الأولية، ولا سيما البترول، ومن المتوقع أن يصل الانكماش لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 40% في القارة وفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام

2020. ومن هذا المنظور تسعى معظم الدول الإفريقية إلى التنويع الاقتصادي وعدم الاكتفاء بالصناعات الاستخراجية للمواد الأولية، والاتجاه نحو الإنتاج والتصنيع بحيث وصلت نسبة الانخفاض في شمال إفريقيا إلى11%.

3.2.2 - أمريكا اللاتينية

حسب تقرير أونكتاد فإن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستشهد أكبر انخفاض متوقع في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بنسبة تتراوح بين 40% و 55% في عام 2020، ويرتكز جزء كبير من هذه الاستثمارات في منطقة الصناعات الاستخراجية والتي تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الاستثمارات في الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا والبيرو، هذا بسبب انهيار أسعار البترول وضعف الطلب تسبب الوباء الذي أثر على معظم أسعار المواد أدى في نقص الأرباح المعاد استثمارها من ثم انخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية. كما صرح مدير أونكتاد "أن هذا الوباء يضاعف الاضطرابات السياسية والاجتماعية، ونقاط الضعف الهيكلية مما يدفع اقتصاديات المنطقة إلى ركود اقتصادي يزيد عن تفاقم التحديات التي تواجه جذب الاستثمارات الأجنبية". وفي هذا الإطار أوضح أن صدمة الوباء سيكون لها تأثير في مختلف القطاعات منها السياحة والنقل والتي كانت من بين أشد البلدان تضررا.

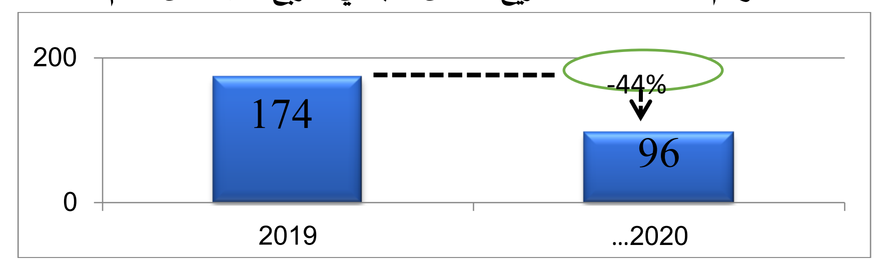
بالإضافة لما سبق تشير المؤشرات الأولية حسب تقرير أونكتاد عام 2020 إلى انخفاض بنسبة 36% في عدد المشاريع الجديدة التي تم الإعلان عنها في الربع الأول من هذا العام ومنذ بداية شهر فبراير قامت الشركات في المنطقة بتعديل أرباحها المتوقعة للسنة المالية 2020 نزولا إلى 50% .

3.2 تأثير الجائحة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاديات المتحولة

من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمارات في الاقتصاديات المتحولة إلى 38% حسب ما جاء به تقرير أونكتاد لعام 2020 وذلك بسبب تفشي الوباء، في حين تتميز هذه المجموعة الاقتصادية للدول المتحولة بصادرات نفطية والذي كان له أثر سلبي على تدفقات الاستثمارات بسبب انخفاض أسعار البترول والذي أدخلها في مرحلة كساد وركود اقتصادي.

وكانت إعلانات مشاريع غرينفيلد Greenfield وهو مؤشر رئيسي على الاستثمارات الجديدة قد انخفض في 2019، وتراجع أكثر في عام 2020 خاصة في الربع الأول من عام 2020، بحيث انخفض عدد إعلانات المشاريع التأسيسية في المنطقة بنسبة 44% .

الشكل رقم 06: عدد المشاريع المعلن عنها في الربع الأول من عام 2020



المصدر: تقرير أونكتاد للاستثمار العالمي 2020.

4.2 تأثير الجائحة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الدول المتقدمة

تسبب تفشي الوباء في انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات المتقدمة بنسبة تتراوح بين 25% و40%. كما انخفض عدد وقيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها في الربع الأول من عام 2020 إلى 25% وهذا دلالة على أن الشركات المتعددة الجنسيات انخفض رأسمالها المعاد استثماره بشكل كبير، ومن المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمارات الأجنبية في أوروبا أكثر من غيرها بنسبة تتراوح ما بين 30% إلى 45% بسبب الأثر الكبير لتفشي الوباء، والإغلاق الذي تم في هذه الدول على جميع المجالات الاقتصادية، وكذلك من المتوقع أن تنخفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا الشمالية بنسبة تصل إلى 35%.

خاتمة

انتشرت جائحة COVID-19 بسرعة كبيرة في جميع أنحاء العالم الذي أصبح يواجه أزمة من نوع جديد تمامًا. في هذه الحالة لا ترتبط بالمخاطر الصحية فقط (معدلات الوفيات والإصابة الفعلية) بل أيضا بالمخاطر الاقتصادية على الاقتصاد العالمي، ما أدى إلى صدمة كبيرة خاصة وأن بلدان العالم أكثر تكاملاً اقتصاديا

من خلال سلاسل التوريد والتعاملات اليومية ويبدو أن الركود العالمي لا مفر منه. لكن مدى عمق وطول فترة الانكماش الاقتصادي يعتمد على نجاح التدابير المتخذة لمنع انتشار الوباء من جهة، وآثار السياسات الحكومية من جهة أخرى للتخفيف من مشاكل السيولة في الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم الأسر التي تعاني من ضائقة مالية. كما أنه يعتمد على كيفية تفاعل الشركات والاستعداد لإعادة بدء الأنشطة الاقتصادية. وقبل كل شيء يعتمد ذلك على المدة التي ستستغرقها عمليات الإغلاق. وهذا ما استدعى توقع العديد من السيناريوهات أين لا يمكن لأحد التنبؤ بدقة بالضرر النهائي لهذا الوباء الذي يشكل أخطر تهديد في القرنين الماضيين.

في هذه الدراسة تم عرض تأثير فيروس كورونا على مختلف القطاعات في العالم، أين تم عرض وتحليل حجم الأضرار التي طالت مختلف البلدان، تشير النتائج إلى أن التأثير الإجمالي لأزمة COVID-19 على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية هائل نعرضه كما يلي:

1 -أدى التباعد الاجتماعي والعزلة الذاتية والقيود المفروضة على السفر إلى انخفاض القوة العاملة في جميع القطاعات الاقتصادية وفقدان العديد من الوظائف. وأغلقت المدارس أبوابها وتناقصت الحاجة إلى السلع والمنتجات المصنعة. في المقابل، ازدادت الحاجة إلى الإمدادات الطبية بشكل كبير. ويواجه قطاع الأغذية أيضًا طلبًا متزايدًا بسبب الذعر في شراء المنتجات الغذائية وتخزينها استجابة لهذا الوباء العالمي.

2 -كانت الاقتصاديات النامية الأكثر عرضة للانخفاض في التدفقات في جائحة كورونا على عكس الوضع في الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الدول المتقدمة أكثر منها الدول النامية.

3 -تأثير جائحة كورونا على الدول النامية جاء بصفة مباشرة وذلك لأن معظم الدول النامية تعتمد على الصناعات الاستخراجية والتي توقفت بسبب انخفاض رهيب في أسعار النفط.

كتقديرات أولية اعتبر تفشي فيروس كورونا أكبر تأثيرا في السوق المالي منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، وبالتالي عدم القدرة على إعادة استثمار الأرباح.

التوصيات

1 - مع المخاوف من حدوث ركود وانهيار مالي جديد، تتطلب مثل هذه الأوقات قيادة مرنة وقوية في الرعاية الصحية والأعمال والحكومة والمجتمع الأوسع. كما يجب تنفيذ تدابير الإغاثة الفورية والحاجة إلى تخطيط متوسط وطويل الأجل لإعادة التوازن وإعادة تنشيط الاقتصاد بعد هذه الأزمة. هناك حاجة أيضًا إلى خطة تنمية اجتماعية واقتصادية واسعة تشمل خطط قطاع تلو الآخر ونظامًا بيئيًّا يشجع ريادة الأعمال حتى يتمكن أولئك الذين لديهم نماذج أعمال قوية ومستدامة من الازدهار.

2 - إن التحول الكبير الجاري في الإنتاج الدولي سيؤثر بعمق على البلدان النامية خلال السنوات القادمة مما يستدعي إعادة النظر في السياسات الاستثمارية بشكل كبير.

3 - التركيز على استراتيجيات التنمية من أجل جذب الاستثمار، وذلك من خلال تعزيز الخدمات والاستثمار في الاقتصاديات الخضراء والزرقاء.

وجب على الدولة دعم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل استكمال أعمالها والاستمرار في الإنتاج حفاظا على مكاسب الأفراد والمؤسسات.

المراجع باللغة الأجنبية

- *AVMA. (2020). Consulté le 10 26, 2020, sur https://www.avma.org/resources-tools/animal-health-and-welfare/covid-19*
- *Bucci, K. (2020, 02 14). procurementiq. Consulté le 10 27, 2020, sur procurementiq: https://www.procurementiq.com/blog/coronavirus-spotlight-the-technology-sector/*
- *Domonoske, C. (2020, March 8). npr. Consulté le 10 25, 2020, sur https://www.npr.org/2020/03/08/813439501/saudi-arabia-stuns-world-with-massive-discount-in-oil-sold-to-asia-europe-and-u-*
- *European Travel Commission. (2020, 03 17). Consulté le 10 28, 2020, sur hotel-online: https://www.hotel-online.com/press_releases/release/european-tourism-sector-demands-urgent-supportive-measures-to-reduce-devastating-impact-of-covid-19/*
- *Faus, J. (2020, 03 17). World Economic Forum. Consulté le 10 28, 2020, sur The World Economic Forum: https://www.weforum.org/agenda/2020/03/world-travel-coronavirus-covid19-jobs-pandemic-tourism-aviation/*
- *Gamal, R. E. (2020, march 6). reuters. Consulté le 10 25, 2020, sur reuters: https://www.reuters.com/article/us-opec-meeting-idUSKBN20T0Y2*
- *Harvard. (2020). Consulté le 11 04, 2020, sur harvard: https://www.harvard.edu/coronavirus*
- *independent. (2020, 03 30). Consulté le 11 06, 2020, sur independent: https://www.independent.co.uk/sport/sport-football-basketball-rugby-olympics-cancelled-coronavirus-impact-around-world-a9398186.html*
- *Jayashree, B. (2020, 3 19). economic times. Consulté le 10 26, 2020, sur THE economic times: https://economictimes.indiatimes.com/news/economy/agriculture/prices-of-agricultural-commodities-drop-20-post-covid-19-outbreak/articleshow/74705537.cms*
- *Louise, W. (2020, 03 19). DHSC issues guidance on the impact of COVID-19 on research funded or supported by NIHR. Consulté le 11 04, 2020, sur NIHR: https://www.nihr.ac.uk/news/dhsc-issues-guidance-on-the-impact-on-covid-19-on-research-funded-or-supported-by-nihr/24469*
- *Mallon, R. (2020, 02 10). procurementiq. Consulté le 10 27, 2020, sur https://www.procurementiq.com/blog/coronavirus-spotlight-the-automotive-industry/*
- *Maste, N. (2020, 02 13). ibisworld. Consulté le 10 27, 2020, sur ibisworld: https://www.ibisworld.com/industry-insider/coronavirus-insights/industry-impacts-of-the-coronavirus/*
- *Nicola, M. (2020). The socio-economic implications of the coronavirus pandemic (COVID-19):A review. International Journal of Surgery , 185-193.*
- *procurementiq. (2020, 02 20). Consulté le 10 27, 2020, sur https://www.procurementiq.com/blog/coronavirus-spotlight-medical-supplies-and-pharmaceutical-markets/*

- *united nations. (2020). Policy Brief:COVID-19 and Transforming Tourism.*
- *UNWTO. (2020, june). World Tourism organization. Consulté le 11 04, 2020, sur UNWTO: https://www.e-unwto.org/doi/epdf/10.18111/wtobarometereng.2020.18.1.3*
- *Vara, V. (2020, 03 30). pharmaceutical-technology. Consulté le 10 27, 2020, sur https://www.pharmaceutical-technology.com/features/coronavirus-affected-countries-usa-covid-19-measures-impact-pharma-hotel-tourism-medical/*

المراجع باللغة العربية

- aljazeera. (29 07, 2020). تاريخ الاسترداد 28 10, 2020، من aljazeera: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/7/29/
- aljazeera.net. (13 05, 2020). تاريخ الاسترداد 26 10, 2020، من ebusiness: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/5/13
- serco. (18 05, 2020). تاريخ الاسترداد 26 10, 2020، من SERCO: https://www.serco.com/meAR/me/media-and-news/2020/understanding-covid-19s-impact-on-the-transport-industry
- أحمد عبد الباسط. (1 07, 2020). تاريخ الاسترداد 05 11, 2020، من independentarabia: https://www.independentarabia.com/node/131711
- اليوم السابع. (20 10, 2020). تاريخ الاسترداد 25 10, 2020، من https://www.youm7.com/story/2020/10/20
- اليونيسكو. (18 03, 2020). تاريخ الاسترداد 28 10, 2020، من https://web.archive.org/web/20200320040628
- خايمي سافيدرا. (30 03, 2020). مدونات البنك الدولي. تاريخ الاسترداد 04 11, 2020، من البنك الدولي: https://blogs.worldbank.org/ar/education/educational-challenges-and-opportunities-covid-19-pandemic
- شيماء حفظي. (18 09, 2020). masrawy. تاريخ الاسترداد 05 11, 2020، من https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2020/9/18/1876108
- عبد المنعم هبة، و اسماعيل محمد. (2020). موجز سياسات : العدد الثالث عشر. صندوق النقد العربي.
- الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي 2020

جائحة كورونا منعطف جديد للتسوق الالكتروني بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي

دراسة قياسية تحليلية لشركة amazon

قحايرية سيف الدين (جامعة تبسة)
saifo_sfl@hotmail.com

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيين تأثير جائحة كوفيد 19 على مسار التطور والثورة التي كانت أصلا حاصلة في مجال التسوق الالكتروني والتجارة الإلكترونية عامة، بفضل مساهمة التكنولوجيا التي هي سمة عالم اليوم في الارتقاء وتطوير هذا النشاط، هذا من خلال التركيز على تداعيات إجراءات الحجر والإغلاق على حجم التسوق الالكتروني ومدى الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

تم التوصل إلى أن التجارة الإلكترونية عامة عرفت ثورة تكنولوجية كبيرة استفاد منها التسوق الالكتروني ما جعل التجربة مميزة وسلسة نظرا لما تقدمه تطبيقات الذكاء الاصطناعي، هذا ما سمح لنشاط التسوق الالكتروني من التكيف ومسايرة التغيرات التي نتجت عن جائحة كورونا، وبالأخص الشركات الرائدة تكنولوجيا مثل Amazon التي تعتبر نموذجا هاما على استغلال هذه التطبيقات والاستفادة من الأزمة الصحية والتطور في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: جائحة كوفيد 19، التجارة الإلكترونية، الشراء عبر الانترنت، الذكاء الاصطناعي، التسوق الذكي، موقع أمازون.

مقدمة:

لقد شهد العالم ولا زال يعاني من أزمة صحية كبيرة وخانقة أثرت على مختلف جوانب الحياة، حيث كان للنشاط الاقتصادي الجانب الأكبر من التأثر بتبعات جائحة كوفيد 19، إلا أن هناك تفاوت كبير في درجات وحجم هذا التأثير، فصفة عالمنا اليوم هي التكنولوجيا وبامتياز نظرا لتأثيرها الكبير على شتى مناحي الحياة ومنها النشاط الاقتصادي بمختلف مكوناته، وكان للتجارة الإلكترونية نصيب من هذا التطور وبالأخص الجانب التسويقي وعمليات التسوق الالكتروني، ومع التزايد اليومي لأرقام انتشار الفيروس ومعه الإجراءات المصاحبة من حجر منزلي وغلق كلي تزايد الطلب على التسوق الالكتروني وتنوعت احتياجات الزبائن، لذلك فإن التكنولوجيا عملت على مواكبة ذلك من عدة جوانب وبآليات متطورة، سنركز في دراستنا على تأثير الجائحة على التسوق الالكتروني واستخدام أحد أهم مفرزات التكنولوجيا وهي تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وانطلاقا مما سبق وللإحاطة بجوانب الدراسة تمت صياغة الفرضية التالية:

ما مدى تأثير جائحة كوفيد 19 على حجم التسوق الالكتروني والاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟ وما هي طبيعة وواقع هذا التأثير في شركة Amazon؟

من أجل معالجة إشكالية البحث المطروحة، تم الاعتماد على فرضيتين تمت صياغتهما كالآتي:

تساهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في جعل التكنولوجيا الحديثة والآلات أكثر قدرة على خدمة التسوق الالكتروني ما يجعله يستفيد من الجائحة وتطويره مستقبلا.

توجد علاقة تأثير وسببية لأعداد انتشار جائحة كوفيد 19على حجم التسوق الالكتروني وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في شركة Amazon.

- **محاور الدراسة:**

المحور الأول: تأثير جائحة كورونا على التسوق الالكتروني.

المحور الثاني: الذكاء الاصطناعي في خدمة التسوق الالكتروني في زمن الجائحة.

المحور الثالث: Amazon نموذج للاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتعامل مع الأزمة الصحية.

المحور الرابع: دراسة قياسية لتأثير الجائحة على تكنولوجيا وحجم التسوق الالكتروني في شركة Amazon.

- **منهج الدراسة:**

تم اتباع المنهج الوصفي لتبيين أبعاد الموضوع الاقتصادية وللتطرق بشكل واضح لتأثير متغير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على التسوق الالكتروني، وهو ما مكننا من مقاربة الإشكالية بشكل دقيق وموضوعي، إضافة إلى تحليل دراسة حالة أمازون والقيام بدراسة قياسية لمعرفة علاقة السببية والتأثير باستخدام برنامج Eviews.

I. تأثير جائحة كورونا على التسوق الالكتروني

إن أزمة ما يعرف بفيروس كورونا المستجد أو كوفيد 19 كان لها تأثيرات كبيرة على النشاط الاقتصادي، ومع موجات الإغلاق والحجر التي شهدها العالم أصبحت المتاجر الإلكترونية أحد أهم منافذ الشراء لدى غالبية المستهلكين على مستوى العالم، ما ساهم في تحقيق أرقام مبيعات ضخمة للشركات العاملة في القطاع، في ما تشير التوقعات والواقع الحالي إلى استمرار الاعتماد على هذه المتاجر خلال الفترة المقبلة أو حتى انتشارها أكثر، بخاصة في ظل وجود موجة ثانية من الفيروس تجتاح العالم.

*** التسوق الالكتروني أحد الرابحين من الجائحة:** كل البيانات والأرقام تشير إلى ارتفاع كبير في حجم التجارة الإلكترونية أو مبيعات التسوق الالكتروني أثناء الجائحة وبالأخص في الربع الثاني والثالث من 2020، حيث في أحدث تقارير مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة unctad، أن حجم التجارة الإلكترونية على مستوى العالم خلال العام 2019 قارب 30 تريليون دولار، وذكر أن أكثر من 1.6 مليار شخص تسوّقوا عبر الإنترنت خلال عام 2019 مع نمو سريع في المبيعات للمستهلكين والمشتريات عبر الحدود وهذا كله قبل الجائحة، أما ومع تأثيرات الجائحة ووفقاً للبيانات الأخيرة التي أصدرتها الحكومة الأميركية بخصوص التسوق الالكتروني وتأثير فيروس كورونا في التجارة الإلكترونية، فإن من المتوقع

زيادة نسبة التجارة عبر الإنترنت في هذا العام إلى 12% مقارنة بالسنة السابقة، ورغم كونه إحصاء مبدئيا في ظل هذا التطور المرعب لتأثير الفيروس في العالم أجمع إلا أنه يؤكد على المكاسب التي حققها أو سيحققها التسوق الالكتروني، بالتالي استفاد التسوق الالكتروني من جائحة كوفيد 19 حيث نجد أن أسهم المبيعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية احتلت المراكز الأولى بالنسبة لتحقيق المبيعات والأرباح، خصوصا في مجال العناية الصحية مثل أقنعة الوجه، القفازات، والمعقمات وغيرها، فقد ارتفعت نسبة أسهم المبيعات للأقنعة لـ 590٪، وأسهم مبيعات المطهر اليدوي لـ 420٪، والقفازات لـ 151٪، وصابون اليد لـ 33٪.

* **تغيرات وتأثيرات أدخلها كورونا على التسوّق الالكتروني:** في تقرير حديث لشركة salesforce، أشارت إلى أن أزمة فيروس كورونا تسببت في إدخال تغييرات جذرية على أسواق التجزئة والتسوّق الالكتروني، حيث خلال الربع الثاني من العام الحالي ظهرت تأثيراتها الأولية مع نمو عائدات التجارة الإلكترونية بمعدل يتجاوز 20 %، وأضاف أن عائدات التجارة الإلكترونية خلال الربع الثاني سجلت نموّا غير مسبوق بلغ 71 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، كما شهد الربع الثاني من العام معدلات زيادة تاريخية لعدد الزيارات التي ارتفعت بنسبة 37 %، كما ارتفعت نسبة التحوّل إلى الشراء عبر الانترنت بنحو 35%، وارتفاع الإنفاق على هذه التجارة بنحو 34 % مقارنة بالأرقام المحققة خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

كما يبين التقرير أن المسوقين الذين يوفرون مواقع للتسوق الالكتروني التي أتاحت خيار الشراء عبرها، سجلت ارتفاعاً قياسياً في العائدات بلغ 127 % مقارنة بالربع الأول من العام 2019. في حين أن المواقع التي امتلكت متاجر تقليدية ولم توفر خيار شراء المنتجات إلكترونيا سجلت نموا بمعدل 54 % فقط. كما سجلت مواقع التسوق الالكتروني الكبيرة كأمازون ارتفاعاً في أعداد الزوار بمعدل 37 % مقارنة بعددهم خلال الربع الثاني من 2019، كما بلغ معدّل التحول إلى الشراء الالكتروني نحو 3 %عالمياً، مقارنة بالربع الثاني من العام الماضي والذي لم يتجاوز 2.2 في المئة فقط (Shopping Index, 2020).

*** التجارة الإلكترونية ما بعد الجائحة:** الأمر الأكيد أن التجارة الإلكترونية لن تتأثر بالسلب مع اتجاه الحكومات إلى تخفيف الإجراءات الاحترازية وتخفيض ساعات الحظر والتعايش مع مراعاة الاحتياطات الخاصة بمنع انتشار فيروس كورونا بعد الموجة الثانية، حيث تشير العديد من الدراسات إلى توقعات بزيادة حجم التجارة الإلكترونية بنسبة تفوق 50% خلال الفترة المقبلة، في ظل زيادة عدد مستخدمي شبكة الإنترنت عبر العالم وازدياد عدد من يعتمدون على التجارة الإلكترونية خلال فترات الحظر الماضية، لذا من الصعب الاستغناء عنها والعودة إلى الشراء من الأسواق التقليدية خاصة أن الفيروس لا زال موجوداً ونتعايش معه مع مراعاة الاحتياطات اللازمة (خالد المنشاوي، 2020).

بالتالي مستقبل التجارة الإلكترونية عامة والتسوق الالكتروني على موعد مع نمو كبير خلال الفترة المقبلة، حيث إن هناك فئة المستهلكين الذين لم تكن لهم علاقة بهذه التجارة، لكن مع فرض حظر التجوال وتشديد الإجراءات الاحترازية خلال الفترات الماضية، لم يكن أمامهم سوى المنافذ الإلكترونية، وبالفعل ارتفعت نسبة استخدام منصات التجارة الإلكترونية في الشراء والبيع خلال الفترة الماضية، ولا يوجد ما يشير إلى أنه سيتم الاستغناء عنها خلال الفترة المقبلة حتى في حال عودة الحياة إلى طبيعتها.

II. الذكاء الاصطناعي في خدمة التسوق الالكتروني في زمن الجائحة

إن الانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي بكل ما يعنيه من التطبيقات والخصائص التي تتسم بها البرامج الحاسوبية والتي جعلتها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، جعلها تؤثر بشكل كبير على التسوق الالكتروني خاصة والتجارة الإلكترونية عامة وبالأخص في زمن الجائحة وما كان لها من تأثيرات على حجم التسوق الالكتروني، حيث أظهرت دراسة أجراها مكتب Smart Insightsأن 55% من الشركات تستخدم أو تفكر في استخدام الذكاء الاصطناعي في برامجها التسويقية وهذا قبل الجائحة، أما بعدها فمن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لما للذكاء الاصطناعي من تأثير وتعزيز لأداء الحملات التسويقية وتحسين تجربة التسوق الالكتروني وجعلها مرنة في الحالات العادية وحالة الأزمات كجائحة كوفيد 19 من خلال تطبيقات متطورة يمكن أن نذكر أهمها:

*** عمليات البحث الذكية (Intelligent Searches):** كثيرا ما يرغب الشخص في شراء شيء ما لتحقيق حاجة معينة دون معرفة ما هو بالضبط وبالأخص في أوقات مثل جائحة كوفيد 19؛ أين يحتاج المتسوق إلى معلومات أكثر، لذا أصبح تحويل مصطلح البحث إلى مشتريات أو سلع وخدمات أكثر من ضرورة وهو ممكن من خلال عمليات البحث المدعومة بالذكاء الاصطناعي بسبب استخدام المعلومات التي يعرفها الذكاء الاصطناعي عن المستخدم ودمجها مع تجارب أخرى، بالتالي يحصل العميل على نتائج بحث ذات صلة بما يريده وربما بعض الأشياء الأخرى التي قد يريدها.

*** البحث المرئي(Visual Search):** من بين التوجهات الأكثر حداثة والذي تم تقديمه مؤخرًا، حيث يمكن الآن للمتسوقين البحث عما يحتاجون إليه بالضبط ببضع نقرات، فيمكن أن تكون الصورة مفيدة في البحث عن علامة تجارية للمنتجات أو جودة أفضل للمنتوج أو حجم أو لون معين كذلك، وفي الواقع يسهل الذكاء الاصطناعي البحث المرئي بشكل أكبر ويوسع أفكار استخدامه، وهو ما استفادت منه العديد من الشركات في ظل جائحة كورونا لأجل جعل التسوق متماشيا مع هذه الظروف.

*** المساعدة الصوتية(Voice Assistance):** مع ظهور تكنولوجيا المساعدات الصوتية وتنوعها(Alexa, google, assistant....) أصبح التسوق أكثر إمتاعًا للمستخدمين؛ فهو لا يجعل التفاعل أسهل فحسب، بل يعفي الشخص من ضرورة الكتابة عندما لا يكون ذلك مناسبًا، كما أنه يعزز تجربة المستخدم والمشاركة في الوقت الفعلي، هنا يمكن للذكاء الاصطناعي المطالبة بتوصيات مخصصة بشكل أفضل بناء على تحليلات دقيقة لسلوك المستهلك، بفضل التكنولوجيا الآن أصبح شراء الملابس والأحذية والطعام وأي شيء تريده الكترونيا أسهل بكثير، وهو ما أعطى الأولوية لشركات على حساب أخرى في ظل الجائحة ودعم التسوق والتجارة الإلكترونية.

*** روبوتات المحادثة (Chatbots):** مع عصر السرعة يتوقع العملاء اليوم ردود أفعال سريعة، ومن الصعب على الإنسان لوحده مواجهة هذه المتطلبات والتي زادت بشكل كبير جدا في الأزمة الصحية الحالية ومن المتوقع ازدياده أكثر، ومع

تطورات الذكاء الاصطناعي فإن تطبيقاته تسمح للشركات عبر الإنترنت بدمج آلية عمل الروبوتات من أجل محاكاة الحوارات والإجابة على استفسارات العملاء والتعامل مع الطلبات المتزايدة، وصولا إلى تحقيق رضا أكبر للمتسوق، وتؤدي في نفس الوقت إلى تقليل الجهود والتكاليف، وهذا ما نجده مثلا في eBay وAmazon وStarbucks وغيرها.

* **الوصف الآلي للمنتجات (Automated Description of Products)**: مع التطور والتنوع الحاصل في المنتجات وعدد المتسوقين الهائل في ظل الجائحة يصعب وصف قوائم المنتجات الضخمة باستمرار يدويا، يأتي هنا الذكاء الاصطناعي لإنقاذ المتسوقين ليسهل إنشاء المحتوى من خلال الكتابة التلقائية للأوصاف التفصيلية والدقيقة مع أخذ المعلومات من مواقع الشركة المصنعة ودمجها مع التفاصيل الحديثة الأكثر صلة بالمنتج الموجود على الإنترنت، بالتالي الحصول على تفاصيل كثيرة في وقت قصير، أكثر من ذلك الذكاء الاصطناعي قادر على تحليل مدى فعالية النص وتغييره إذا لزم الأمر، وإضافة تفاصيل ديناميكية لتتناسب مع اهتمامات المشتري وتسهل عملية التسوق من المنزل.

* **التوجيهات والنصائح المخصصة (PersonalizedAdvice)** : بما أن عملية التسوق الالكتروني وخاصة في زمن كوفيد تحتاج لحصول المتسوق على كافة المعطيات، يساعد الذكاء الاصطناعي في تتبع ما يسعى إليه المستخدم ومشترياته المسبقة ويحدد تفضيلاته، ويقدم توصيات مجانية في أشكال النوافذ المنبثقة أو النصوص أو الإعلانات وفقا لذلك. هكذا يتلقى المتسوق تجربة مخصصة له، فمثلا بعد طلب هاتف ذكي سيتلقى العميل لاحقًا نصيحة بشأن الملحقات التي قد يشتريها لتتناسب مع أدائه.

* **ذكاء وآلية المستودعات(Automation of warehouses)**: إن تطور وتحسن تجربة التسوق الالكتروني وجعلها أحسن يتطلب آليات على أرض الواقع للمواكبة، وهو ما يصعب أكثر في أوقات الأزمات كما حصل في 2020 بسبب الأزمة الصحية، هنا امتد الذكاء الاصطناعي في التجارة الإلكترونية من المواقع إلى المستودعات؛ حيث نجد الروبوتات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي وتحمل وتعبئ وتجهز عناصر المخزون لشحنها على مدار الساعة دون استراحات، حيث بفضلها

تم تحسين الدقة وتقليل المجهود البشري والتكاليف وتقليل الخسائر، وكل هذا في إطار فعال من السرعة والدقة.

*** الأمن الإلكتروني (Cybersecurity):** يعد الأمن جزئية هامة عند الحديث عن التسوق عبر الانترنت وسلامة البيانات مصدر قلق كبير في جميع الأوقات وبالأخص عند التزايد الهائل كما هو حاصل في زمن الجائحة، ولكن دمج الذكاء الاصطناعي في حلول الأمان يمكن الشركات عبر الإنترنت من حفظ البيانات من القرصنة والجريمة الإلكترونية، إلى جانب التعلم العميق للبرامج والتطبيقات ما يمكن التنبؤ بمحاولات التطفل والمساعدة في حماية الأنظمة الأساسية.

*** الإدارة الذكية للبيانات (Intelligent Data Management):** إن التدفق الناجم عن الكم الهائل من البيانات الناجمة عن التكنولوجيا الحاصلة من جهة والتوجه الكبير للتسوق الالكتروني في أزمة كجائحة كوفيد 19 من جهة أخرى، يتطلب إدارة البيانات الفعالة وبفضل الذكاء الاصطناعي لا تعتمد على هيكلة بيانات أولية قبل استخدامها من طرف الشركات والأنظمة، إضافة إلى فوائد مثل عدم وجود قيود على كيفية معالجة البيانات ومرونتها وقابلية التوسع، ما يجعل العملية برمتها تتم بطريقة ذكية ودقيقة (Xia Song 2019) .

III. Amazon نموذج للاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتعامل مع الأزمة الصحية

ونحن نتحدث عن التجارة الإلكترونية لن ننسى عملاق التجارة الإلكترونية الأمريكية Amazon، فالفائز الأكبر في الأزمة الصحية حسب العديد من المواقع هو Amazon فهذا الأخير يبحث لتوظيف 100000 موظف بدوام جزئي في جميع أنحاء العالم لمواجهة الطلب المتزايد للتسوق عبر الأنترنت بسبب إجراءات الحجر، ففي تدوينة لجيف بيزوس مالك الشركة يقول فيها:" نحن نشهد زيادة كبيرة في الطلب، مما يعني أن احتياجاتنا من الموظفين غير مسبوقة لهذا الوقت من العام".

الذكاء الاصطناعي يقود كل شيء في Amazon حيث قامت بإعادة تصميم الشركة بالكامل حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والروبوتات في أعمالها، وهو أحد أهم عوامل قدرتها على الاستفادة من هذه الجائحة، ونركز على أهم هذه التكنولوجيات والتطبيقات (Terdiman 2018).

* **الدولاب الطائر(flywheel)**: طورت أمازون نظاما قويا للذكاء الاصطناعي بحيث تعمل الشركة كآلة واحدة دائمة الحركة، حيث تغذي ابتكارات التعلم الآلي والتحسينات عمل كافة الأجزاء والوحدات الأخرى ما يخلق الكثير من الديناميكية التي تجر الهيكل التنظيمي بأكمله إلى الذكاء الاصطناعي فهو أشبه بشبح يتخطى جميع الأقسام، ومع التغيرات التي فرضتها الجائحة، فإن هذا النظام يرافق العميل مثلا للعميل عند زيارة Amazon 4 stars لاقتناء الكتاب الأكثر طلبا في هذه السنة، وطلب من Alexa البحث عما إذا كان التسليم قد وصل، ويمكن لمحرك توصية المنتج اكتشاف أن المستخدم النهائي يحتاج إلى شراء كتاب مدرسي أو كتاب صوتي معين، لذا فإن الذكاء الاصطناعي في كل جانب من جوانب تجربة المستخدم مع Amazon(Barr 2016).

* **الروبوتات في كل مكان(Amazon Robotics)**: مع التزايد الكبير للتسوق عبر الانترنت في ظل الأزمة الصحية وما سينتج بعدها، تحتاج مقابلتها بآليات للتجاوب وفي أعماق مراكز إنجاز أمازون تقوم الروبوتات بالرقص كما تسميها أمازون، فوق كل آلة عبارة عن علبة صفراء بها صفوف من الرفوف المعبأة بالمنتج على كل جانب، مدعومًا بالذكاء الاصطناعي يقوم كل روبوت بالعمل تلقائيًا للحصول على المنتجات التي تم شراءها وفق المناورة بشكل مستقل حول الآلات الأخرى للوصول إلى حافة حقل آلي مسيج حيث يقوم العامل بنقل العنصر المعني، وهذا ما يعطي أمازون التميز في التعامل مع ملايين الطلبات ويحدث فرقًا كبيرًا في المحصلة النهائية لتجربة التسوق الالكتروني.

* **تعال، خذ وانطلق(Come, take, and go)**: خدمة مميزة للتسوق الالكتروني أو التسوق التقليدي، عندما تتسوق منAmazon Go، لن تنتظر أبدًا وستعرف ما تود الحصول عليه وتجده، حيث تعمل المتاجر في الواقع مع تطبيقAmazon Go وكلها تعمل بالذكاء الاصطناعي، الذي يقوم بدعم Amazon Go Store، ويقوم بمسح الرمز للدخول إلى المتجر والدفع مقابل المشتريات، أي أنها تعمل بدقة عالية وتنظيم ما أبقى على قدراتها في الأزمة الصحية ويعطي أمازون القدرة على التطور مستقبلا.

* **الدفع باستخدام تطبيق أمازون:** عند زيارة متجر Amazon Book Store مثلا، يمكنك مسح رمز QR ضوئيًّا في السجل، ومن ثم سيقدم المتجر المرتبط إيصالا اختياريا، يتم تخزين سجل الشراء في سجل طلبات حساب التطبيق بهذه البساطة ومن خلال الهاتف. لذا من خلال التكنولوجيا تتمكن أمازون من الوصول إلى العميل في المنزل، حيث يقوم الذكاء الاصطناعي مثلا بعرض الكتب مع لافتات "مجانا " لأجل تنزيل التطبيق ومسح الكتاب لشرائه، ما يعطي تدفقا هائلا للبيانات ليس فقط لتحليل المشتريات بل لتدريب الخوارزميات وبنية التعلم الآلي ما يطور ويحسن تجربة التسوق الالكتروني.

* **أمازون يتعلم 7/24 ويعطي العميل تجربة فريدة:** متاجر الشركة مليئة بالتقنيات المتطورة مثل تطويرات الكمبيوتر ودمج أجهزة الاستشعار والتعلم العميق، منظومة تبحث عن البيانات والمعلومات ويحصلون عليها، يتم اكتشاف وقت أخذ المنتجات أو إعادتها إلى الرفوف وتتبعها في عربة التسوق الافتراضية، ما يجعل أمازون تعرف الكثير عن عملائها من نوع الملابس المفضلة إلى الالكترونيات وغيرها، وتسمح لها بالتأقلم مع الأزمات مثل أزمة كوفيد 19، بهذه الآليات تستفيد من الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بما سيشتريه الزبون وتوفر ما من المرجح أن يشترى، بالتالي تجربة تسوق فريدة ورضا عند الزبائن.

* **مراكز التحقق وخدمة توصيل متميزة(Fulfillmentcenters):** تلعب مراكز التحقق دورا مركزيا فيAmazon فهي شبكات شديدة التنظيم وبالغة الأهمية، تسمح لأنظمة الكمبيوتر بتحديد موقع كل طلب بشكل مثالي، حيث يستطيع مركز منهاتن في نيويورك مثلا معالجة من 1 إلى 3 ملايين حاوية وحوالي عشرة ملايين من الطلبيات هذا ما من شأنه جعل أمازون مستعدة دائما للحالات العادية أو كأوقات الجائحة مثلا. تحلل أمازون باستمرار رحلة كل طلب حتى تتمكن من تحسين طريقها أثناء التنقل، الروبوتات التي تحمل الطلبات مدعومة بالذكاء الاصطناعي والتي تساعدهم الخوارزميات على التعلم، هيكل الشبكة الخاص بهذه المراكز هو أفضل تكوين لهذا الغرض، فالشركة تمتلك أسطولا من السيارات والطائرات العادية والطائرات بدون طيار ومركبات أخرى تعمل على تتبع مكان

الطرد المحدد بالضبط، إنها سلسلة لوجستية كاملة تسمح لأمازون بالتميز في تخصيص تجربة المتسوق.

* **مهارات نظام متكامل:** هو المساعد الرقمي لأمازون والذي يعتمد على تقنية الصوت المدعومة بالذكاء الاصطناعي كليا، قادر على التفاعل الصوتي والتفاعل مع الشخص ورغباته لأجل طلب منتج أو تشغيل الموسيقى وعمل قوائم المهام وضبط الإنذارات وإعطاء الطقس وحركة المرور وغيرها من المعلومات في الوقت الفعلي. لذا فإن Alexa تقدم ما تحتاجه الشركة من بيانات للتعامل مع حالات الطلب المتزايد أو نفاذ المخزون كما حصل نتيجة هذه الجائحة، لذا فهي تريد منك التحدث إلى Alexa قدر الإمكان، فيحصل الزبون على التوصيات من موقع التسوق الرئيسي والخدمات الأخرى، بالتالي يوفر الذكاء الاصطناعي التميز والجودة والتجربة المرغوبة من المتسوقين إلكترونيا (Ciolfi 2017).

* **نظام أمازون للخدمة الإلكترونيةAWS:** هو خادم تخزين ومعالجة سحابي يرتكز على التنسيق مع الكثير من البرامج لدفع الأعمال وخفض التكاليف وتقديم منتجات وخدمات ذكية، حيث بفضل هذا النظام تستطيع أمازون أن تواكب التغيرات الحاصلة بل والاستفادة منها في المستقبل، حيث قدم مؤخرًا دفعة هائلة في تقديم أدوات وحلول وخدمات التعلم الآلي والتنبؤ، نتيجة لذلك يمكن مراقبة مقدار حركة البيانات التي يحصل عليها كل عميل، ومدة استمرار الاتصالات وجودتها، حيث تغذي هذه البيانات الوصفية نماذج التعلم الآلي التي تتنبأ متى وأين سيقوم المشتري بالطلب، لأجل تسهيل التسوق.

* **الصوت والصور من ذهب(مواقع التواصل الاجتماعي):** نظرًا لأن Amazon تتمتع بخبرة كبيرة في التعرف على الصور والصوت من خلال التقنيات التي ذكرناها سابقا، حيث تعتمد على الذكاء الاصطناعي للعديد من شبكات التواصل الاجتماعي وطرق الاتصال مثل Face book، Messenger وغيرها، حيث يمكن من الإجابة على غالبية الأسئلة التي يطرحها المتسوقون من خلال الدردشة لأنه يعزز منصة AWS، وهذا ما عزز في جائحة كوفيد 19 بالنظر إلى عدد المتسوقين ورائدي مواقع التواصل بسبب إجراءات الحجر، ما سيجعل المستقبل مبنيا على هذه التجارب.

* **تقنية الإعلانات الموجّهة:** في عصرنا أصبح للفرد سجل الكتروني تقريبا وهو ما تزايد أكثر في ظل جائحة كوفيد 19 التي فرضت العالم الرقمي حتى على رافضيه، لذا تقوم شركة Amazon باستخدام بيانات ملفات تعريف الارتباط وتاريخ التصفح والكلمات المفتاحية للبحث، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي توجيه الإعلانات إلى العملاء بناء على معايير مثل المنطقة الجغرافية والعمر والجنس وغير ذلك، فإن كنت تبحث عن شيء ما في Google، ثم ذهبت إلى You tube، فإنّ الإعلانات التي تظهر لك مع Amazon ستكون لها علاقة غالبًا بالأشياء التي كنت تبحث عنها في جوجل.

IV. دراسة قياسية لتأثير الجائحة على تكنولوجيا وحجم التسوق الالكتروني في شركة Amazon

من أجل إضفاء الدقة والواقعية على الموضوع محل الدراسة ومن أجل الوصول إلى دراسة تأثير جائحة كوفيد 19 على التسوق الالكتروني والاستفادة من تكنوجيا الذكاء الاصطناعي، سنقوم بدراسة قياسية باستخدام أسلوب غرانجر للسببية بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.

1. المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

إن دراسة التأثير وتحليله يتطلب منا تحديد مؤشرات مفسرة تمثل جانبي الدراسة، وذلك في الفترة الممتدة من نهاية 2019 امتدادا إلى بداية الجائحة وصولا إلى شهر أكتوبر، بالتالي وجب علينا تحديد متغير تابع ومستقل.

- **المتغير المستقل:** إن جائحة كوفيد ومنذ بدايتها يتم يوميا الإعلان عن أرقام انتشار الفيروس محليا ودوليا، لذا سيكون هو المتغير المستقل في دراستنا والذي يمكن تفسيره والتعبير عنه بتطور أعداد الإصابة؛ والذي سيكون معبرا عنه بأرقام الانتشار والتطور الشهرية عبر العالم للجائحة بشكل إجمالي.

- **المتغير التابع:** يتمثل المتغير التابع هنا في التسوق الالكتروني ومدى الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، بالتالي فإن المتغير سيكون معبرا عنه بالمؤشرات المفسرة التالية:

- **صافي مبيعات التسوق:** والتي تعبر عن تطور صافي المبيعات وتأثير الجائحة عليها.

- **حجم التسوق الالكتروني:** والذي يمثل مؤشرا هاما على أعداد المتسوقين إلكترونيا وتطور عمليات الشراء عبر الانترنت في ظل الجائحة.
- **استثمار التكنولوجيا والتطوير:** والتي تمثل استثمارات الشركة في تطوير تطبيقات وآليات التكنولوجيا الحديثة وأهمها الذكاء الاصطناعي.

وفيما يلي الجدول رقم (1) والذي يشمل المؤشرات المفسرة والتابعة:

الجدول رقم (1): المعطيات الخاصة بالمؤشرات المستقلة والتابعة

الوحدة: مليون دولار

الأشهر		مؤشر المتغير المستقل	مؤشرات المتغير التابع		
		تطور عدد حالات الاصابة	صافي مبيعات التسوق	حجم التسوق الالكتروني	استثمارات التكنولوجيا والتطوير
2019	أكتوبر	00	69,981	35,039	9,200
	نوفمبر	00	75,550	38,987	9,550
	ديسمبر	282	87,437	43,657	9,740
2020	جانفي	9826	84,990	39.098	9,670
	فيفري	85403	79,170	37,654	9,420
	مارس	693 212	75,452	36,652	9,325
	أفريل	3 090 455	78,560	41,230	9,890
	ماي	5 934 936	83,790	44,640	10,050
	جوان	10 185 374	88,912	46,896	10,388
	جويلية	17 106 007	91,040	47,167	10,455
	أوت	25 118 689	94,770	48,090	10,730
	سبتمبر	33 561 077	96,145	48,350	10,976
	أكتوبر	45 487 174	98,980	49,540	11,650

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات وجداول حسابات شركة أمازون 2019-2020.

بعد تحديد كل من المتغير التابع والمتغير المستقل وكذا تحديد المؤشرات المفسرة لكل جانب، تمت عملية حساب المؤشرات خلال فترة الجائحة وبالتالي

الحصول على السلاسل الزمنية للمعطيات التي سوف تستخدم في قياس الأثر في الشركة المعنية (Amazon).

2. الدراسة واختبار السببية باستخدام برنامج (EVIEWS)

ⱶاختبار استقرار السلاسل الزمنية: سوف يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات والتي تتكون من:

ⱶالمتغيرات (X1: تطور عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا).

ⱶالمتغيرات (Y1: صافي مبيعات التسوق، Y2: حجم التسوق الالكتروني، Y3: استثمارات التكنولوجيا والتطوير).

وذلك باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع لاختبار وجود جذر الوحدة. حيث يسمح هذا الاختبار بفحص فرضية العدم بأن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي غير مستقرة، مقابل الفرضية البديلة بأن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها مستقرة، هذا من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)

		X1	Y1	Y2	Y3	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%			
						X1	**Y1**	**Y2**	**Y3**
س الأصلية	نموذجA	2.42	3.35	-3.29	-2.31	-3.87	-3.87	-3.87	-4.00
	نموذج b	3.31	0.33	0.15	0.29	-3.17	-3.14	-3.14	-3.21
	نموذجC	/	-1.06	-1.35	2.46	-1.97	-1.97	-1.97	/
سالفروق	نموذجA	/	-4.08	-3.03	/	-4.10	/	/	/
	نموذج b	/	/	-5.26	/	3.17	/	/	/
	نموذجC	/	/	/	/	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.

–من خلال نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع تم التوصل إلى أن السلاسل الزمنية لX1 تطور عدد حالات الإصابة، Y3 استثمارات التكنولوجيا والتطوير مستقرة في المستوى، حيث إن القيمة المطلقة للإحصائية t المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% أي أنها سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة صفر، ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية ويتم قبول الفرضية البديلة بأن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة.

-أما السلاسل الزمنية لكل من Y1 صافي مبيعات التسوق وY2 حجم التسوق الالكتروني مستقرة عند أخذ الفرق الأول وهذا عند مستوى معنوية 5%، بالتالي يتم قبول الفرضية البديلة بأن السلاسل الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها سلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

-**تحديد درجات التأخر:** قبل أن نقوم بتطبيق اختبار غرانجر للسببية، ينبغي أن نحدد عدد درجات التأخر لهذا النموذج، ويتم ذلك اعتمادا على معياري Akaike وSchwarz التي تحدد درجة التأخر P التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين. اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews، فقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): نتائج تحديد درجات التأخر

		1	2
X1 Y1	**Akaike**	8.05	7.90
	Schwarz	8.26	8.20
X1 Y2	**Akaike**	3.05	3.45
	Schwarz	3.30	3.81
X1 Y3	**Akaike**	9.59	9.98
	Schwarz	9.81	10.28

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.

* من خلال النتائج الموضحة في الجدول يتبين أنه تم اختيار درجة التأخر رقم 1 عند تقدير العلاقة بين X1 تطور عدد حالات الإصابة وY2 حجم التسوق الالكتروني. وكذا في العلاقة بين X1 تطور عدد حالات الإصابة، وY3 استثمارات التكنولوجيا والتطوير.

* اختيار درجة التأخر رقم 2 عند تقدير العلاقة بين X1 تطور عدد حالات الإصابة Y1 صافي مبيعات التسوق.

* **اختبار غرانجر للسببية:** بعد تحديد درجات التأخر سوف نجري اختبار غرانجر للسببية لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين تطور عدد حالات الإصابة وكل من صافي مبيعات التسوق، حجم التسوق الالكتروني واستثمارات التكنولوجيا والتطوير، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار غرانجر للسببية

		الاحتمال(P)	قيمة فيشر(F)
X1 Y1	X3→Y1	1340.0	4.3214
	Y1→X3	0.5433	1.1766
X1 Y2	X1→Y2	2130,0	2.3314
	Y2→X1	0.4623	0.5960
X1 Y3	X2→Y2	200.00	20.2875
	Y2→X2	0.3738	0.8759

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول لاختبار سببية غرانجر تم التوصل إلى أن:

* تطور عدد حالات الإصابة تسبب وتؤثر في إجمالي صافي المبيعات عند مستوى معنوية 5%، حيث إن قيمة الاحتمال مساوية لـ 0.0134 وهي أقل من 0,05.

* تطور عدد الحالات تسبب وتؤثر في حجم التسوق الالكتروني عند مستوى معنوية 5%، حيث إن قيمة الاحتمال P تساوي 0,0213 وهي أقل من 0.05.

* تطور عدد حالات الإصابة فهي تسبب وتؤثر في استثمارات التكنولوجيا والتطوير، حيث كانت قيمة الاحتمال تساوي 0.0020 وهي أقل من 0,05.

خاتمـــة:

لقد عرفت التجارة الإلكترونية بشكل عام ثورة كبيرة من ناحية التكنولوجيا المدمجة والمستخدمة وفي كل جوانبها، لذا فإن التسوق الالكتروني شهد قفزة نوعية مع التزامن وتطور التكنولوجيا وبالأخص الذكاء الاصطناعي وما سمح به من توسع وتطبيقات، ما سمح بالانتقال إلى مستوى أعلى لتجربة التسوق الالكتروني وهو ما تأكد اليوم مع انتشار فيروس كوفيد 19 عبر العالم، وما تبعه من تأثيرات للحجر الصحي والإغلاق العام جعلت من التسوق الالكتروني والتجارة الإلكترونية بشكل عام أحد أكبر المستفيدين من هذه الجائحة وفتح لهم أفاقا أكبر للتطور مستقبلا.

نتائج الدراسة:

انتشار فيروس كورونا ومحاولات السيطرة عليه تشكل نقطة تحول فاصلة في تاريخ التجارة الإلكترونية، بخاصة مع اتجاه عدد كبير من المستهلكين إلى التسوّق الالكتروني على مستوى العالم، ما يدفع إلى قطاع أكثر قوة ونضجا خلال الفترة المقبلة.

دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي مع الآلات والتكنولوجيا الحديثة أدى إلى إحداث تطور كبير في مجال التسوق الالكتروني، فمن البحث الذكي والبحث الصوتي والمرئي، مرورا بروبوتات الدردشة والوصف الآلي للمنتجات وصولا إلى الإعلانات الموجهة وآلية المستودعات والشحن السريع، جعلت تجربة التسوق عبر الانترنت سهلة، ممتعة ومفيدة وذات طابع تخصيصي للزبون. بالتالي نقبل **الفرضية الأولى** القائلة إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تساهم في جعل التكنولوجيا الحديثة والآلات أكثر قدرة على خدمة التسوق الالكتروني ما يجعله يستفيد من الجائحة وتطويره مستقبلا.

تعتبر شركة أمازون رائدا في استغلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمليات التسويق وعلى الموقع الالكتروني والمستودعات وكل شيء في نشاطها، فدمج نظام مثل AWS والمساعد الافتراضي Alexa مع روبوتات الدردشة والبحث الذكي والصوتي وكذلك الإعلانات الموجهة يجعل التصفح والشراء من موقع أمازون تجربة فريدة، إضافة إلى ترسانة من الروبوتات والطائرات والآلات مدمجة مع مستودعات آلية Fulfillmentcenters على أتمتة قدرة التنبؤ برغبات العملاء، تقدير مدى توفر المنتج، تحسين طرق التسليم وغيرها.

بناء على نتائج الدراسة القياسية وباستخدام اختبار غرانجر للسببية توصلنا إلى وجود علاقة تأثير وسببية لجائحة كورونا على التسوق وتطوير الذكاء الاصطناعي، ذلك من خلال التوصل إلى أن تطور وزيادة أعداد الإصابات بالفيروس يؤثر ويسبب في كل من إجمالي المبيعات، حجم التسوق الالكتروني واستثمارات التكنولوجيا والتطوير. وعليه نقبل **الفرضية الثانية** أنه توجد علاقة تأثير وسببية لأعداد انتشار جائحة كوفيد 19 على حجم التسوق الالكتروني وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في شركة أمازون.

- **المصادر والمراجع:**

1. خالد المنشاوي، 2020، التجارة الإلكترونية الحصان الرابح في ظل خسائر كورونا، independent عربي، متاح على الموقع:
/https://www.independentarabia.com/node/147776

2. *Xia Song and at. 2019. "Artificial Intelligence in Electronic Commerce." Journal of Physics: Conf. Series 1302, IOP Publishing: 1-9.*

3. *Kevin Kelleher. 2017. "How Artificial Intelligence Is Quietly Changing How You Shop Online." MARCH 1, 2017. https://time.com/4685420/artificial-intelligence-online-shopping-retail-ai/.*

4. *Marie Ciolfi. 2017. "Alexa peut maintenant différencier plusieurs voix. "Avril 12, 2020. www.lesnumeriques.com.*

5. *Jeff Barr. 2016. "Amazon Lex – Build Conversational Voice & Text Interfaces." decembre 8, 2019. http/www.aws.amazon.com.*

6. *Daniel Terdiman. 2018. "How AI is helping Amazon become a trillion-dollar company." August 25, 2020. https://www.fastcompany.com/90246028/how-ai-is-helping-amazon-become-a-trillion-dollar-company.*

7. *Amazon. 2020. August 25, 2020. https://aws.amazon.com/marketplace.*

Shopping Index. 2020. Salesforce report. https://www.salesforce.com/fr/company/news-press/press-releases/2020/11/201110

دور الترجمة التسويقية على الإنترنت في تعزيز التواصل التجاري والاقتصادي في الوطن العربي في ظل الأزمات والأوبئة "أزمة كوفيد 19 في الجزائر أنموذجا"

لزعر زين العابدين (معهد الترجمة -جامعة وهران أحمد بن بلة 1)
مخبر تعليمية الترجمة وتعدد الألسن

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى البحث في آليات استثمار الترجمة في العالم الرقمي نحو تحسين أداء التسويق الالكتروني للمنتجات والخدمات المختلفة، وكذا تحليل واقع التجارة الإلكترونية في السوق الاقتصادية الجزائرية نموذجا عن دول الوطن العربي في ظل أزمة وباء كورونا (Covid 19). كما تتطرق الدراسة إلى أهمية ترجمة المحتوى الرقمي الترويجي للسلع والخدمات على الانترنت نحو تعزيز سبل التواصل التجاري للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الأسواق العالمية وتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للوباء، وتخلص في الأخير إلى مجموعة من النتائج التي تفيد بضرورة تطوير قطاع التجارة الإلكترونية في الجزائر واستثمار أنشطة الترجمة في مجال التجارة والتسويق الالكترونيين وإدراج دراسات الترجمة في العالم الرقمي في برامج الترجمة على مستوى المعاهد والمؤسسات الأكاديمية وكذا خلايا البحث والتسويق التابعة للمؤسسات التجارية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية في فترة الوباء – التسويق الرقمي- الاقتصاد الجزائري- الترجمة في العالم الرقمي – الأضرار الاقتصادية والاجتماعية للوباء - تحسين الأداء التسويقي للشركات في ظل الوباء.

مقدمة:

تخضع اقتصاديات الدول في ظل الأزمات الصحية والأوبئة إلى تراجع في النمو، وأحيانا إلى الركود بسبب تقييد المعاملات التجارية وتقليل التواصل المباشر بين المنظمات التجارية وجماهير المستهلكين وذلك في إطار البروتوكولات الصحية التي تتبناها الحكومات لمواجهة انتشار هذه الأوبئة والتخفيض من آثارها الصحية على المجتمعات. وقد لجأت الدول العربية شأنها شأن باقي الدول في العالم في ظل جائحة كورونا(كوفيد 19) إلى اتباع البروتوكول الصحي الذي تطبقه الحكومات وفقا لما تشير به منظمة الصحة العالمية، والذي يقضي بفرض الحجر على الأفراد في المنازل وتقييد الحياة الاجتماعية بحظر أشكال التواصل الاجتماعي والتجمعات المختلفة وفق بروتوكولات معينة للحد من انتشار هذا الوباء الذي تأكدت خطورته وقدرته على الانتقال بسرعة بيت الأفراد والجماعات؛ حيث يهدد هذا الوباء الخطير بإعادة رسم خارطة اقتصادية للعالم تقضي بفض العولمة والتباعد التجاري والاقتصادي وحتى الثقافي، بالإضافة إلى وضع مفاهيم جديدة للإنتاج والاستهلاك **(ميلود بن خيرة، سعيدة الطيب، 2020، ص ص، 10-20)**.كما تلزم البروتوكولات الصحية بتقييد التواصل التجاري والاقتصادي بين الدول العربية ودول العالم الأخرى، وبالتالي تتضرر الدول العربية التي تعتمد معظمها على أساليب التجارة التقليدية وتبنى اقتصادياتها على طرق البيع والشراء المباشرة بين العملاء والمنظمات التجارية المختلفة، وعلى إيرادات قطاع السياحة أحيانا في بعض هذه الدول، حيث تدخل في خضم هذه الحالة الوبائية معظم الشركات والمصانع في نوع من العزلة التجارية والاقتصادية، ويتأثر بعض أصحاب الأنشطة التجارية بحالات من الركود والبطالة نتيجة القوانين التي تصدرها الحكومات لتقييد الأنشطة التجارية ووقف المواصلات بين الدول وحجر الأفراد ما يؤدي إلى الانخفاض الملحوظ في نسب التواصل التجاري. وبالتالي أصبح التفكير في تفعيل أنشطة التجارة الإلكترونية والاعتماد عليها كبديل للمحافظة على العلاقات التجارية وتعزيز التواصل التجاري والصناعي بين الدول العربية وباقي دول العالم في ظل وباء كوفيد 19 الذي تسبب في عزل اقتصادي وتجاري للعديد من الدول في العالم. وفي سبيل ذلك تسلط هذه الدراسة الضوء على أنشطة الترجمة في

العالم الرقمي وبالتحديد ترجمة المحتوى الرقمي لمواقع المنظمات التجارية وإعلاناتها المختلفة على شبكة الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي كرهان يسمح بالمحافظة على مستويات التواصل الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية وغيرها دول العالم الأخرى في ظل أزمة كوفيد 19، والأزمات الصحية المماثلة له والتي يحتمل أن تظهر في المستقبل. وتتطرق هذه الدراسة إلى الجزائر كنموذج للبحث في أساليب استثمار الترجمة في إطار المعاملات التجارية الإلكترونية للتخفيف من أضرار وباء كوفيد 19 وآثاره على السوق الاقتصادية والتجارية في الجزائر، وكذا على الأفراد والمنظمات التي تمارس أنشطة التجارة المختلفة، وذلك من خلال توسيع آفاق التواصل التجاري والمعاملات الاقتصادية والتجارية وفتح المجال أمام الشركات الناشئة لاقتحام السوق التجارية العالمية، واستهداف مجتمعات استهلاكية ذات لغات وثقافات متنوعة توسلا باستراتيجيات التسويق الرقمي الحديث للمحتوى الإعلاني والترويجي للسلع والخدمات الذي تلعب فيه الترجمة دورا محوريا ومصيريا يحدد فرص نجاح عمليات التسويق وحملات الإعلان في استهداف الجماهير واتخاذ القرار الإيجابي بشأنها.

وبذلك يمكن تلخيص **أهداف** الدراسة في ما يلي:

- البحث في سبل استثمار الترجمة في التجارة الإلكترونية في الجزائر نموذجا عن العالم العربي.
- دراسة سبل هذا الاستثمار بالنظر إلى واقع التجارة الإلكترونية والإمكانات المتاحة في الجزائر.
- إبراز أهمية التجارة الإلكترونية في فترة وباء(كوفيد 19) كبديل يتناسب والبروتوكول الصحي المفروض على الأفراد والجماعات والمنظمات التجارية.
- إبراز أهمية الترجمة في أنشطة التسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية ومدى استثمارها في المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات في الجزائر.
- تقديم مجموعة من المقترحات لتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر واستثمار الترجمة في المجال الرقمي في المعاهد والجامعات ووحدات البحث والتسويق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

1. التجارة الإلكترونية (E-commerce) في فترة الوباء:

تعرف منظمة التعاون والتطور الاقتصادي (OCDE) التجارة الإلكترونية على أنها عملية" بيع أو شراء السلع أو الخدمات من طرف مؤسسة، فرد، إدارة، وأية وحدة عامة أو خاصة بواسطة شبكة إلكترونية" وهي في عرف القانون الجزائري رقم 18-5 ذلك " النشاط الذي يقوم به مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع أو خدمات عن بعد لمستهلك الكتروني عن طريق الاتصالات الإلكترونية" **(مليكاوي، 2019، ص ص،22-23)** .تبرز التجارة الإلكترونية كشكل جديد من أشكال التجارة التي تواكب التطور التكنولوجي والرقمي وتتخذ من شبكة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات الحديثة وسيلة للتواصل مع العملاء بالمنتجات والخدمات المختلفة وإتمام معاملات البيع والشراء من خلالها، وتعرف التجارة الإلكترونية نشاطا كبيرا في السنوات الأخيرة؛ حيث تعتمد في الأساس على" البيانات الضخمة (Big Data) التي أصبحت مصطلحا شائعا في الوقت الحاضر، وهي تشمل تقريبا كل مجالات التجارة والأعمال كما هو الحال تماما بالنسبة للترجمة " **(Sardini, 2016, PP 50-59)** وذلك لما تقدمه من خيارات ومزايا عديدة سواء بالنسبة للتجار والمنظمات التجارية عموما أو العملاء والمستهلكين. فتمنح للمنظمات فرصة الانتشار على حدود واسعة في السوق العالمية من خلال التسويق الرقمي واستهداف العملاء من أجناس ولغات وثقافات متعددة؛ إذ توفر للعملاء خيارات عديدة من المنتجات والخدمات التي تتنافس المنظمات التجارية من كل أنحاء العالم وعرضها على صفحات المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي وتوفر عليهم مشقة التنقل إلى المتاجر والأسواق وبذل الوقت في التسوق الميداني الذي لا يوفر لهم نفس الخيارات التي يوفرها التسوق على شبكة الانترنت. ويشير مؤشر نمو أنشطة التجارة الإلكترونية في العالم اليوم إلى أن هذا النوع من النشاط التجاري سيبسط سلطته على سبل المعاملات التجارية الأخرى خاصة منها التقليدية التي تقضي بالتعامل المباشر بين التاجر والزبون أو بين المنظمات والعملاء ويفسر ذلك توسع حجم الاقتصاد الرقمي ومعاملاته على شبكة الانترنت على حساب الاقتصاد الذي يرتكز على النمط التقليدي في معاملاته **(مليكاوي، 2019، ص ص 22-23)**. وثبتت التجارة الإلكترونية أيضا نجاعتها في ظروف الوباء

المستجد كوفيد 19، حيث تفرض هذه الظروف الحجر المنزلي على الأفراد في المنازل وتمنع أشكال الاختلاط والازدحام في الأسواق، وبالتالي يصبح التسوق على شبكة الانترنت وشراء الحاجيات عن طريق الدفع الالكتروني والاستفادة من خدمات التوصيل، الخيار الأمثل بالنسبة للأفراد والمستهلكين بصورة عامة، حيث إنه يجنبهم خطر التنقل إلى الأسواق والمتاجر العمومية والإصابة بعدوى الفيروس المستجد. ولكن أكثر دول العالم الثالث ومنها دول العربية والجزائر التي هي محور هذه الدراسة، لم تزل متأخرة في مجال التجارة الإلكترونية وما يتعلق بالبنى التحتية التي تسمح باستخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة والانترنت على أحسن وجه للاندماج في العولمة الاقتصادية الحديثة، وتكتفي بنمط التجارة التقليدي الذي يتم من خلال التعامل المباشر بين البائع والمشتري **(مبارك, ص، 33)**، ما يجعل من فرص نجاح أنشطة التجارة الإلكترونية ضعيفة جدا، بالإضافة إلى أن عديد المنظمات التجارية وشركات الاستيراد والتصدير في الجزائر لا تملك خطة فعالة لتسويق منتجاتها وخدماتها على الانترنت، وتفتقر إلى الاحترافية في تصميم المحتوى الرقمي الذي يروج لعلامتها التجارية في السوق الدولية، كما أنها تهمل في كثير الأحيان القيام بترجمة هذا المحتوى بالشكل الذي يسمح باستهداف وجلب عملاء من دول وثقافات مختلفة.

1 -**أهمية التسويق الإلكتروني (E-Marketing) في فترة الوباء:**

اجتهد الباحثون في مجال التسويق لتقديم تعريف يحدد طبيعة هذا النشاط، وبالفعل فقد توالت الدراسات باقتراح تعريف تلو الآخر، ولعل أوسع هذه التعريفات مفهوما هو الذي يعتبر أنه" مجموعة الأساليب والإمكانات التي تمتلكها المنظمة وتسخرها لإثارة سلوكات مقبولة لدى الجماهير المستهدفة في سبيل تحقيق أهدافها الخاصة " **(Pride, W.M., and Ferrel O.C, 1985, PP, 37- 40)**

أما التسويق الإلكتروني فيحمل المفهوم السابق نفسه، إلا أن آلياته تتم عبر شبكة الإنترنت على عكس التسويق التقليدي الذي يعتمد على أجهزة الاتصال التقليدية مثل التلفزيون والمذياع والجرائد والمجلات، ويتميز باستراتيجيته التي تقوم على سحب(Pull) مستخدمي الشبكة أو العملاء المحتملين من خلال

إعلانات التحفيز وإثارة الفضول، بينما تتبنى وسائل الاتصال التقليدية استراتيجيات دفع(Push) الجماهير من خلال الإعلانات التي تعرضها **(De Baynast A et Landrevi, 2014, PP, 441 - 454)**. يعرف التسويق الإلكتروني للمنتجات والخدمات على شبكة الأنترنت في السنوات الأخيرة رواجا كبيرا، نظرا لتطور التكنولوجيا الرقمية وأجهزة الاتصال الحديثة على غرار الحواسيب والألواح الرقمية والهواتف الذكية وانتشار استخدامها وتداولها بين البشر من فئات وأعمار مختلفة. ما جعل المنظمات التجارية توجه استراتيجيتها التسويقية بقوة وكثافة إلى العالم الرقمي لما يوفره من دقة في استهداف فرص لاقتحام أسواق عالمية جديدة مختلفة اللغات والثقافات والمناطق الجغرافية عبر العالم، وتعتمد وحدات العلاقات العامة والتسويق في هذه المنظمات على لغة العملاء وثقافتهم لضمان تحقيق أهداف حملات التسويق والترويج وتحفيز العملاء لبناء علاقة مستمرة مع المنتج أو الخدمة التي تقترحها عليهم.

وفي المقابل أصبح متاحا لجماهير العملاء والمستهلكين عبر العالم التسوق على الشبكة والحصول على خيارات متعددة من المنتجات والعلامات التجارية المختلفة مستفيدين من خدمات التوصيل التي توفرها المنظمات التجارية وغيرها على المستوى الدولي. ورغم ظهور ثقافة التسوق والشراء عبر الانترنت بنسب متفاوتة في العالم العربي إلا أن بعض هذه الدول ومنها الجزائر لم تزل متأخرة في هذا المجال وتعاني من صعوبة في التحول إلى العالم الرقمي نظرا لعدم توفر الوسائل والإمكانات التقنية التي تمكنها من ذلك بالإضافة المخاطر التي تنجم من استعمال بطاقات الشراء الرقمية والأرصدة الإلكترونية وصعوبة التعامل معها في الدول النامية عموما ومنها العربية. ورغم ذلك يطرح التسوق الإلكتروني نفسه كحل بديل فعال خلال التجارة غير القارة **(محمد ضويفي راضية بن مبارك، 2020، ص ص، 261-281)** في فترة الوباء لما يقدمه من حلول عملية لمشاكل التسوق الميداني من تزاحم وتدافع العملاء في المحلات التجارية والأسواق المختلفة لاقتناء حاجياتهم من المنتجات والخدمات المختلفة، ويدعم سياسات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي من خلال توفير خدمات النقل بعد إتمام إجراءات البيع والشراء. ومع هذا التطور المستمر الذي يشتمل على المعاملات التجارية في

العالم اليوم، وجب على الدول العربية عموما والجزائر بصفة خاصة التفكير للالتحاق بالسوق التجارية والاقتصادية الرقمية نحو تعزيز العلاقات التجارية بين مختلف المنظمات ورواد الاقتصاد والاستثمار في السوق الجزائرية والانفتاح على الأسواق العالمية، واستثمار أنشطة التسويق والتجارة الإلكترونية لتقليص الأضرار الصحية والاقتصادية للوباء، وذلك بتمكين الشركات الكبرى والناشئة منها من الحفاظ على مستويات التواصل التجاري وفرص تعزيزها في السوق العالمية.

2 - أهمية الترجمة التسويقية على الإنترنت في فترة الوباء:

تظهر الترجمة التسويقية للمحتوى الرقمي الذي تقدمه المنظمات التجارية على مواقعها الخاصة في الشبكة أو على مواقع ذات صلة بنشاطها التجاري بالإضافة إلى منصات التواصل الاجتماعي، رهانا يضمن لها التوسع بشكل أكبر في السوق الإلكترونية العالمية ويمنح لها فرص استهداف وبناء علاقات مع عملاء من أجناس وثقافات مختلفة، حيث يعكف المترجمون عبر العالم في" إنتاج أعداد هائلة من البيانات اللغوية يوما بعد يوم في شكل ذاكرة ترجمية وملفات مصطلحية ونصوص مزدوجة اللغة، ويمكن لهذه البيانات أن تساهم في دعم عمليات الترجمة في المستقبل وهي بذلك تزيد من الفعالية في الأداء والإنتاجية"(Sardini, 2016, PP,50-59) وتتطلب ترجمة المحتوى الرقمي الذي يتم تصميمه في الأساس الترويج والتسويق للسلع والخدمات المختلفة على الإنترنت، احترافية ودقة عاليتين تفرض على الشركات الاعتماد على مترجمين متخصصين للتعامل مع الفروقات والحواجز اللغوية والثقافية عند نقل المحتوى الرقمي ونقل المعاني التي تحددها العناصر المكونة له مثل الكلام والصورة والصوت. خصوصا وأنه لا مجال لاستخدام الترجمة الآلية التي توفرها بعض مواقع الترجمة والتطبيقات المختلفة على الانترنت مثل TranslatorGoogle " ""Babylone" أو" Systran " أو غيرها نظرا إلى أن محركات البحث تعتبر هذا النوع من الترجمة من المصادر المؤذية، وبالتالي فإن ظهور هذه المواقع للعملاء المحتملين في نتائج محركات البحث يرتبط بالمحتوى الرقمي الذي يروج لعلامتها التجارية والنشاط الذي تزاوله والذي يبحث عنه هؤلاء العملاء، وهو بذلك رهين بجودة الترجمة التي ينجزها المترجم الاحترافي للمحتوى الرقمي.

تفتح أنشطة الترجمة في العالم الرقمي للشركات الاقتصادية والمنظمات التجارية آفاقا واسعة للاستثمار والتوسع في السوق العالمية، وتعزز سبل التواصل التجاري والاقتصادي وكذلك المعلوماتي والثقافي في ظل اقتصاد العولمة الحديث الذي يعتمد على المعلومات والمعرفة لتحقيق النمو وزيادة الموارد المختلفة. وتسمح أنشطة الترجمة على الانترنت في فترات الوباء والأزمات الصحية المختلفة على غرار أزمة كوفيد 19 بالحفاظ على مستويات التواصل الاقتصادي والتجاري بين المنتجين والمستهلكين في السوق العالمية، وهو ما يخفف من وقع هذه الأزمات اقتصاديا واجتماعيا ويجنب عديد الشركات سواء الكبيرة والمتوسطة أو الصغيرة والناشئة حالات الركود التي تتسبب بدورها في أشكال البطالة المختلفة لليد العاملة، ويبدو أن العكس صحيح، لأن أنشطة التسويق الإلكتروني المدعومة بجهود ترجمية احترافية تسمح باختراق الأسواق وتنمية قدرات المؤسسات الاقتصادية وخلق فرص عمل خاصة عند الأزمات والأوبئة؛ حيث يرشح ارتفاع نسب أنشطة التجارة والتسويق الالكتروني نتيجة لقوانين الحجر والتباعد التي تفرض على الناس.. في المقابل تفتقد أغلب الدول النامية في الوطن العربي إلى التكنولوجيا التي تسمح لها بتطوير التجارة الإلكترونية وآليات التسويق الرقمي، وفي الجزائر مثلا نجد أن عديد الشركات الاقتصادية ومنها المتخصصة في الاستيراد والتصدير لا تنتهج أساليب التسويق الحديثة على الانترنت للترويج لأنشطتها التجارية، ولا تعتمد على الترجمة لتحسين أدائها التسويقي، وأقصى ما تعتمد عليه هو موقع الكتروني خاص يفتقد في كثير من الأحيان إلى ترجمات أو نسخ بلغات العالم الرائجة في التجارة والاقتصاد مثل الانجليزية والإسبانية والفرنسية وغيرها، كما أنها تعتمد على محتوى رقمي ضعيف تسويقيا وغالبا ما يكون بلغة واحدة أو اثنين على الأكثر كما أنها تفتقد إلى العناصر المهمة التي يتطلبها التسويق الحديث على الانترنت والذي يعتمد على جودة الصورة وإتقان صياغة الكلمات والشعارات الإعلانية التي تروج لهوية المنظمة والعلامة التجارية، ويهدف إلى إقناع العملاء المحتملين والمستهدفين على الشبكة العنكبوتية ببناء صورة ذهنية جيدة عن المنظمة وبناء علاقة طويلة الأمد مع المنتج أو الخدمة التي تقدمها.

3 -تبين الوضع:

بعد تحليل وفحص متغيرات الدراسة والمعطيات المتعلقة بها يمكن استخلاص النقاط التالية:

-عدم تبني الدولة الجزائرية لسياسة واضحة لدعم التجارة الإلكترونية وتوفير الوسائل المادية و المعتوية لإنجاحها و مواجهة وضبط السلبيات التي تنجم عن ممارستها.

-غياب رؤية استراتيجية تقوم على استثمار التجارة الإلكترونية في التنمية الاقتصادية واستغلالها كمورد بديل في وقت الأوبئة والأزمات الصحية للحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية من جهة والصحية من جهة أخرى.

-تأخر المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من حيث استخدام تكنولوجيا الاتصالات لتطوير آليات التسويق لمنتجاتها وخدماتها على الشبكة.

-اعتماد بعض الشركات التجارية منها المختصة في الاستيراد والتصدير على محتوى رقمي ضعيف تسويقيا سواء على مواقعها الخاصة على الشبكة أو صفحاتها على منصات التواصل الاجتماعي.

-عدم اعتماد الترجمة كجزء لا يتجزء من عملية تسويق المحتوى الرقمي التجاري على شبكة الانترنت.

-غياب الاعتماد على مترجمين متخصصين في فرق البحث في العلاقات العامة والتسويق في الشركات التجارية الجزائرية.

-غياب برنامج أكاديمي على مستوى المعاهد والجامعات يختص بتكوين المترجمين في المجال الرقمي عموما والتجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي بشكل خاص.

الخاتمة:

تشغل الترجمة في العالم الرقمي اليوم حيزا مهما وجانبا مصيريا حساسا ضمن خطط واستراتيجيات التسويق والتجارة الإلكترونية، حيث تمنح ترجمة المحتوى الرقمي الترويجي والإعلاني للسلع والخدمات على الإنترنت فرصا أكبر للمنظمات التجارية نحو اقتحام الأسواق الدولية والتوسع في نشاطها التجاري في مناطق جغرافية مختلفة والتواصل بهذا المحتوى مع عملاء محتملين من ثقافات ولغات متعددة ومختلفة. وتبرز أهمية الترجمة التسويقية للمحتوى الرقمي

التجاري في فترة وباء كوفيد 19 الذي يفرض عزلة وحجرا على دول العالم منها الجزائر ودول العالم العربي؛ حيث تسهم في مد جسور التواصل الاقتصادي والتجاري، والحفاظ على نسب المعاملات الاقتصادية والتجارية مع مختلف الأسواق الدولية، وهو كذلك ما يسمح بنمو الاقتصاد المحلي في فترة الوباء والأزمات الصحية، ويمنح المؤسسات الجزائرية فرص اكتشاف أسواق جديدة وتطوير أنشطتها التجارية وتوليد أفكار استثمارية جديدة تساعد المستثمرين وأرباب العمل وأصحاب الشركات الناشئة في تطوير مشاريع خاصة ومكافحة البطالة، ومن ناحية أخرى تساعد الحكومات في تخفيف الأضرار الاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترات الصحية الحرجة التي تقضي بالحجر والعزلة والتباعد الاجتماعي بشكل عام، وعليه يتعين على الحكومة الجزائرية وضع سياسة جادة للتحول نحو العالم الرقمي وتوفير الإمكانات التقنية والبنى التحتية لإنجاحه بالإضافة إلى سبل الحماية القانونية والرقمية لتأمين المعاملات التجارية الإلكترونية، وتشجيع المؤسسات التجارية لإنشاء خلايا مختصة في بحوث الترجمة في مجال التجارة الرقمية بالتنسيق مع مخابر البحث الأكاديمي، بالإضافة إلى توفير تكوين عالٍ للمترجمين في المجال الرقمي على مستوى المعاهد والجامعات لمجابهة المد الرقمي الذي تفرضه العولمة الاقتصادية والقوى المنتجة في العالم من جهة ومكافحة الأضرار الناجمة عن الأوبئة والأزمات الصحية على غرار كوفيد 19.

الهوامش

-De Baynast A et Landrevi, J. (2014). PP 441- 445. Publicitor 8e éd: Publicité offline et online. In A. e. De Baynast, Publicitor 8e éd: Publicité offline et online. Paris : Dunod .PP. 441- 445..

-Pride, W.M., and Ferrel O.C. (1985). PP 37- 40. Marketing basic concepts and decisions. In W. a. Pride, marketing basic concepts and decisions.. Boston: Houghton Mifflin Company..

- *Sardini, P. (2016). PP 50-59.Towards a digital translation policy. Language in the Digital Era. Challenges and perspectives ,*

- مبارك, س. آ .(2016) .ص 33 . التجاارة الإلكترونية بالجزائر في ظل تطور استخدام تكتلةجيا المعلومات و الإتصال .مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ..

- محمد ضوي كوفيد في راضية بن مبارك .(2020) .ص ص 261 - 281 . تاثير جائحة كورونا (كوفيد 19) على مبدأ حرية ممارسة النشاطات التجارية .*حوليات جامعة الجزائر1. المجلد 34/ عدد خاص : القانون و جائحة* كوفيد 19.

- مليكاوي, م .(2019) .اص ص 22- 23 . التجارة الإلكترونية .الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع.

- ص ص 10- 20 . ميلود بن خيرة، سعيدة الطيب .(2020) .أثر جائحة فيروس كورونا (Covid19على الاقتصاد العالمي .*مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد،20.-,*

القروض المصرفية المتعثرة وسبل مجابهتها في ظل الأزمة الوبائية كوفيد 19 في الجزائر

عذراء بن يسعد (كلية الحقوق/جامعة الإخوة منتوري قسنطينة01)
adra.benissad@umc.edu.dz

ملخص الدراسة:

تعتبر القروض المصرفية المتعثرة من أبرز مخاطر النشاط المصرفي للبنوك والمؤسسات المالية، تتعدد أسبابها ومؤشرات حدوثها خاصة تلك المتعلقة بالبيئة المحيطة ومن بينها ما يكون ظرفيا مثلما عرفته الجزائر على إثر تداعيات جائحة كورونا؛ حيث أصبح الكثير من المقترضين في حالة عجز أو تأخر في سداد أقساط القروض سواء تعلق الأمر بالمؤسسات أو الأفراد مما دفع السلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من التدابير الاستثنائية للتخفيف من تداعيات هذه الجائحة.

الكلمات المفتاحية:

القروض المتعثرة، كوفيد 19، إعادة جدولة القروض، تخفيض سعر الفائدة .

مقدمة:

على إثر تفشي فيروس كوفيد 19 في دول العالم ومن بينها الجزائر اتخذت السلطات مجموعة من التدابير الاحترازية للتخفيف من حدة انتشاره، فأدت إلى تعليق الأنشطة الاقتصادية للعديد من المؤسسات والأفراد مما جعل أصحابها يعانون من قلة تدفق الإيرادات النقدية وجعلهم في بعض الأحيان غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية، كما خلفت هذه التدابير الاحتياطية آثارا على الأنشطة الاقتصادية ككل.

الأمر الذي جعل بعض المقترضين يتأخرون عن تسديد أقساط قروضهم وبما أن هذه الجائحة قد تطول فقد كان من الواجب على السلطات المعنية إيجاد حلول بالتزامن مع تداعياتها.

وتعتبر القروض المتعثرة إحدى هذه المشكلات باعتبارها ظاهرة معقدة لتداخل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الدولية في حدوثها وبالتالي فهناك ضرورة ملحة لإخضاعها للدراسة والتحليل من أجل إيجاد سبل علاجها.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ظاهرة القروض المتعثرة من خلال الكشف عن أسبابها ومؤشراتها.

كما تتنوع طرائق معالجة القروض المتعثرة وذلك حسب الظروف والمواقف الخاصة بالمقترضين والأسباب التي أدت إلى تعثرهم، وفي هذا الإطار تعاملت الدولة الجزائرية مع هذه القروض وفق أسلوبين: إعادة الجدولة وتخفيض معدل الفائدة.

تتمحور إشكالية الدراسة في: **ما هي القروض المتعثرة وفيمَ تتمثل آليات مجابهتها لا سيما في ظل الأزمة الوبائية كوفيد 19 ؟**

ولقد ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين:

- المحور الأول: مفهوم القروض المصرفية المتعثرة
- المحور الثاني: آليات معالجة القروض المتعثرة

صلب الموضوع:

المحور الأول: مفهوم القروض المصرفية المتعثرة:

يستند الائتمان المصرفي على العديد من المعايير والأسس التي تهدف إلى تقليل المخاطر الائتمانية إلى أدنى حد ممكن، إلا أنه عمليا لا يمكن للبنك أن يحتفظ بمحفظة قروض خالية من المخاطر، والسبب يرجع إلى طبيعة الائتمان المصرفي ومن أهم هذه المخاطر القروض المصرفية المتعثرة.

أولا: تعريف القروض المصرفية المتعثرة:

توجد العديد من المسميات التي تدل على مفهوم القروض المصرفية المتعثرة: الديون المتعثرة، الديون المجمدة، الديون المعلقة، الديون الحرجة،

الديون غير العاملة، الديون الصعبة الديون الهالكة، الديون الراكدة الديون المشكوك في تحصيلها **(النجار2000،ص67)**.

القرض المتعثر هو عدم سداد العميل لالتزاماته المستحقة عليه وقت السداد المتعاقد عليه لأي سبب من الأسباب، سواء كان إعسارا إفلاسا، مماطلة أو غيرها من الأسباب.

القرض المتعثر هو ذلك القرض الذي تتعرض شروط سداده بين العميل والبنك إلى مخالفات أساسية ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل أقساط وفوائد القروض مما يمكن معه القول إن هناك احتمالات قوية من عدم تسديد القرض ولو جزئيا**(عبد الحميد،2009،ص 22)**.

هي الحالة أو الموقف الذي تواجه فيه اتفاقية القرض وخاصة شروط التسديد، خطر الانتهاك أو النكوث مما يعرض البنك لخسائر محتملة؛ فالتعثر يعني عدم القدرة على التسديد أو تأخير الأقساط والفوائد المستحقة**(الشماع، 1999،ص4)** .

ويعرف كذلك بأنه: عدم قدرة العميل على تغطية كافة التزاماته المستحقة عليه وعجزه عن الوفاء بقيمة الالتزامات التعاقدية مع الغير فتتخذ ضده الإجراءات القانونية لإعلان الإفلاس ومن ثمة التصفية**(قادري بن ساسي،2017،ص45)**

وتعرف القروض المتعثرة بأنها:

هي القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها، حسب جدول السداد المتفق عليه مع مماطلة المقترض تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة**(بن آعمر،2020،ص 148)**.

عرف المشرع الجزائري القروض المصرفية المتعثرة من خلال النظام رقم 14-03 المؤرخ في 16-2 - 2014 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، بأنها:

"المستحقات التي يكون تحصيلها الكلي أو الجزئي متعثرا والتي لا يتوقع تصنيفها كمستحقات جارية".

لقد استعمل المشرع الجزائري في تعريفه للقروض المتعثرة مصطلح المستحقات والتي يعني بها كل القروض التي استفاد منها الأشخاص الطبيعية والمعنوية المسجلة في ميزانية البنوك والمؤسسات المالية، كما أنه في تحديده لهذا المفهوم اعتمد على معيار أجل الوفاء عندما اعتبر القرض المتعثر هو القرض هو القرض الذي تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من 90 يوما أو ثلاثة أشهر إلى سنة كاملة وذلك حسب صنف القرض المتعثر.

من خلال التعريفات السابقة، يلاحظ أنه من الصعب وضع معيار جامع لمفهوم القروض المصرفية المتعثرة تعتمد عليه البنوك لتحديد القرض المتعثر لذلك يرى المختصون أنه من الأجدر ترك السلطة التقديرية في يد البنوك لوضع معاييرها لتحديد مفهوم القرض المتعثر لأنها الأدرى بظروف منح القروض والمخاطر الناجمة عن ذلك من جهة، ومن جهة أخرى فهي الكفيلة بتقييم الوضع المالي للعميل إذا كان توقفه عن الوفاء بالقرض يشكل عجزا كليا حقيقيا، أم أن الأمر لا يرقى أن يكون تأخرا عن السداد فقط نظرا لظروف طارئة قد تكون خارجة عن إرادة العميل(**بن آعمر،ص 150)**.

ثانيا: أسباب تعثر القروض:

التعثر ليس وليد اللحظة إنما ينتج عن مجموعة من الأسباب والعوامل والتراكمات التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية، إن الطرفين الرئيسيين في عملية الائتمان المصرفي همة البنك المقرض من جهة والمقترض من جهة أخرى، ولذلك فإن وصول القرض إلى مرحلة التعثر يكون ناتجا عن وجود خلل عند أحد طرفي عملية الائتمان أو كليهما.

وبما أن العميل والبنك ينشطان في بيئة خارجية محيطة بهما فإن التغيرات التي تحدث في هذه البيئة تتدخل كعامل ثالث من عوامل تعثر القروض المصرفية:

1- الأسباب المتعلقة بالمقترض:

- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للبنك.

-استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوح من أجلها.

- عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل**(زايدة، 2006،ص54)**

- وفاة العميل أو إفلاسه أو إمكانية هروبه للخارج.

- عدم الفصل بين أموال العميل الخاصة وأموال المشروع أو المؤسسة التي يديرها.

- لجوء العميل إلى كل الوسائل غير المشروعة للحصول على القرض.

- التأخير في سداد الضرائب وأقساط الائتمان، وكثرة طلبات تأخير السداد.

- عدم كشف المقترض عن ديونه الحقيقية عند تقدمه بطلب القرض.

2- أسباب متعلقة بالبنك:

باعتبار المصرف مسؤولا عن خطوات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض، وهو المسؤول عن منح القروض ومتابعتها، فإن أي تقصير من قبله سيؤدي إلى تعثر الائتمان الممنوح:

- قصور الدراسة الائتمانية المعتمدة في منح القروض.

-اعتماد البنك في قرار منح التسهيلات على معيار الربحية أكثر من معيار المخاطرة.

- السماح للعميل باستعمال التسهيلات الممنوحة قبل استكمال السندات المطلوبة.

- عدم مراجعة العميل لحركة حساب البنك بشكل دوري.

- فقدان أو قلة المتابعة الجدية للمشروع مع غياب بيانات دورية عن سبر المشروع.

- الخطأ وسوء تقدير ضمانات منح القرض.

- منح ائتمان يفوق القدرة الائتمانية للعميل والحاجة المالية والفعلية له **(شمو عكوش، 2018، ص 76)**

-اتخاذ منح الائتمان بسبب ضغوطات من جهات أخرى ودون دراسة مسبقة**(تشيكو، 2020،ص 55)**.

3- الأسباب الخارجية:

بالإضافة إلى الأسباب المتعلقة بالعميل والبنك، هناك أسباب وعوامل أخرى خارجة عنهما سببها البيئة المحيطة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تراجع الأداء الاقتصادي العام مثل دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش أو التباطؤ، سواء كان هذا التباطؤ في معدلات نمو الناتج المحلي أو الإجمالي أم كان على شكل ركود أو كساد اقتصادي، فإن ذلك سيؤثر على المؤسسات العاملة في البلد وكذلك على الأفراد مما يؤثر سلبا في قدرة المقترضين على السداد**(عثمان،406)**.

- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ إن تعرض المشروع الممول إلى قوة قاهرة أو حادث مفاجئ بسبب كوارث طبيعية كالزلازل أو الأعاصير أو الفيضانات أو بسبب وقوع حرب أو أعمال عنف ... يعتبر من الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القرض، ويمكن اعتبار الأزمة الوبائية كوفيد 19 وتعليق بعض النشاطات الاقتصادية وغلق بعض المؤسسات من قبيل القوة القاهرة.

- تدخل الحكومة في جوانب عمل المقترض مثل تحديد الدولة لأسعار بيع السلع والخدمات التي يبيعها المقترض، أو أسعار خدمات إنتاجه أو رفع أو زيادة الدعم عن سلع يتعامل بها أو زيادة الضرائب والرسوم الجمركية, وهو الأمر عينه الذي عرفته الجزائر إثر تداعيات انتشار فيروس كورونا؛ حيث تدخلت الدولة لتحديد أسعار بعض السلع الأساسية كالقمح والخضر...

- تغير أذواق المستهلكين وتغير النمط والسلوك الاستهلاكي لهم نتيجة لأسباب متعددة أو لظهور بدائل أخرى أو عوامل طاردة لمخرجات المشروع الممول مما

يؤدي إلى تراجع المبيعات بشكل مستمر وتدهور حصيلة البيع وتراكم المخزون من المنتوجات تامة الصنع، وارتفاع تكاليف التخزين مما يؤدي إلى تعثر القرض الممول.

-ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة.

- الظروف السياسية غير المستقرة التي تؤثر على أعمال المقترض وأرباحه.

- ضعف الرقابة على البنوك والتي تعتبر من أهم اختصاصات البنوك المركزية، فإذا لم تكن أجهزة الرقابة فعالة أو غير مؤهلة ستكون الرقابة محدودة وغير مجدية مما يجعل الكثير من البنوك تتخطى قواعد الحيطة والحذر، وإمكانية منحها ائتمانات تصبح قروضا متعثرة.

المحور الثاني: آليات معالجة القروض المتعثرة:

تسبب فيروس كوفيد19 بأزمة سيولة لدى الأفراد والمؤسسات أدت إلى عجز بعضها عن السداد للمدينين مع تحميل المخاطر لطرف واحد متضرر وهو المدين.

قد نكتشف ببساطة خلال جائحة كوفيد 19 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال والمقترضين والوسطاء الماليين المرتبطين في أسلوب التمويل بالدين قد يتضررون بشدة بسبب المخاطر التي يواجهها هذا الطرف في نظام الفائدة الثابتة، بينما ستتم حماية الطرف الآخر وهو الصناعات المالية أو الدائن بواسطة التوريق المصرفي مع منحهم فائدة ثابتة دون مخاطر، وذلك لأنه خلال فترة الوباء انخفضت القدرة الاقتصادية والتجارية لهؤلاء المقترضين مع تكبدهم الخسائر والأضرار ومع ذلك فهم لا يزالون مسؤولين عن تسوية الديون للممولين أو الدائنين المتفقين مع المخاطر التي يتم اتخاذها من خلال ترتيبات الفائدة **(الهرش، 2020، ص 126)**

على إثر تداعيات الحالة الوبائية كوفيد 19 خاصة على النشاطات الاقتصادية، وأصحابها الذين تضرروا بسبب تعليق نشاطاتهم أو الغلق المؤقت للمؤسسات. الأمر الذي جعلهم عاجزين عن تسديد قروضهم في

آجالها، اتخذت السلطات الجزائرية جملة من التدابير الاستثنائية لمواجهة خطر عدم سداد القروض المصرفية.

2-1 إعادة جدولة القروض وتأجيل تسديد الأقساط المتأخرة:

تكون إعادة جدولة القروض في حالة التأكد من أن المقترض غير قادر على السداد وذلك لأسباب خارجة عن إرادته، كأوضاع اقتصادية أو وطنية أو عالمية أدت إلى توقفه عن الوفاء بالتزاماته، وتكون هذه الأخيرة وفق جدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني ومواعيد محددة مع تحديد الأقساط بما يتناسب مع نشاط المقترض وتدفقاته، وتشمل إعادة الجدولة، القرض وفوائده التي لم تسدد إذا كان للعميل نية صادقة يضمن للبنك استرداد أمواله، وذلك بإعداد برنامج جديد للسداد أكثر يسرا ومناسبا للعميل، فإعادة جدولة القرض تعني إعطاء تسهيلات للعميل وإعطائه فرصة لالتقاط أنفاسه وإعادة تنظيم أعماله ليتمكن من استئناف نشاطه وتحقيق عائد مناسب يكفي لسداد ديونه ومن أهم قواعد جدولة القروض(**بن منادي، سعودي، د.ت.ن، ص78):**

- جدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني للسداد يتماشى مع دراسة النفقات النقدية للعميل.

- على البنك عند إعادة جدولة القروض أن يأخذ بعين الاعتبار مدى إمكانية انخفاض التدفقات النقدية للعميل كارتفاع سعر العملة الأجنبية، تحديد الدولة لبعض أسعار السلع والخدمات.

- الاعتماد إلى حد كبير في إعادة الجدولة على مدى صدق العميل وتجاوبه في الوفاء بالتزاماته السابق مع البنك.

أما الأسلوب الثاني؛ فيتمثل في تأجيل سداد الأقساط المتأخرة دون تسليط عقوبة بسبب التأخير عن التسديد.

في الجزائر أعلنت جمعية مهني البنوك، إلغاء عقوبات التأخير بالنسبة للديون المستحقة بتاريخ 31مارس 2020 مع إعادة جدولتها بالنسبة للزبائن من الأفراد والمؤسسات.

كما أكدت جمعية مهني البنوك أنها تلقت تعليمة من بنك الجزائر من أجل اتخاذ تدابير لصالح العملاء في أعقاب الآثار والتداعيات الاقتصادية للوضعية الصحية الاستثنائية التي تعيشها البلاد جراء أزمة جائحة كورونا.

وأكدت البنوك والمؤسسات المالية أن الصعوبات التي تواجهها العديد من المؤسسات المعرضة بشكل خاص بسبب تعليق نشاطها أو بفعل اختلالات في النشاط أنها متضامنة مع زبائنها وأنها مستعدة لمرافقتهم في هذه الوضعية الاستثنائية.

وفي هذا الإطار أبلغت جمعية مهني البنوك أنها ستدرس حالة بحالة وضعية كل زبون، أفراد أو مؤسسات لاتخاذ التدابير اللازمة، وحسب نفس الهيئة فإن التدابير تتعلق بتأجيل أو تجديد آجال القروض التي حل أجلها في 31مارس2020 وما بعده، إعادة جدولة الديون غير المحصلة في 31 مارس وما يليه، تمديد المواعيد النهائية لاستعمال القروض وعمليات الدفع المؤجلة، إلغاء عقوبات التأخير بالنسبة للقروض المستحقة ب31 مارس2020 وما بعده، والإبقاء على قروض الاستغلال أو تجديدها.

كما أعلن بنك الجزائر عن جملة من التدابير الاستثنائية الظرفية تسمح للمؤسسات المالية والبنوك برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية المتضررة من تداعيات وباء كورونا(**في هذا الصدد أصدر بنك الجزائر التعليمة 05-2020 ، مؤرخة في 6 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية).**

وتتضـمن الإجـراءات تخفيـف بعـض الأحكـام الاحترازيـة المطبقـة على البنوك والمؤسسات المالية بما يتيح لها رفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية.

تتمثل أهم هذه التدابير في السبل التالية:

- تأجيل سداد القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن وباء كورونا.

- إلى جانب مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها.

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة.

- وتشمل إجراءات بنك الجزائر أيضا إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة.

2-2: تكفل الخزينة العمومية بتخفيض نسبة الفائدة:

يصاحب إعادة الجدولة تخفيض معدل سعر الفائدة المتفق عليه في القرض والذي أصبح لا يتناسب مع قدرة العميل الحالية وتطبيق سعر فائدة جديد يتماشى مع العائد الذي يحققه النشاط في الفترة الحالية**(الخضيري، 1997، ص 218).**

عملت الحكومة الجزائرية على وضع آليات لتكييف النشاطات الاقتصادية مع مقتضيات الوضعية الصحية الحالية وتمت المصادقة على مجموعة من القرارات تتعلق بالاستجابة لحالة الطوارئ التي نتجت عن جائحة كورونا، وتمت المصادقة على نص تنظيمي يؤطر وضعية استثنائية ذات طابع مالي، يتيح للبنوك السماح بتأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولتها للزبائن المتأثرين بالظروف الصحية الناجمة عن جائحة كورونا وذلك من أجل التخفيف من تداعياتها على المواطنين.

بهذا الخصوص صدر المرسوم التنفيذي 20-239 يحدد كيفيات استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة عن القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء كورونا(**مرسوم تنفيذي 20-239 المؤرخ في 31 أوت 2020 ، يحدد كيفيات استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة عن القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء كورونا)** .

باستقراء هذا المرسوم نجده جاء بجملة من التدابير الاستثنائية الظرفية للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا على المواطنين والتخفيف من حدة آثارها، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ- استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الاستثمارية وقروض الاستغلال وقروض السكن الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية التي تمت إعادة جدولتها أو تأجيل تسديد أقساطها لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء كورونا(**المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 20-239)**

ب- حدد هذا المرسوم تكفل الخزينة العمومية- بصفة استثنائية - بتخفيض نسبة الفائدة على:(**المادة الثانية ،المرسوم التنفيذي 20-239)**

- الأقساط المستحقة ابتداء من الفاتح مارس 2020 بما في ذلك الأقساط المرتبطة بالقروض التي تتجاوز آجالها التعاقدية نتيجة إعادة الجدولة أو تأجيل الأقساط.

- القروض التي سبق إعادة جدولتها والتي لم يتم الوفاء بأقساطها المستحقة ابتداء من أول مارس 2020 وما بعدها.

ج- ضبط المرسوم التنفيذي أنواع القروض التي يمكنها الاستفادة من تخفيض نسبة الفائدة- بصورة استثنائية - وتتمثل في(**المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي 20-239 المؤرخ في 31 أوت 2020).**

- قروض المؤسسات لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- المرقين العقاريين المسهمين في إنجاز برامج عمومية للسكن.
- الخواص لاقتناء سكن جماعي وبناء سكن ريفي وكذلك سكن فردي ينجز في شكل مجمع في مناطق محددة بولايات الجنوب والهضاب العليا.
- قروض مشاريع الشباب.
- الأشخاص المستفيدين من القرض المصغر.
- البطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و50 سنة.
- الفلاحين ومربي المواشي وصغار المستثمرين
- المستفيدين من القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل بما فيه القروض الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الإيجاري.
- المستفيدين من قروض الحملة وقروض الاستغلال والاستثمار الواجب منحها لأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات.

د- كما أقر المرسوم 20-239 والمؤرخ في 31 أوت 2020 والمحدد لكيفيات تكفل الخزينة العمومية بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة عن القروض بسبب كورونا، أن أحكامه تسري بأثر رجعي وتطبق ابتداء من تاريخ 1 مارس 2020 إلى غاية 30 سبتمبر 2020.

خاتمة:

يعد التأخر في سداد القروض المصرفية من بين أبرز الأخطار التي تواجه الائتمان المصرفي والتي يمكن أن تعود لأسباب عدة منها ما هو ظرفي كالحالة الوبائية كوفيد 19، عملت الجزائر على مجابهتها واتخذت مجموعة من التدابير الاستثنائية، بدراستها يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

- تؤدي الإجراءات الظرفية والاستثنائية الموجهة إلى دعم النشاطات في القطاعات الأكثر تضررا والفئات المعنية.

- يؤدي التيسير النقدي إلى دعم الطلب والثقة مع تخفيض تكاليف الاقتراض على الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة.

كما يمكن أن نوصي باقتراحين:

- اتباع نظام ناجع للإنذار المبكر عن التنفيذ قبل وقوعه وتفادي آثاره ونتائجه.

- ينبغي أن تعمل البنوك على دعم الطلب والثقة عن طريق تيسير الأوضاع المالية وضمان تدفق الائتمان إلى القطاع المعني وتعزيز السيولة في الأسواق المالية.

قائمة المصادر والمراجع:

1-فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة (مخاطر المصرف في القرن الحادي والعشرين)، مؤسسات شباب الجامعة، القاهرة،2000 .

2-عبد المطلب عبد الحميد، الديون المالية المصرفية المتعثرة الأزمة المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 .

3-خليل الشماع، إدارة التحصيل والقروض المتعثرة، مادة تدريبية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، عمان،1999 .

4- نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ورقلة الجزائر، 2017 .

5-صونية آيت بن آعمر مواجهة القروض المتعثرة في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسة، المجلد 11 العدد1، أفريل 2020 .

6-دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة ، جامعة غزة،2006 .

7-شمو ليديا ،عكوش سارة، آليات منح الائتمان المصرفي في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص قانون الأعمال، جامعة البويرة 2018.

8-تشيكو عبد القادر، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، 2020 ،01 .

9-بن مداني صديقة، سعودي بلقاسم، القروض المصرفية المتعثرة في الجزائر وسبل علاجها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي،30، (2).

10-في هذا الصدد أصدر بنك الجزائر التعليمة 05-2020 ، مؤرخة في 6 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدراتها التمويلية، اتجاه المؤسسات الاقتصادية

11-محسن أحمد الخضيري ، الديون المتعثرة : الظاهرة ، الأسباب، العلاج، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،1997،ص 218.

12-مرسوم تنفيذي 20-239 المؤرخ في 31 أوت 2020 ، يحدد كيفيات استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة عن القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء كورونا، ج ر،عدد 52 ،بتاريخ 2 سبتمبر 2020 .

انعكاسات أزمة كوفيد 19 الحديثة على الواقع الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2019 - 2020

موسى عبد القادر ، جامعة أدرار، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي
mou.kader@univ-adrar.edu.dz
مسعودي عبد الحميد، جامعة أدرار، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي
mes.hamid@univ-adrar.edu.dz

ملخص الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الورقة البحثية في كونها تهتم بالوضع الاقتصادي العالمي، في ظل جائحة كوفيد 19 (فيروس كورونا) الأزمة الصحية العالمية التي اجتاحت كل دول العالم وأدت إلى غلق أكبر الأسواق العالمية, حيث نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إعطاء صورة شاملة وتفصيلية عن الوضع الاقتصادي العالمي، وذلك عن طريق إعطاء أرقام تفصيلية عن مختلف القطاعات الاقتصادية الحساسة التي تأثرت بأزمة كوفيد 19, ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن أزمة كوفيد 19، في حال لم يتم اكتشاف اللقاح المضاد لفيروس كورونا في مطلع سنة 2021 ستتحول من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية عالمية تؤثر على الدول الكبرى اقتصاديا كما تؤثر على الدول النامية.

الكلمات المفتاحية: كوفيد 19، أزمة صحية، أزمة اقتصادية، الاقتصاد العالمي

مقدمة:

الملاحظ اليوم على تعاطي مختلف دول العالم مع الانتشار المتصاعد لجائحة كوفيد 19 هو ضعف أداء الأنظمة الاقتصادية والسياسية- على اختلاف إمكانياتها وتنوع طبيعتها- وعجزها في الحد من انتشار وخطورة هذه الجائحة، وهو ما سبّب أزمات متعددة تجاوزت البعد الصحي، لتكشف عن مشاكل هيكلية وكمية مرتبطة بالفلسفة التي تقوم عليها الأنظمة السياسية اليوم، ومكانة وموقع الإنسان فيها ومنها، وهو ما سيطرح الكثير من المراجعات التي سترافقها بكل تأكيد تغيرّات كثيرة، أقلها إعادة ترتيب أولويات عمل الأنظمة السياسية وأجنداتها.

إن سياسة اللجوء إلى عمليات العزل، والحظر العام، والإغلاق الواسع النطاق الذي فرضته جائحة كورونا، ستتمخض عنه انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي، حيث يتوقع الخبراء أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشا حادا بواقع -3% في عام 2020، وذلك حسب تقارير صندوق النقد الدولي فالإجراءات وتدابير الاحتواء واسعة النطاق والتي تم اللجوء إليها في معظم دول العالم، جعلت عجلة النمو الاقتصادي العالمي تتوقف فجأة، كما أن قنوات التأثير متعددة ومتشابكة تستدعي دراسة مفصلة لعلها تحمل في طياتها سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية بأقل الأضرار نحو الانتعاش مجددا.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق تتبلور إشكالية هذه الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي: ما مدى تأثير إجراءات مواجهة جائحة كورونا المستجدة على الاقتصاد العالمي؟

وللإجابة عن هذا السؤال يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل سيبقى العالم حبيس إجراءات التباعد والإغلاق التام لمواجهة الجائحة؟

- فيم تتمثل أهم آثار فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية العالمية؟

- ما هي أهم السيناريوهات المحتملة في حالة استمرار الأزمة وفي حالة التعافي منها؟

فرضيات الدراسة:

لدراسة الإشكالية والوصول إلى أهداف الدراسة سننطلق من ثلاث فرضيات وهي:

الفرضية الأولى: سيحاول العلماء الوصول إلى لقاح فعال لمواجهة فيروس كورونا وبالتالي الخروج من الأزمة.

الفرضية الثانية: جائحة كورونا أثرت على كل القطاعات الاقتصادية ولكن نسبة التأثر متفاوتة من قطاع لآخر.

الفرضية الثالثة: هناك سيناريوهين لا ثالث لهما؛ الأول يتمثل في اكتشاف اللقاح في بداية سنة 2021 والخروج من الأزمة، أما الثاني استمرار إجراءات التباعد والدخول في أزمة اقتصادية عالمية.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو التعرف على حجم الآثار التي ألحقها فيروس كورونا المستجد(Covid-19) بالاقتصاد العالمي، وإبراز أهم القطاعات الاقتصادية المتأثرة بالجائحة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إعطاء صورة واضحة عن الوضع الذي يمر به العالم حاليا؛
- بيان أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي؛
- إبراز أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا بالجائحة؛
- توضيح مختلف السناريوهات المحتملة في حالة استمرار الجائحة والتعافي منها.

منهجية الدراسة: انطلاقا من الإشكالية المطروحة وبغية الوقوف على صحة أو خطأ الفرضيات التي تم وضعها، سنحاول الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الوقوف على البيانات والمعطيات المتوفرة والمتمثلة في مختلف التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية خلال فترة الدراسة(2017-2020)، وذلك بهدف استنباط الحقائق والوقوف على النتائج.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (بن عديدة، 2020):** هدف هذه الدراسة إبراز انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر وذلك نظرا لأهمية هذا النوع من المؤسسات في اقتصاديات الدول، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي والذي يعتمد على تحليل النصوص، والتقارير، والوثائق والاستشهاد بالبيانات، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثرت بشكل كبير بجائحة كورونا على غرار باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن تراجع عائدات النفط زاد من تأزم وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب الجائحة مما أدى بالكثير من هذه المؤسسات إلى الإغلاق والتوقف عن النشاط.

- **دراسة (بولعراس، 2020):** سعت هذه الدراسة إلى بيان الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، مع تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل موضوع الدراسة سواء من الجانب النظري أو التطبيقي، وفي نهاية هذه الدراسة توصل الباحث إلى أن جائحة كورونا تسببت في آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي، وكذلك على الاقتصاد الجزائري الذي تفاقم تأثره بالجائحة بسبب تدهور أسعار النفط العالمي وتراجع الطلب على المحروقات، كما أوصت الدراسة بمجموعة من الحلول المقترحة بهدف تعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على تجاوز آثار هذه الجائحة.

- **دراسة(Roshen & Warwick, 2020)** : وضعت هذه الورقة البحثية 07 سيناريوهات لتأثر تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الكلي والأسواق المالية بصفة خاصة على المدى القصير، وتوضح هذه السيناريوهات حجم التكاليف التي يمكن تجنبها من خلال زيادة الاستثمار في أنظمة الصحة العامة في جميع الاقتصاديات، وخاصة في الاقتصاديات الأقل تطورا حيث أنظمة الرعاية الصحية أقل تطورا وكثافة السكان مرتفعة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن السياسيين خاصة في الدول النامية يتجاهلون كل الأدلة العلمية على دور الصحة العامة في تحسين نوعية الحياة ودورها كقوة دافعة للنمو الاقتصادي.

أولاً: ما الذي نحن بصدده فعلاً؟

في ظل توسع وتسارع انتشار فيروس كوفيد 19، ما نزال ننظر لهذه الجائحة غير المسبوقة من زاوية واحدة فقط تتعامل مع الأعراض والنتائج علميًّا بحثًا عن اللقاح والعلاج، أو وقايةً عبر تبني إجراءات حكومية وصلت لحد إعلان الحالة الاستثنائية والحجر الصحي في كثير من الدول تداعياتها على الاقتصاد الدولي خصوصًا ما تعلق بتراجع أسواق الأسهم والبورصات وانهيار أسعار النفط)، مع إهمال كبير للبحث عن الأسباب والجذور المرتبطة بطبيعة النظام الدولي في شقّيْهِ السياسي والاقتصادي، والحقيقة أن هذه النظرة تقوم على تحليل خطي يسعفنا -إلى حدٍ ما- في الحد من بعض آثار هذه الجائحة وليس كلها، لكنه لا يُجيب عن

كل الأسئلة المطروحة اليوم، لذلك أعتقد أننا بحاجة لتجاوز هذا المنطق نحو تحليل شبكي يبحث في فكرة العولمة ذاتها والفلسفة التي تقوم عليها، من خلال التساؤل بشأن التنظيم السياسي والاقتصادي الذي أسّسَتْ له، وذلك عبر مساءلة دور كل الفواعل ورصد كل التدفقات (ملكاوي وآخرون، 2020، صفحة 79)، والتوقف عند التقاطعات والارتباطات بينها، حتى نستطيع تشكيل رؤية تسعفنا لفهم ما يحدث أولًا؟ ولماذا حدث ثانيًا؟ ولمَ بهذا الشكل والسرعة والكثافة ثالثًا؟ ولمصلحة مَن رابعاً؟

وعليه أحاجج في هذه الورقة بأننا بصدد ظاهرة تتشكّل وتتمدّد، وتحتاج منّا التأمل والرصد، وتتطلب منا كذلك أن نوسع من عدسة رؤيتنا لها لتشمل كل المشهد، فالجائحة شملت دولًا وأنظمة مختلفة ومتنوعة، لكنها تشترك كلها في ظاهرة التنميط التي تفرضها قوى العولمة، مستندة على خطاب يقوم على مقولات تحرير التجارة وتشجيع المنافسة كآليتين قادرتين على فرض التوازن، وهو ما كشف عن مشاكل كبيرة أثبتت أن هاتين الآليتين غير قادرتين بمفردهما على ضبط قوى السوق، تلك القوى التي تحررت من ضوابط كل القيم الإنسانية لمصلحة قيمة تعظيم الربح حصرًا، ولذلك أزعم أننا نحتاج لتأمل أكثر لتجاوز الخطاب العولمي الرأسمالي السائد، والذي تروّجه المؤسسات الدولية، حيث كشفت جائحة كوفيد19 عيوبه التي يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية: (ملكاوي وآخرون، 2020، الصفحات 80-81)

1. إنّ مقولات تحرير التجارة الدولية والسوق الحرة التي تروج لها المؤسسات الدولية -كصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة- لا تطرح حلولًا، بل تفرض مشكلات مرتبطة أساسًا بقيمة ومكانة الإنسان فيها، الذي تحوّل لأداة من أدوات السوق، بدل أن يكون غاية ومحور أية عملية اقتصادية، وما عجْزُ المنظومات الصحية اليوم في مواجهة انتشار عدوى كوفيد19 بسبب نقص المخصصات المالية إلا مؤشرا واضحا على ذلك، والأكيد أن آليات السوق لم تعد قادرة بمفردها على ضبط قوى السوق التي تسعى إلى تعظيم أرباحها، على حساب التوازنات الاجتماعية والبيئية التي أصبحت هشة ومكشوفة لمصلحة إشباع النهم

نحو تعظيم الربح دون غيره، لذلك أتصور أن من أبرز سمات ما بعد كوفيد 19 هو فتح النقاش بشأن أنسنة العولمة والوقوف في وجه الليبرالية الموحشة.

2. إن العلاقة بين اقتصاد السوق والديمقراطية التي يطرحها الخطاب الليبرالي كقيم متساندة لم تعد كذلك اليوم بسبب التناقض بين خطاب المساواة الذي تسوّق له الديمقراطية، وبين خطاب تشجيع المنافسة والفروقات الفردية التي يقوم عليها اقتصاد السوق حسب (Jacquea, 1994, pp. 54-56) من جهة، والتناقض بين تشجيع مزيد من الحريات الفردية وبين الحاجة لممارسة مزيد من الضبط الاجتماعي من جهة ثانية, حيث كشفت طريقة تعاطي الأنظمة السياسية مع هذه الجائحة تفاوتًا صادمًا لمصلحة الأنظمة الأوتوقراطية على حساب الأنظمة الديمقراطية(نموذج الصين وسنغافورة في مقابل نموذج إيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة)، حيث إن الشعوب وعلى اختلاف انتماءاتها ومستوياتها الاقتصادية والثقافية تشعر اليوم أن أفرادها يتحولون يومًا بعد يوم لمجرد سلع في سوق يتعولم باستمرار، قيمتهم ليست مرتبطة بإنسانيتهم كقيمة مطلقة، بل هي نسبية تحددها آليات السوق.

3. إن الاحتجاج على الشروط القاسية التي تفرضها عولمة الأسواق، هو تحوّلٌ لظاهرة تتمدد كل يوم جغرافيًّا لتشمل دولًا في قارات مختلفة، ونوعيًا بانضمام فئات اجتماعية جديدة لها، وأتوقع أننا سنشهد بعد نهاية هذه الجائحة احتجاجات كثيرة تؤدي إلى مراجعات كبيرة في طبيعة الأنظمة السياسية، وفي أجنداتها وأولوياتها، وفي آليات عملها.

لذلك نحن مدعوّون اليوم لعدم الغرق كثيرًا في الأعراض فقط، والتأمل أكثر في هذه التغيرات التي نحن بصددها والتي قد تشكل لحظة فارقة في تاريخ الإنسانية بإطلاق مسارات تحوّلٍ في طريقة عيشنا المشترك.

ثانيًا: تأثير جائحة كوفيد 19 على مختلف القطاعات الاقتصادية

المتابع اليوم لتطور انتشار وتوسع جائحة كوفيد 19, يُسجل تناميَ العجز في التعاطي معها، والذي لم يستثن إلا عددًا يسيرًا من الأنظمة السياسية التي يمكن حصرها في عدد أصابع اليد الواحدة) كوريا الجنوبية، سنغافورة، الصين، ألمانيا...) بل حتى القوى الكبرى قد فشلت في هذا الاختبار؛ حيث اعتبر الباحث

Micah Zenko في مقال نشره في مجلة Foreign Policy طريقة تعامل إدارة ترامب مع جائحة كوفيد 19 أسوأ فشل استخباري في تاريخ الولايات المتحدة (Zenko, 2020)، ويبدو أن هذه الجائحة لم تكشف بعد عن كل أسرارها، وما تزال الكثير من التساؤلات بشأنها دون إجابات، ويُعزى ذلك لشح المعطيات والمعلومات، وصعوبة فحصها وتصنيفها في عصر البيانات الضخمة Big data، لكن الأكيد أنها ستدفع الأمور باتجاه سيناريوهات غير متوقعة ونهايات مفتوحة وفقًا لنهج غير خطي.

وكمحاولة أولية لقراءة هذه السيناريوهات يمكن تسجيل الملاحظات التالية: (الفقي، 2020، الصفحات 71-73)

1. يبدو أن جائحة كوفيد 19 ستزيد قناعتنا أكثر بأهمية نظرية Chaos theory ومبدأ تأثير الفراشة Butterfly Effect في فهم درجة تعقيد النظام الدولي المعولم، حيث استطاع فيروس متناهي الصغر في مدينة بعيدة في الصين، أن يضع العالم أجمع على حافة الهاوية، فإذا كنا قبل هذه الجائحة نقدم المثال المعروف"رفرفة جناح فراشة في غابات الأمازون قد تنتج عنها فيضانات وأعاصير في أبعد الأماكن في أمريكا أو أوروبا أو إفريقيا" لشرح النظرية، فإن اليوم- والجميع يتابع ويرصد تطور انتشار فيروس كورونا المستجد- بات من السهل جدًا أن نفهم هذه النظرية وهذا المبدأ بتقديم المثال التالي" عطسة مريض في ووهان بالصين قد ينتج عنها تعطيل الدراسة وغلق الحدود وأزمة اقتصادية وإعلان حالة الطوارئ في أوروبا وأمريكا وأفريقيا".

2. دفعت جائحة كوفيد 19 الديمقراطيات والديكتاتوريات على حد سواء إلى توسيع استخدام تقنيات المراقبة الإلكترونية للحد من انتشارها، وهو إجراء قد تترتب عليه تداعيات لفترة طويلة بعد احتواء الفيروس، مرتبطة أساسًا بالمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطيات المعاصرة، لاسيما مقولات الحقوق والحريات الفردية والمجتمعية، ومبدأ الحق في الخصوصية بشكل خاص، حيث تُوفر التقنيات الجديدة للأنظمة السياسية طرقًا جديدة للحفاظ على القوة وممارسة الضبط والمراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وهو ما يطرح للنقاش قضايا

الدكتاتوريات الرقمية Digital Dictatorship على مستوى الأنظمة السياسية والكولونيالية الرقمية Electronic Colonialism على مستوى النظام الدولي.

3. بروز حركة عودة نحو التراث وعودة اليمين المتطرف في مسار معاكس لتيار العولمة الذي يؤكد على تحول العالم لقرية صغيرة، وهي نزعة عزّزتها جائحة كوفيد 19، حيث وجدت الدول نفسها مسؤولة ومطلوبة للتدخل، لكنها عاجزة وغير قادرة على الفعل، بسبب عمليات التشبيك التي ربطت اقتصاديات الدول بعضها ببعض وتدويل عملية الإنتاج، لذلك تصاعدت النزعة الوطنية، ولجأت الكثير من الدول إلى تفعيل قوانين الإنتاج الحربي، وحالة الطوارئ للاستجابة لتحديات هذه الجائحة، وتمّت إعادة بعث قيم التضامن وروح الجماعة على حساب قيم المذهب الفردي الليبرالي الذي استغرق كثيرًا في إعلاء الفرد وحقوقه على حساب الجماعة الوطنية ومصالحها.

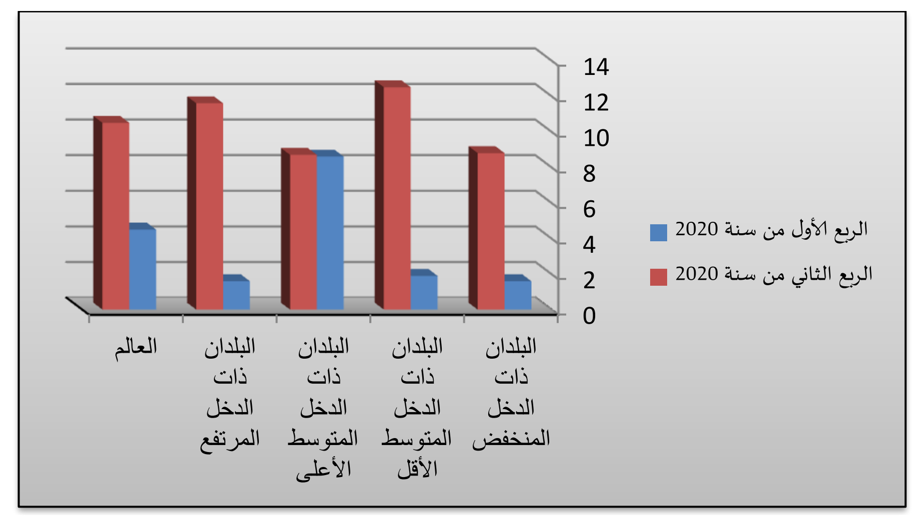
4. بسبب طريقة تعاطي الصين مع أزمة كوفيد 19 وقدرتها على ممارسة الضبط الاجتماعي والتحكم في حشود الجماهير بطريقة رقمية مبتكرة؛ وجدنا أنفسنا بصدد إعادة اكتشاف الصين من جديد كنموذج ناجح صاعد مقابل النموذج الغربي المتراجع؛ حيث عاد موضوع التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة مهيمنة والصين بوصفها قوة صاعدة للنقاش، خصوصًا فيما يتعلق بفكرة حتمية الصدام بين القوتين من عدمها، اعتمادًا على مقولة فخ ثيوسيديتس التي طرحها (أليسون، 2018، صفحة 47)، التي تؤكد على متلازمة القوة الصاعدة - rising power syndrome-؛ وهي هنا الصين التي تبحث عن تأكيد الذات- ومتلازمة القوة الحاكمة ruling power syndrome، وهي هنا الولايات المتحدة الخائفة من تراجع مكانتها- حيث ينشأ فخ Thucydides Trap الذي قد يدفع نحو مواجهة بين القوتين لن تكون بالضرورة عسكرية، أو التركيز على صعود الصين السلمي وفقًا لمقولات تمدد القوة التي طرحها (كيندي، 2007، صفحة 105)، حيث طرح فكرة قانون التمدد الإمبراطوري الزائد عن الحد ليشرح تراجع القوى العظمى، إذ تصبح مصالح القوة العظمى والتزاماتها العالمية أكبر من قدرتها على الدفاع عنها كلها في وقت متزامن، لتبدأ في الانسحاب والتخلي عنها،

تاركة فراغًا فيها، ومقابل صعود قوى بديلة تتحيّن لحظة ملء الفراغ لتفرض منطقها الجديد.

فعلى سبيل المثال لا الحصر لو أخذنا قطاع العمل والتشغيل فقد تسببت الجائحة ومن خلال تأثر مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي في أزمة بطالة عالمية وتصريح العديد من العمال وفي بداية شهر أفريل من سنة 2020 ، وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية فإن ما يمثل نسبة 81% من العمالة العالمية تعيش في بلدان مستها الجائحة وطالتها إجراءات وتدابير الوقاية منها، لتنخفض هذه النسبة بحلول 22 أفريل إلى ما يقارب 68% بعد رفع الإغلاق عن أماكن العمل في الصين (Angela & Haishan, 2020, p. 22).

وبغية تقدير التراجع العالمي في العمالة نتيجة للجائحة صممت منظمة العمل الدولية نموذجا يتنبأ بانخفاض عدد ساعات العمل بناءً على البيانات الاقتصادية وبيانات سوق العمل في الوقت الفعلي، وقد خلصت نتائج النموذج إلى أن عدد ساعات العمل التي يعملها العمال في جميع أنحاء العالم قد انخفضت بنحو 4.5% خلال الربع الأول من سنة 2020 لتنخفض بما نسبته 10.5% خلال الربع الثاني, كما يوضحه الشكل رقم (01):

الشكل رقم 01: التوزيع البياني لإجمالي واردات العالم من السلع والمنتجات الطبية لسنة 2020



المصدر: (Angela & Haishan, 2020, p. 24)

حيث يعادل هذا الانخفاض 10.5% حسب تقديرات المنظمة ما مقداره 305 مليون عامل بدوام كامل وبـ 48 ساعة عمل خلال الأسبوع، ومن خلال الشكل فإن نتائج النموذج تشير إلى أن نسبة الانخفاض في إجمالي ساعات العمل سترتفع في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من سنة 2020، وأن عمال البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى والبلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع سيواجهون أزمة البطالة بشكل أشد مقارنة بباقي البلدان.

إن تأثيرات جائحة كورونا على سوق العمل غير مسبوقة، فعادة ما أدى انكماش الاقتصاد العالمي إلى انخفاض في التوظيف، في حين أدت الأزمة الحالية إلى توقيف التوظيف بشكل مفاجئ والتسريح الفوري للعمال بشكل كبير بسبب عمليات غلق أماكن العمل والمناداة بالبقاء في البيوت، ما يجعل منها أسوأ أزمة عالمية على الأقل من هذا الجانب منذ الحرب العالمية الثانية كما يشير الواقع إلى أن انخفاض ساعات العمل قد تجاوز بالفعل نظيره في الأزمة العالمية 2008-2009 (سيد أعمر و بللعما، 2020، صفحة 138).

أما قطاع الصناعة؛ فمن المتوقع أن ينخفض نمو التصنيع العالمي الذي كان قد تباطأ بالفعل سنة 2019 نتيجة التوترات التجارية بين الاقتصاديات المهيمنة بسبب الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، وكما هو موضح في الجدول رقم 01:

الجدول رقم 01: تطور مؤشر الإنتاج الصناعي

	شرق آسيا	أوروبا	الصين	أمريكا الشمالية	العالم
جويلية 2019	105.1	106.1	129.9	103.9	113.6
أوت 2019	103.4	106.2	130.5	104.5	113.7
سبتمبر 2019	105.2	106.2	131.7	103.9	114.2
أكتوبر 2019	102	105.6	131.8	103.2	113.4

نوفمبر 2019	101	105.8	133.4	104.2	114.1
ديسمبر 2019	103	104	134	104.3	114.2
جانفي 2020	104.3	105.5	99.8	104.2	103
فيفري 2020	102	104.9	100.3	104.2	102.6

المصدر: (Angela & Haishan, 2020, p. 26)

فطوال سنة 2019 ، كان التصنيع العالمي يشهد بالفعل انخفاضًا ثابتًا في نمو الإنتاج، حيث سجلت البلدان الصناعية بشكل خاص انكماشا ملحوظا في الإنتاج، ولا تزال الصين تظهر معدلات نمو ربع سنوية عالية تجاوزت 5% في نهاية العام، وفي الشهرين الأولين من سنة 2020 أظهرت الصين انخفاضًا حادًا في الإنتاج مع بداية إغلاق ووهان ومناطق أخرى لاحتواء الفيروس في نفس الوقت.

وبالنسبة للبلدان الصناعية المجمعة إلى مجموعات البلدان أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا، فلا يمكن قياس الآثار المباشرة لجائحة كورونا بأحدث بيانات فيفري 2020، حيث باشرت معظم البلدان القيود الاقتصادية شهر مارس، وبالرغم من ذلك بدأت هذه البلدان عام 2020 مع مزيد من الانخفاضات في الإنتاج التصنيعي؛ كما يظهر إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي انخفاضًا حادًا ناتجًا بشكل رئيسي عن حصة كبيرة من الصين في التصنيع العالمي (بوعيسى، 2020، صفحة 100)، ومن المرجح أن قطاع التصنيع العالمي وبسبب جائحة كورونا سيتأثر من ثلاثة جوانب: (محمود السيد، 2020)

- تعطل الإمدادات المباشرة سيعيق الإنتاج، حيث يركز الفيروس على قلب التصنيع في العالم (شرق آسيا) وينتشر بسرعة في الشركات الصناعية العملاقة الأخرى في الولايات المتحدة وألمانيا.

- ستؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة، حيث ستجد قطاعات التصنيع في الدول الأقل تأثرا صعوبة أكبر وأكثر تكلفة في الحصول

على المدخلات الصناعية المستوردة من الدول المتضررة بشدة، ومن ثم من بعضها البعض.

- ستكون هناك اضطرابات في الطلب بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي، وبسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي تسيطر على المستهلكين والمستثمرين.

أما فيما يخص قطاع التجارة فقد قدرت التحاليل التي أجراها فريق من الخبراء الاقتصاديين المتخصصين في قطاع التجارة والتابع للمفوضية الأوروبية انخفاضًا بنسبة 9.7 ٪ في التجارة العالمية سنة 2020 ، وبالنسبة للاتحاد الأوروبي ينتج عن الانكماش الاقتصادي المتوقع والمتعلق بالجائحة انخفاضًا بنسبتي 9.2 % و 8.8 % في كل من صادراته ووارداته من سلع وخدمات من ونحو خارج الاتحاد الأوروبي سنة 2020، أي ما يعادل انخفاضًا في الصادرات بحوالي 285 مليار يورو و 240 مليار يورو في الواردات خارج الاتحاد الأوروبي(السلع و الخدمات مجتمعة), وقد توصلت تقديرات هذا الفريق إلى أن صادرات القطاعات الأولية (بخلاف الطاقة) وتجارة الخدمات كانت أقل تأثرا من نشاطات قطاع التصنيع والتي يشهد معظمها انكماش الصادرات بأزيد من 10 ٪، وأن معدات النقل والآلات الكهربائية تتأثر بشدة (Chief Economist Team of DG Trade in European Commission, 2020, p. 02).

كما قامت أمانة منظمة التجارة العالمية مؤخرًا بمحاكاة الآثار الاقتصادية المحتملة لجائحة كورونا على التجارة الدولية، متوقعة أن تنخفض التجارة العالمية للبضائع بنسبة تتراوح بين 13 % و 32 % سنة 2020 ، ومقارنة بتقديرات المفوضية الأوروبية تتوقع أن تنخفض الصادرات الأوروبية بنسبة تتراوح من 12 % إلى 33 % ووارداتها بنسبة تتراوح بين 10 % إلى 25 % حسب الافتراضات حول طول وخطورة أزمة الجائحة ووفقا لسيناريوهات الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث تعتمد توقعات المنظمة وبشكل كبير على تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتي عادة ما تكون مستمدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مناطق مختلفة كمدخلات في نموذج توقعات التجارة، وتستند تقديرات منظمة التجارة العالمية إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة للناتج المحلي الإجمالي العالمي وبصدمات أكبر من نظيرتها المعتمدة في دراسات أخرى تتراوح من 4.8 - % إلى 11 - %

(Chief Economist Team of DG Trade in European Commission, 2020, pp. 02-03).

ووفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن قيمة التجارة العالمية للسلع وبالرغم من تسجيلها تراجعا بنسبة 3% فقط خلال الربع الأول من سنة 2020، ستعرف تدهورا كبيرا خلال الربع الثاني، وبنسبة تصل إلى 26.9% تزامنا مع تزايد انتشار الجائحة وتبعاتها من إجراءات وتدابير المواجهة, ومن جهة أخرى انخفضت أسعار السلع بمعدل متسارع، حيث فقد مؤشر أسعار السلع الأساسية المعتمد من قبل الأونكتاد 1.2% من قيمته شهر جانفي من سنة 2020، و 8.5% شهر فيفري و 20.4% شهر مارس (انخفاض لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية)، وكانت أسعار النفط السبب الرئيسي وراء هذا التطور، حيث سجل انخفاضًا في الأسعار بنسبة 33.2% خلال شهر مارس، في حين شهدت المعادن والخامات والمواد الغذائية والمواد الزراعية انخفاضا في الأسعار بنسبة لم تتجاوز4% (Angela & Haishan, 2020, p. 22).

في حين أن الطلب على المنتجات الطبية والصيدلانية " الكمامات، وبعض أنواع الأدوية كالمسكنات ومضادات الآلام وخفض الحرارة ...." قد شهد ارتفاعا كبيرا على المستويات المحلية للدول لتنتعش تجارتها على المستوى العالمي، فقد ارتفع طلب الدول عليها وبالخصوص على تجهيزات الإنعاش، أجهزة التنفس الاصطناعي، وقصاصات الاختبار والكشف على المرض أو الإصابة بالفيروس، وكما يوضحه الشكل رقم 02:

الشكل رقم 02: التوزيع لنسبة الانخفاض المقدرة في ساعات العمل الإجمالية (%)



المصدر: (Angela & Haishan, 2020, p. 20)

فإن تجارة السلع والمنتجات الطبية والتي تمثل 5% من إجمالي التجارة العالمية للسلع خلال سنة 2019، تتوزع بنسب متفاوتة بين مختلف الأنواع، تتصدرها الأدوية، ويُتوقع أن ترتفع هذه النسبة خلال سنة 2020 خصوصا إذا تم التوصل إلى علاجات فعالة أو لقاحات مع نهاية السنة.

أما إذا خضنا في قطاع السياحة في أزمة لم يسبق لها مثيل لقطاع السياحة تشير تقديرات منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة UNWTO إلى انخفاض بنسبة 60 % إلى 80 % في عدد السياح دوليا سنة 2020 مقارنة بالسنة السابقة. فالأكيد أن إغلاق الحدود وحظر السفر وإجراءات الحجر الصحي في العديد من البلدان عوامل تؤثر بشكل مباشر على قطاع السياحة بشكل لا جدال فيه. وتشير البيانات المتاحة إلى انخفاض عدد الوافدين فعليا في شهر مارس بنسبة 60% مقارنة بنفس الشهر من السنة السابقة (غبولي و توايتية، 2020، صفحة 137).

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من البلدان الأكثر تأثرا بجائحة كورونا من حيث عدد الإصابات هي أطراف فاعلة رئيسية في النظام السياحي العالمي، إما كوجهات أو أسواق مصدر أو كليهما، وستمتد آثار الأزمة على هذه الاقتصاديات إلى بلدان أخرى، لذا من المتوقع أن يكون التأثير بالغ الأهمية بشكل خاص على المناطق التي تعتمد بشكل كبير على السياحة الدولية؛ حيث إن توقف السياحة سيؤثر لا محالة على

العديد من الخدمات مثل الفندقة والإقامة والتي انخفضت بنسبة 75% شهر مارس، الإطعام, خدمات الترفيه والنقل والمواصلات (Maryla & Aaditya, 2020, p. 04).

وبالنسبة لقطاع النقل؛ فقد شهد هو الآخر تأثرا مباشرا بسبب إجراءات الغلق وعزل وحجر مناطق بأكملها والتباطؤ الكبير في حركة الأشخاص عبر العالم في حد ذاته، ما أكدته العديد من الدراسات حول حركية وتنقل الأشخاص في زمن الجائحة، والأكيد أن انكماش حركة النقل العالمي بين البلدان وحتى داخل البلد الواحد، كانت لها آثار سلبية على مختلف مؤسسات النقل(بري، بحري وجوي)، وتعد الآثار جد وخيمة بالنسبة لشركات الطيران نظرا لارتفاع تكاليفها (غبولي و تواتية، 2020، صفحة 138).

أما بالنسبة للقطاع المالي فإن جائحة كورونا (كوفيد 19) فرضت تحديا تاريخيا، ففي منتصف فيفري 2020 حين بدأ المشاركون في السوق يخشون أن يتحول تفشي هذا الفيروس إلى جائحة عالمية، حدث هبوط حاد في أسعار الأسهم عن مستوياتها المبالغ فيها سابقا، وفي أسواق الائتمان، سجلت فروق العائد ارتفاعا شاهقا وخاصة في القطاعات الخطرة كالسندات عالية العائد، قروض الرفع المالي، والدين الخاص حيث وصل نشاط الإصدار إلى حالة من التوقف، وهبطت أسعار النفط إزاء ضعف الطلب العالمي وفشل بلدان أوبك + في التوصل إلى اتفاق حول تخفيضات الإنتاج، مما زاد من ضعف الإقبال على المخاطرة، كما وأدت هذه الظروف السوقية المتقلبة إلى هروب المستثمرين بحثا عن الجودة، مع انخفاض حاد ومفاجئ في عائدات سندات الملاذ الآمن (صندوق النقد الدولي، 2020).

وأدى عدد من العوامل إلى تضخيم تحركات أسعار الأصول، مما أسهم في تشديد الأوضاع المالية بشكل حاد وسرعة غير مسبوقة، وظهرت بوادر الضغوط في الأسواق الرئيسية للتمويل قصير الأجل، بما في ذلك السوق العالمية للدولار الأمريكي، وهو تطور يعيد إلى الأذهان الديناميكية التي رأيناها آخر مرة أثناء الأزمة المالية منذ عشر سنوات, وحدوث تدهور كبير في سيولة السوق، وهو ما شمل أسواقا يُنظر إليها تقليديا باعتبارها عميقة جدا، وتعرَّض المستثمرون بأموال مقترضة للضغوط، وورد أن بعضهم اضطروا إلى إغلاق مراكزهم الاستثمارية لسد مطالبات تغطية

حساب الهامش واستعادة توازن محافظهم الاستثمارية (صندوق النقد الدولي، 2020).

خاتمة:

بالنظر إلى حالة الضعف التي تعاني منها جامعاتنا ومراكزنا البحثية وغياب جماعة علمية قادرة على الخوض في الحوارات التي تدور اليوم بشأن ما بعد جائحة كورونا انطلاقًا من واقع بيئتنا والتحديات المطروحة فيها وعليها، فنحن في أحسن الأحوال ننقل النقاشات السائدة في الغرب والتي تنطلق من مخاوفهم وهواجسهم وطموحاتهم المعرفية بشأن ما بعد كورونا، لذلك أزعم أننا بحاجة لجهد كبير لتفكيك هذه النقاشات وفهمها وعدم الوقوع في فخ إعادة إنتاجها محليًّا بوعي أو بغير وعي، وهو في الحقيقة فخ كثيرًا ما وقعنا فيه- وأخر أننا بصدد الوقوع في الفخ ذاته اليوم- في تعاطينا مع واقعنا وقضايانا التي تناولناها فقط من وجهة نظر ما ينتجه الآخرون الذين طرحوا أسئلة مجتمعاتهم التي تعيش ظروفًا غير ظروف مجتمعاتنا، وتعكس مخاوف وهواجس وطموحات مجتمعاتهم، وبالتالي أنتجوا باجتهاداتهم البحثية إجابات للأسئلة التي طرحتها اللحظة التاريخية عليهم، والتي هي بالتأكيد تختلف عن لحظتنا التاريخية.

لذلك أعتقد أننا بحاجة ماسة اليوم لفتح نقاش حقيقي بشأن واقعنا وما يحمله من مشكلات، وكذا ما يطرحه من تحديات في ظل ما كشفت عنه جائحة كوفيد 19 من عجز دولنا وأنظمتنا وحتى مجتمعاتنا، لتتحدّدَ وفقًا لذلك أولوياتنا البحثية، وهو ما سيجنّبنا الوقوع ضحية الإسقاطات النظرية الغربية التي أثبتت كل مرة عدم تمكنها من فهم كُنْه قضايانا، وتفسير الحركيات التي تحكمها والارتباطات القائمة بينها.

أخيرًا، أشير إلى أن الأزمات مثلما تطرح مشاكل وتحديات تحمل حلولًا وفرصًا، والذكي هو الذي يحسن اقتناص هذه الفرص, أمامنا اليوم فرص كثيرة لإعادة هندسة أنظمتنا السياسية، وتطوير آليات جديدة لضبط المجتمع وتنظيمه داخليًّا، وإعادة بناء علاقاتنا وتحالفاتنا خارجيًّا، وأخشى ألا نكون أذكياء كفاية ونغرق في وحل التسيير اليومي للأزمة بعيدًا عن أي استراتيجية أو رؤية للمستقبل،

فأنا ألاحظ أن كل مؤسساتنا وجهودنا مستنزفة لإدارة يوميات الأزمة فقط، في غياب أي خط موجِّه لهذه الجهود والمؤسّسات نحو التفكير فيما بعد كورونا.

والأكيد أن عالم ما بعد جائحة كوفيد 19 غير عالم ما قبلها، وسيشهد الكثير من التحوّلات على المستوى المحلي والدولي، لذلك أدعو إلى بلورة مشروع بحثي وطني/قومي، يطرح استراتيجية حقيقية للمستقبل، تأخذ في الحسبان متطلبات الداخل ومتغيرات الخارج، وتتجاوز الزعامات والشعارات، وتستدعي منطق الكفاءة والفعالية، وتستبعد منطق الزبونية والولاء، وتقوم على منطق الحكمة والتبصر.

وفي نهاية هذه الدراسة توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج نذكرها في ما يلي:

-إن العلماء المختصين في عالم الفيروسات يتسارعون لاكتشاف لقاح فعال للقضاء على فيروس كوفيد 19 وفي حالة اكتشافه في نهاية سنة 2020 فإن العودة التدريجية إلى الحالة الطبيعية ستكون خلال الثلاثي الأول من سنة 2021، وفي حالة تحقق هذا الاحتمال فإن ذلك سيؤدي بالحكومات بتقديم الإعانات والدعم للفئات الأكثر تضررا من انتشار الجائحة مما يؤدي إلى الضغط بصورة كبيرة على ميزانية الدول وخططها التنموية، وهذا ما سيؤثر على الوضع الاقتصادي لها، وبالتالي لا يمكننا نفي أو إثبات صحة الفرضية الأولى.

-إن أهم ما يميز الأزمة الاقتصادية العالمية المنجرة عن جائحة كورونا تأثر قدرات الإنتاج وتسريح العمال في كل القطاعات ما أدى بدوره إلى الحد من الطلب وقدرات الاستهلاك، وهذا ما يؤكد أن كل القطاعات الاقتصادية قد تأثرت بالجائحة، ولكن نسبة التأثر متفاوتة من قطاع إلى آخر، ولعل من أكبر القطاعات الاقتصادية تأثرا هي قطاع النقل والسياحة، وبالتالي الفرضية الثانية صحيحة.

-هناك سيناريوهان الأول متفائل والثاني متشائم، ولكن كل السيناريوهات سواء المتفائلة منها أو المتشائمة تؤكد استمرارية آثار الجائحة على المدى المتوسط، حتى في حالة إيجاد اللقاح وانحسار الفيروس؛ إذ إن الآثار السلبية التي عرفها

الاقتصاد العالمي لن تنجلي إلا على المدى الطويل بعد سنتين، وبالتالي الفرضية الثانية صحيحة.

كما نوصي من خلال هذه الدراسة بما يلي:

-ضرورة مواكبة التحول الرقمي في أقصر الآجال خاصة في المؤسسات المالية.

-يجب على الدول النفطية ضمان استدامة للموارد المالية على المدى الطويل، بعيدا عن عائدات النفط.

-يجب على الدول الاهتمام بالقطاع الزراعي باعتباره أقل القطاعات تضررا بالجائحة، وذلك بهدف تزويد الأسواق بالمواد الغذائية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وقت الأزمات.

-ضرورة إعادة النظر في النظام المالي والاقتصادي العالمي ومحاولة أنسنته.

قائمة المصادر والمراجع:

- *Angela, M., & Haishan, F. (2020).* ***How COVID-19 is changing the world: a statistical perspective****. Committee for the Coordination of Statistical Activities.*

- *Chief Economist Team of DG Trade in European Commission. (2020).* ***The impact of the Covid-19 pandemic on global and EU trade****. Belgium: European Commission.*

- *Jacquea, A. (1994).* ***The crash of Western Civilization: The Limits of Marktet and Democracy****. Foreign policy , Summer97 (N0107), pp. 50-69.*

- *Maryla, M., & Aaditya, M. (2020).* ***The Potential Impact of COVID-19 on GDP and Trade****. Policy Research Working Paper .*

- *Roshen, F., & Warwick, M. (2020).* ***The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios****. Centre of Excellence in Population Ageing Research (CEPAR) , pp. 1-43.*

- *Zenko, M. (2020).* ***The Coronavirus Is the Worst Intelligence Failure in U.S****. Foreign Policy .*

- أحمد غبولي، و الطاهر توايتية. (2020). **دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد العالمي -الأزمة الاقتصادية العالمية 2020-**. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 20 (العدد الخاص)، الصفحات 129-145.

- أسماء حسين ملكاوي وآخرون. (2020). **أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية**. قطر: مركز أبن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية.

- بول كيندي. (2007). **نشوء وسقوط القوى الكبرى**. (ترجمة: مالك البديري) الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.

- زهرة سيد أعمر، و أسماء بللعما. (2020). **قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر -الآثار والإجراءات-**. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 04 (العدد 02)، الصفحات 137-157.

- سمير بوعيسى. (2020). **انعكاسات جائحة كوفيد-19 على حرية التنقل وممارسة النشاط الاقتصادي بالجزائر**. مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 03 (العدد 03)، الصفحات 99-122.

- صلاح الدين بولعراس. (2020). **الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية**. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 20 (العدد 1)، الصفحات 163-182.

- صندوق النقد الدولي. (2020). **تقرير الاستقرار المالي العالمي**.

- غراهام أليسون. (2018). **حتمية الحرب بين القوى الصاعدة والقوى المهيمنة**. (ترجمة: إسماعيل بهاء الدين) بيروت: دار الكتاب العربي.

- محمد محمود السيد. (2020). **شروط الاستجابة: الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا**. المستقبل للدراسات والأبحاث.

- مصطفى الفقي. (2020). **تداعيات الجائحة رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020**. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية.

- نبيل بن عديدة. (2020). **إنعكاسات جائحة كورونا (كوفيد 19) على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**. مجلة قانون العمل والتشغيل ، المجلد 5 (العدد 2)، الصفحات 153-162.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجابهة فيروس كورونا – بين القيود، السلبيات والإيجابيات-

بن وسعد زينة (جامعة أحمد دراية أدرار/مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكات في الدول المغاربية جامعة عين تموشنت)
zin.benoussad@univ-adrar.edu.dz

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى مدى تأثير الإجراءات الاحترازية المسطرة من طرف الحكومة الجزائرية للحد من انتشار فيروس كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تأثير هذا الفيروس على الاقتصاد وانعكاساته على هذا النوع من المؤسسات، وما هي الآثار الإيجابية لهذه الأزمة على الاقتصاد.

لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث استعملنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل النصوص ووصف المعطيات والاستشهاد بالدراسات السابقة والبيانات.

من بين أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من بين أكثر القطاعات تأثرا بالوباء ولكن بدرجات متفاوتة حسب نوع النشاط والإستراتيجية المتبعة من طرف كلّ مؤسسة للصمود في وجه الأزمة، كما أنّه ورغم الآثار الوخيمة التي سببها فيروس كورونا إلاّ أنّ هناك بعض الإيجابيات التي لا بد أن تستند عليها الجزائر في بناء اقتصاد جديد ما بعد الكورونا.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحجر المنزلي.

مقدمة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع الدول المتقدمة منها والنامية، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وخلق فرص العمل، وذلك راجع إلى ما تتميز به هذه الأخيرة من خصائص ميزتها عن نظيرتها الكبيرة والتي يمكن تلخيصها في خاصيتين أساسيتين هما صغر حجمها وقلة رأسمالها، وهو ما يجعلها سهلة الإنشاء والتسيير، سهلة الانتشار في مناطق كثيرة ممّا يضمن التوازن الجهوي، أكثر قربا من المستهلك ومعرفة بمتطلباته وميولاته ممّا يسمح لها بالاستجابة السريعة للطلب، سهلة الدخول والخروج من السوق فهي لا تكلف الاقتصاد خسائر وخيمة جراء إفلاسها.

إنّ الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم أولت أهمية كبيرة لهذا النوع من المؤسسات، فسعت جاهدة من أجل توفير كل الوسائل والدعائم الضرورية لذلك، وكانت النتيجة أن ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة رغم العديد من العوائق والمشاكل التي طالما رافقت الاستثمار في هذا القطاع.

لم تتمكن المعوقات الإدارية والعقارية والتمويلية وغيرها من المشاكل من إيقاف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وبات عددها يرتفع من سنة لأخرى إلى غاية ظهور الأزمة الصحية العالمية المسماة فيروس كورونا كوفيد(COVID- 19)سنة 2020، والذي قلب موازين الاقتصاد العالمي والجزائري رأسا على عقب.

كان أوّل ظهور للفيروس في شهر ديسمبر من سنة 2019 في مدينة ووهان الصينية، وانتشر بشكل سريع إلى كلّ أنحاء العالم، حيث تم الإعلان من طرف منظمة الصحة العالمية رسميا في 30 يناير2020 بأنّ تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول هذا التفشي إلى جائحة يوم 11 مارس من السنة نفسها.

سجلت الجزائر أوّل إصابة بهذا الفيروس يوم 25 فبراير 2020، ليرتفع العدد بشكل متواصل منذ ذلك التاريخ إلى غاية تاريخ كتابة هذه الأسطر، ممّا استدعى التدخل المستعجل للحكومة شأنها شأن باقي دول العالم لاتخاذ العديد من

الإجراءات الاحترازية الصارمة للحد من انتشار العدوى كإغلاق الأماكن العمومية، توقيف الدراسة في كلّ الأطوار، فرض الحجر المنزلي، تعليق العديد من الأنشطة الاقتصادية، توقيف حركة التنقل بين الدول، وحتى الولايات، وضع 50% من عمال القطاع العام والخاص في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر ...

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف كان تأثير فيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ويندرج في ظل هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

-هل تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمختلف الإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشار الوباء؟

-ما مدى تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد وما مدى انعكاس ذلك على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-ما العبر التي أخذتها الجزائر من تجربة الوباء والتي يمكن الارتكاز عليها مستقبلا من أجل بناء اقتصاد جديد ما بعد الكورونا؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة أولية للأسئلة السابقة الذكر نضع الفرضيات التالية:

-نعم، تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمختلف الإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشار الوباء؛

- يؤثر فيروس كورونا تأثيرا سلبيا على الاقتصاد وهو ما ينعكس سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-هناك الكثير من الإيجابيات التي أسفرت عن فيروس كورونا في الجزائر، والتي يجب النظر فيها ودعمها مستقبلا لبناء اقتصاد جديد ما بعد الكورونا.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث من كونه يعالج موضوعا جديدا ألا وهو فيروس كورونا، كما يكتسب الموضوع أهميته من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر محرك الاقتصاد، وأهمية التفكير في وضع الأسس السليمة للاقتصاد ما بعد الأزمة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على فيروس كورونا وتطوره في الجزائر، وكذا التعرف على مدى تأثيره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأثيره على الاقتصاد من جهة ومن خلال تأثير الإجراءات الاحترازية المطبقة للحد من انتشاره من جهة أخرى، وما هي الدروس التي ينبغي لنا أن نخرج بها من هذه الأزمة لتكون نقطة الانطلاق لاقتصاد جديد أفضل.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل النصوص ووصف المعطيات والاستشهاد بالدراسات السابقة والبيانات.

هيكلة الدراسة:

للوصول إلى الأهداف المنشودة تم تقسيم الدراسة إلى محورين، تطرقنا في الأول منهما إلى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم الخصائص التي تُميّزها، وكذا فيروس كورونا وواقعه في الجزائر، أمّا المحور الثاني فخصصناه لعرض مختلف الآثار السلبية والإيجابية لفيروس كورونا على هذا النوع من المؤسسات.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيروس كورونا.

سنحاول من خلال هذا المحور استعراض تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري، مع توضيح تقسيم هذه المؤسسات عبر مختلف قطاعات النشاط، وكذا الخصائص التي تتميّز بها، إضافة إلى إلقاء نظرة حول معنى فيروس كورونا وواقعه في الجزائر.

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري، والخصائص التي تميزها عن تلك الكبيرة والتي جعلت منها محركا للاقتصاد.

1.1 . تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إنّ إيجاد تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة يبقى أمرا مستحيلا وذلك يعود إلى العديد من العوامل الاقتصادية، التقنية والسياسية، كما أنّ تعريفاتها تستند إلى العديد من المعايير التي تختلف من دولة لأخرى ومن نشاط لآخر ومن صناعة لأخرى، ولذلك سوف نقتصر فيما يلي على التعريف القانوني لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

كانت أوّل محاولة رسمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والذي عرفها حسب المادة الرابعة منه بأنّها:"مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) د.ج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دج، بحيث يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية. (الجريدة الرسمية العدد 77، 2001)

حيث يقصد في ظل هذا القانون بالمصطلحات التالية:

الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أمّا العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي؛ إذ إنّ السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشرة (12) شهرا.

المؤسسة المستقلة: كلّ مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمّ التفريق في هذا القانون ما بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة المصغرة كالتالي:

- **المادة الخامسة:** عرّفت المؤسسة المتوسطة بأنّها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون وملياري (2) د.ج، أو

أن تكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون د.ج.

- **المادة السادسة:** عرّفت المؤسسة الصغيرة بأنّها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون د.ج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون د.ج.
- **المادة السابعة:** عرّفت المؤسسة المصغرة بأنّها كلّ مؤسسة تشغل من عاملا إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون د.ج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين د.ج.

1 . 2 . أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تتمثل أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي تدخل في إحصاء مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي: (bulletin d'information statistique de l'entreprise, 2020)

المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص، وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وصلت نسبتها إلى 99.98 % من مجموع المؤسسات وذلك إلى غاية نهاية سنة 2019، وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية كما يلي:

مؤسسة أشخاص معنوية: هي مجموعة من الأفراد الذين يشكلون شركة، جمعية، مؤسسة، أو أخرى، حيث يتمتعون بالشخصية القانونية والملكية الجماعية، حيث يمثل هذا النوع من المؤسسات نسبة 56.25%، يحتل فيها قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 54.67%، يليه قطاع البناء والتهيئة العمرانية بنسبة 28.32%، ليأتي قطاع الصناعات المصنعة في المرتبة الثالثة بنسبة 15.44%، أمّا قطاعا الزراعة والمحروقات فيحتلان آخر مرتبة بنسبة 1.11 %و0.46 % على التوالي.

مؤسسة أشخاص طبيعية: الشخص الطبيعي حسب القانون هو أيّ فرد بشري تمنح له الشخصية القانونية وحق/ التمتع بممارسة نشاط مهني معين،

يشكل هذا النوع من المؤسسات 43.73 % من مجموع المؤسسات، وينقسم إلى قسمين: أصحاب المهن الحرة، والصناعة التقليدية.

-**المهن الحرة:** وتتميز بالاستقلالية وهو ما يفسر كلمة"حرّة" حيث يمارس الفرد نشاطه بكلّ حرية دون أيّ وجه تعاقد، ودون لجوئه إلى شخص آخر من أجل ذلك، ويشكل هذا القطاع نسبة 20.72 % من مجموع المؤسسات ذات الطابع الطبيعي، حيث تنشط فيها المستثمرات الفلاحية بنسبة 68.65%، يليها القطاع الصحي بنسبة 20.51%، ثم قطاع العدل بنسبة 10.85%.

-**الصناعات التقليدية:** وهي كلّ مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي، وتكتسي طابعا مهنيا أو تسمح بنقل مهارة عريقة، وقد حدث تعديل وزاري، فانتقلت هذه المؤسسات إلى وزارة السياحة، ويشكل هذا القطاع نسبة 23.01 % من مجموع المؤسسات ذات الطابع الطبيعي.

المؤسسات العامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة، وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت إلى غاية نهاية سنة 2019 ما يعادل 0.02 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلاّ أنّها تنشط في جميع القطاعات: الزراعة (38.68%)، الصناعة (29.63%)، الخدمات (24.69%)، البناء والتهيئة العمرانية (6.17%)، المناجم والمحاجر (0.82 %).

1. 3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمات:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا للاقتصاد، فهي السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية بدون منازع، وهو ما يفسر انتشارها في أغلب اقتصاديات العالم؛ إذ إنّها تشكل ما يفوق 90 % من النسيج الاقتصادي.

يعود الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات إلى إثبات المؤسسات الكبيرة الحجم محدوديتها عبر الزمن، إذ أصبح كبر حجمها يشكل عائقا أمام تسييرها بسبب تعقد هيكلها التنظيمي وصعوبة اتخاذها لقرارات صائبة في الوقت المناسب، ممّا يفقدها في الكثير من الأحيان فرصا سوقية لا تُعوّض، إضافة إلى صعوبة تأقلمها السريع مع الصدمات أو الأزمات الاقتصادية، فإفلاسها قد يُكلّف الاقتصاد خسائر جمة.

لأجل ما سبق أدركت العديد من دول العالم أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تتميز به هذه الأخيرة من خصائص جعلتها تحتل الصدارة، حيث يمثل صغر حجمها وقلة رأسمالها أهم المميزات المنسوبة لها، والتي على أساسها تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يلي:

- سهولة إنشائها والانخفاض النسبي للتكاليف التأسيسية بها، وسهولة دراسة الجدوى الاقتصادية لإقامتها وإعداد مخططاتها، إلى جانب قصر الفترة اللازمة لتشغيلها التجريبي، يعطيها فرصة حرية وسهولة اختيار النشاط وإبراز القدرات الذاتية لمسيريها على تعبئة المدخرات الخاصة. (سليمان و عواطف، 2011)، إضافة إلى سهولة حصولها على التمويل اللاّزم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي، وهذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى. (مباركي ، 1999) إضافة إلى تكيفها السريع مع الأوضاع الاقتصادية، المحلية والوطنية وقدرة الاستجابة لمتطلبات محيطها.
- سرعة انتشارها عبر مناطق مختلفة، ممّا يضمن التوازن الجهوي بين المناطق.
- مرونة هيكلها التنظيمي والإشراف المباشر على العمل من طرف مالكها، يؤدي حتما إلى السرعة والدقة والمرونة في اتخاذ القرارات وبالتالي عدم تضييع العديد من فرص الربح في السوق، والتأقلم مع تغيرات المحيط.
- سهولة دخولها وخروجها من السوق دون أن يسبب ذلك أزمات مالية للاقتصاد.

2. فيروس كورونا:

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى التعرف على فيروس كورونا ونشأته وواقع انتقاله إلى الجزائر وانتشاره.

1.2. تعريف فيروس كورونا:

يعرف فيروس كورونا (COVID-19) بأنّه: فيروس حاد وشديد يلازم ويصيب الجهاز التنفسي ويكون على شكل كريات مستديرة أو بيضاوية ومتعدد الأشكال في كثير من الأحيان على مستوى الرئتين. ينتقل بشكل أساسي عن طريق القطرات

والاتصال، كذلك عن طريق الانتقال الجوي عندما يتعرض الناس لفترات طويلة لتركيزات عالية في الأماكن المغلقة نسبيا. (زيادي و بن جروة ، 2020)

ظهر فيروس كورونا لأوّل مرة في شهر ديسمبر من سنة 2019 في مدينة ووهان الصينية، حيث تتمثل أعراضه في الحمى والإرهاق والسعال الجاف، وقد تصل لدى بعض المرضى، وخاصة كبار السن منهم، أو ذوو الأمراض المزمنة، إلى حالات ضيق تنفس شديد تستدعي وضعهم تحت الرعاية الطبية المستعجلة ووصلهم بأجهزة التنفس الاصطناعي.

2.2. فيروس كورونا في الجزائر:

كان أوّل ظهور للفيروس في شهر ديسمبر من سنة 2019 في مدينة ووهان الصينية، وانتشر بشكل سريع إلى كل أنحاء العالم، حيث تم الإعلان من طرف منظمة الصحة العالمية رسميا في 30 يناير2020 بأنّ تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة يوم 11 مارس من نفس السنة.

إنّ الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم اكتشفت أوّل حالة إصابة بالفيروس في 25 فبراير2020 لدى رجل إيطالي الجنسية وصل إلى الجزائر في 17 فبراير، وقامت الجزائر بترحيله في 28 فبراير من مطار حاسي مسعود الدولي في رحلة خاصة بعد أن تعرض للحجر الصحي حتى تلك الفترة. (ويكيبيديا، 2020)

انتشر الفيروس بشكل سريع في الجزائر بداية من ولاية البليدة (التي طبق عليها الحجر الكلي في 23 مارس 2020 بحكم أنّها بؤرة الوباء)، إلى أن وصل إلى كلّ ولايات الجزائر، حيث وصل عدد المصابين إلى غاية 27 نوفمبر 2020 إلى 80.168 حالة، من بينهم 51.946 حالة شفاء، و2372 حالة وفاة.

قامت الجزائر في شهر جوان من سنة 2020 بتخفيف الحجر المنزلي على العديد من الولايات كلّ حسب الحالة الوبائية التي تسودها، كما سمحت للعديد من النشاطات الاقتصادية باستئناف نشاطها، وألغت إجراء وضع 50 % من العمال في عطلة مدفوعة الأجر، وذلك نظرا لاستقرار الوضع الصحي في البلاد، إلاّ أنّه سرعان ما تفاقم الوضع من جديد وارتفعت عدد الإصابات بشكل غير معهود ممّا اضطر الحكومة إلى معاودة فرض إجراءات احترازية جديدة للحد من انتشار

الوباء، كالحجر المنزلي الجزئي على بعض الولايات، تحديد أوقات معينة لفتح بعض المحلات التجارية، إجبارية وضع الكمامات... والتي ما زالت سارية المفعول إلى غاية يومنا هذا.

المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة فيروس كورونا

بعد تطرقنا في المحور الأول إلى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتقسيمها عبر فروع النشاط، وكذا مختلف الخصائص التي تتميز بها والتي جعلت منها أفضل الوسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتصدي للأزمات والصدمات الخارجية، بالإضافة إلى إلقاء نظرة موجزة على فيروس كورونا وواقعه في الجزائر، سوف نتطرق في هذا المحور إلى مدى تأثير هذا الوباء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال استعراض مختلف الإجراءات الاحترازية الموضوعة من طرف الحكومة للحد من انتشار الوباء، بالتركيز على تلك التي كان لها تأثير مباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تأثير الفيروس على هذا النوع من المؤسسات من خلال تأثيره على الاقتصاد.

كما سنحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على بعض إيجابيات هذه الأزمة الصحية في المدى القريب والمدى البعيد.

1. الإجراءات الاحترازية وأثرها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سارعت الجزائر على غرار باقي دول العالم إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحد من انتشار فيروس كورونا، حيث تمّ إصدار العديد من القرارات عن المجلس الأعلى للأمن، إلى جانب التوقيع على عدّة مراسيم تنفيذية، وفرض تعليمات خاصة بكلّ قطاع حسب خصوصيته.

على الرغم من أنّ التدابير السابقة الذكر كانت تهدف إلى ضمان الصحة العامة للشعب، إلاّ أنّ تأثيرها على الاقتصاد بصفة عامة وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة كان سلبيا، ومن أهم الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد حسب ما جاء في القوانين التشريعية ما يلي:

1 . 1 . الجريدة الرسمية العدد 15:

تضمّن المرسوم التنفيذي رقم 20-69 من الجريدة الرسمية العدد 15 الصادرة في 21 مارس 2020 العديد من التدابير للوقاية من فيروس كورونا؛ حيث تمثلت تلك التي أثرت على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

تعليق عدّة نشاطات اقتصادية، حيث حدد في المادة الثالثة منه النشاطات التي يمسها هذا القرار والمتمثلة في: (المرسوم التنفيذي 20-69، 2020)

-الخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية؛

النقل البري في كلّ الاتجاهات: الحضري وشبه الحضري وبين البلديات وبين الولايات؛

-نقل المسافرين بالسكك الحديدية-النقل الموجه: المترو، والتراموا، والنقل بالمصاعد الهوائية؛

-النقل الجماعي بسيارات الأجرة، حيث يستثنى من هذا الإجراء نشاط نقل المستخدمين.

أمّا المادّة الخامسة(5) فحددت غلق محلات بيع المشروبات، مؤسسات وفضاء التّرفيه والتسلية والعروض والمطاعم، باستثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل إلى المنازل وذلك في المدن الكبرى.

تقرّر من خلال المادة السادسة من هذا المرسوم وضع 50 % على الأقل من مستخدمي كلّ مؤسسة وإدارة عمومية في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر.

نصت المادة الثامنة على ضرورة منح الأولوية في العطل الاستثنائية للنساء الحوامل والنساء المتكفلات بتربية أبنائهن الصغار، وللأشخاص المصابين بأمراض مزمنة.

يعتبر هذا الإجراء من بين أكثر الإجراءات التي وقفت نشاط الكثير من المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، مثل دور الحضانة، المدارس الخاصة،... ممّا أدى إلى تسريح العمال بدون أجور، لفترة فاقت الثلاثة أشهر، ممّا زاد من نسبة البطالة وساءت الحالة المادية للطبقة المتوسطة والكادحة على حد سواء.

كما عانت مؤسسات أخرى من ارتفاع تكاليف العطل المدفوعة الأجر بالنسبة للفئات المذكورة أعلاه، ممّا أرغمها على تحمل نفقات تشغيلية دون القدرة على الحصول على إيرادات تغطيها.

إضافة إلى ما سبق، فإنّ إجراء توقيف النقل البري الحضري وغير الحضري، أسهم هو الآخر في إعاقة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح لزاما على المؤسسات توفير ترخيص لعمالها الذين لديهم سيارات خاصة للتنقل خارج فترة الحجر، مع توفير النقل لباقي العمال، وهو ما يعتبر تكلفة إضافية على المؤسسة لا تستطيع في أغلب الأحيان تحملها نظرا لقلة رأسمالها. (kirouani, 2020)

إيقاف جميع الرحلات الجوية والبحرية بين الجزائر ودول العالم، ممّا يؤثر حتما على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك الخاصة بوكالات السفر، قطاع الفندقة والسياحة، مؤسسات الاستيراد والتصدير والتي شُلّت حركتها نتيجة هذا القرار، إضافة إلى تعليق جميع الرحلات الداخلية الجوية لشركة الخطوط الجوية الجزائرية وشركة طيران الطاسيلي وذلك ابتداء من 22 مارس2020 ؛ (ويكيبيديا، 2020)

1 . 2 . الجريدة الرسمية العدد 16:

تكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم السابق، تمّ إصدار بيان خاص بنتائج اجتماع المجلس الأعلى للأمن المخصص لدراسة ومتابعة تطور وباء فيروس كورونا في البلاد، والذي ترأسه رئيس الجمهورية في 23 مارس 2020، حيث تضمن ما يلي: (المرسوم التنفيذي 20-70، 2020)

-تطبيق إجراء الحجر الصحي، والذي كان كاملا على ولاية البليدة، وجزئيا على باقي ولايات الوطن حسب معطيات الإصابة بهذا الوباء في كلّ ولاية، وبالرغم من أنّ الحكومة قامت بتخفيف هذا الإجراء تدريجيا ابتداء من 28 مايو مع تحسن الوضع الصحي في البلاد وانخفاض أعداد المصابين، إلاّ أنّه ومع تدهور الوضع من جديد اضطرت الحكومة إلى إعادة فرض الحجر المنزلي على العديد من الولايات، وهو ما يؤثر سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجد صعوبة في

تعديل أوقات العمل بما يتناسب مع مواقيت الحجر، وخاصة في الولايات المتضررة من الفيروس.

-قرار بغلق كلي للمقاهي والمطاعم والمحلات، باستثناء محلات المواد الغذائية (المخابز والملبنات والبقالات ومحلات الخضر والفواكه)، وأي مخالف لهذا الإجراء تسحب منه رخصته وسيوضع في قائمة سوداء، كما لن يحصل بعدها على أيّ رخصة استغلال، أمّا بخصوص التجار الآخرين، فيتعلق الأمر بغلق المحل مع سحب السجل التجاري ومنعهم نهائيا من مزاولة النشاط.

-غلق قاعات الحفلات والاحتفالات والأعراس العائلية وغيرها، وكلّ مخالف لذلك سيتعرض في حال تكرار المخالفة، إلى التوقيف وفرض عقوبة بسبب تعريض الآخرين للخطر، مع منع تنقل سيارات الأجرة عبر كامل التراب الوطني.

-تمديد تطبيق إجراء تسريح 50 بالمائة من العمال إلى كامل القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، بحيث ستتم دراسة الخسائر المنجرة عن هذا الإجراء لتتكفل بها الدولة في وقت لاحق؛

رغم أنّ هذه الإجراءات كانت ترمي للصالح العام وتهدف لحماية الشعب من العدوى وانتشار المرض إلاّ أنّها رفعت بشكل كبير من البطالة، والفقر، وكانت سببا في توقف نشاط الكثير من المؤسسات، خاصة وأنّ قطاع الخدمات كما أشرنا إليه سابقا يشكل نسبة 54.67% من تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إنّ إجراء تسريح 50 % من العمال أثر على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر، حيث تقلص حجم الإنتاج بها ممّا أدى إلى انخفاض المردودية الاقتصادية لهذا القطاع، وبما أنّ هذا الإجراء مسّ قطاعات أخرى كالبنوك، فإنّ هذه الأخيرة أصبحت تعمل في ظل الجائحة بعدد محدود من العمال ممّا انعكس سلبا على عمليات دراسة ملفات القروض الخاصة بالاستثمار والاستغلال، وتوقفت كنتيجة لذلك العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن النشاط، وتأخرت أخرى عن الإنشاء.

2. آثار فيروس كورونا على الاقتصاد وانعكاساته على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد كان لفيروس كورونا تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، ممّا انعكس سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في النقاط الموالية:

في ظل انتشار الوباء فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة بسبب تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية (كرامة، رحال، و خبيزة ، 2020)، حيث قدرت عائدات المحروقات إلى غاية نهاية فبراير 2020 بـ5مليارات دولار فقط، بينما كان متوقعا أن تصل إلى 6 مليارات دولار (لعبيدي و دوش، 2020)، كما يتوقع البنك الدولي ارتفاع العجز المالي إلى حوالي 16.3% من الناتج المحلي الإجمالي الذي من الممكن أن ينكمش إلى نسبة % 3 تماشيا مع انكماش الاستهلاك الخاص والاستثمار جراء تقييد الحركة والتجمعات (بن عودة، 2020)، كلّ هذا كان له تأثير سلبي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تواجه صعوبات مضاعفة فيما يتعلق بسياسة الاقتراض من البنوك سواء تعلق الأمر بقروض الاستغلال أو الاستثمار.

إنّ أزمة كورونا فرضت على مجلس الوزراء اتخاذ قرار بتخفيض فاتورة الاستيراد من 41 مليار دولار إلى 31 مليار دولار، ممّا سيؤثر في المدى الطويل على الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستعاني من نقص المواد الأولية المستوردة، وهو ما سيؤدي إلى تخفيض إنتاجها وبالتالي تسريح جزء من اليد العاملة. (بن عديدة ، 2020).

إضافة إلى ما سبق فإنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثرت بتغير سلوك المستهلك خلال فترة الجائحة، إذ أصبح هذا الأخير أكثر تركيزا على المواد الغذائية، المعقمات الصحية والمواد الطبية وذلك نظرا لخوفه من ندرة الموارد مع استمرار الأزمة من جهة، وبسبب تراجع المداخيل بشكل محسوس وما نتج عنها من التخلي على السلع الكمالية من جهة أخرى، (يحياوي، 2020) وهو ما أثر سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم تتوقف عن النشاط والتي تعمل في قطاعات غير استهلاكية، كالملابس، الأحذية، مستحضرات التجميل...

كان للمؤسسات الناشطة في قطاع إنتاج المواد الغذائية، والطبية، ومواد التعقيم الفرصة الأكبر للاستمرار والبقاء في ظل الأزمة. أمّا باقي القطاعات فقد واجهت العديد من المشاكل والعوائق التي حالت في الكثير من الأحيان دون بقائها، وهو ما أثبتته دراسة قيرواني إلياس التي عالجت إشكالية تأثير فيروس كورونا على عينة تتكون من 32 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشطة في ولاية بجاية، حيث تمّ ترتيب هذه المؤسسات تبعا لدرجة تأثرها بالفيروس كالتالي:(kirouani, 2020)

المؤسسات التي تعمل في قطاع نقل المسافرين، المطاعم، الفندقة، المقاهي، وكالات السفر، قاعات الحفلات وقاعات الرياضة كانت الأشد تأثرا بالأزمة نظرا لتوقيفها المؤقت من طرف الحكومة؛

المؤسسات التي تعمل في قطاع البناء ونقل البضائع كانت أقل تأثرا مقارنة بسابقتها، وذلك لأنّها استمرت في النشاط إلاّ أنّ رقم أعمالها انخفض بشدة، نتيجة انخفاض الطلب في السوق من جهة، وضرورة احترامها للإجراءات الاحترازية (تخفيض ساعات العمل، والعمال، عدم توفر النقل...) من جهة أخرى؛

المؤسسات التي تعمل في قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية تأثرت هي الأخرى بالإجراءات الاحترازية المفروضة، إلاّ أنّ ارتفاع الطلب في السوق على السلع الغذائية لم يكلفها خسائرا.

3. التأثير الإيجابي لفيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم أنّ فيروس كورونا تسبب في خسائر اقتصادية وخيمة في كل دول العالم دون استثناء، وكان تأثيره مضاعفا في الدول النامية على غرار الجزائر، وعلى الرغم من أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت من بين أكثر القطاعات تضررا، بحكم أنّها تمثل ما يفوق 90 %من النسيج الاقتصادي إلاّ أنّه وبموجب قانون الفرصة البديلة يمكن أن نذكر العديد من الإيجابيات التي رافقت هذه الأزمة سواء في المدى القريب أو البعيد كما يلي:

3 .1. في المدى القريب:

في ظل انتشار وباء كورونا استطاعت العديد من المؤسسات الصمود والاستمرار في السوق وذلك باستغلالها فرصة ندرة الموارد الطبية، حيث لجأت مؤسسات صنع الألبسة إلى خياطة الكمامات الطبية والملابس الخاصة بالطاقم

الطبي، وغيّرت مؤسسات أخرى مختصة في الصناعات الثقيلة من نشاطها لتتخصص في صناعة العتاد الطبي كأجهزة التنفس الاصطناعي، وأجهزة قياس الحرارة، كما ركزت مؤسسات أخرى خاصة بصنع المعقمات على إنتاج المواد الأكثر طلبا من طرف المستهلكين كماء الجافيل، والصابون السائل لليدين.

من هنا تبرز لنا أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها قادرة على التأقلم بشكل أسرع مع الأزمات والصدمات الاقتصادية المفاجئة، بخلاف المؤسسات الكبيرة التي تتعرض في مثل هذه الحالات إلى الإفلاس وينتج عنها خسائر اقتصادية بالغة الخطورة.

استطاعت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الجائحة من الرفع من حجم إنتاجها تماشيا مع ارتفاع الطلب في السوق على السلع الاستهلاكية، عن طريق زيادة معدل استخدام الطاقة الإنتاجية للآلات، وهذا ما يثبت أنّ الأزمة فرضت على المؤسسات البحث عن إستراتيجية للصمود والبقاء في السوق وفي الوقت نفسه تحقيق المردودية المرجوة منها، وهو ما أشارت إليه دراسة ليراري وحمداوي التي مست مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة، والتي خلصت إلى نتيجة مفادها أنّه رغم توقف نشاط العديد من المؤسسات محل الدراسة، إلاّ أنّ هناك مؤسسات أخرى ضاعفت من طاقتها الإنتاجية فيما يتعلق بالسلع الأكثر طلبا، على غرار مؤسسة عمر بن عمر التي رفعت من إنتاج مادة السميد بمعدل 100 % وخفضت من مادة الفرينة التي انخفض الطلب عليها نتيجة توقف نشاط محلات صنع الحلويات. (lerari & hamdaoui, 2020)

كما اتجهت العديد من المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في ظل الجائحة إلى استعمال التجارة الإلكترونية كوسيلة لترويج وبيع منتجاتها من خلال الإعلانات المكثفة في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي مع خدمة التوصيل للمنزل، بينما كانت التجارة الإلكترونية في الجزائر قبل الوباء محدودة على بعض المؤسسات المعروفة والمحلات التجارية الكبيرة فقط.

استعملت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الجائحة أسلوب العمل عن بعد لتفادي انتشار الوباء في وسط العمال من جهة، ولضمان

استمرار نشاطها في ظل إجراء تسريح 50% من عمالها، وهو ما نصت عليه المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 20-69 إذ يمكن أن تتخذ المؤسسات والإدارات العمومية إجراء العمل عن بعد في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، إلاّ أنّه في غياب إطار تنظيمي لكيفية ممارسة العمل عن بعد أثيرت العديد من الإشكاليات، حالت دون التوسع في تطبيقه بشكل كبير. (بلميهوب ، 2020)

من بين إيجابيات الأزمة الصحية التي اجتاحت الجزائر انتشارُ ثقافة استعمال تكنولوجيات الاتصال عن بعد وخاصة فيما يتعلق بالتعاملات مع البنوك ومراكز البريد ومختلف الإدارات، وهو ما يسمح بتخفيض الضغط على هذه القطاعات، وتقليص فترات تقديم الخدمات، وكلّ ذلك يصب في صالح الاقتصاد والاستثمار.

2.3. في المدى البعيد:

تسبب فيروس كورونا في انخفاض عائدات المحروقات في الجزائر بما يعادل مليار (1) دولار، وهو ما سيسبب أزمة كبيرة وعجزا ماليا كبيرا، إلاّ أنّ ذلك يمكن أن يتحول إلى فرصة حقيقية من أجل إعادة النظر في نموذج اقتصادي لطالما ارتكز على المداخيل النفطية كوسيلة لمعالجة الاختلالات، ومحاولة بناء اقتصاد جديد يرتكز على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، لضمان تنوع مصادر الدخل، وحماية الاقتصاد الوطني من التبعية النفطية والعيش بكرامة. (بن عديدة ، 2020) كالاستثمار في الطاقات المتجددة، الزراعة السياحة ... (guembour & raki, 2020)، ممّا سيسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في مجالي الغذاء والصحة سواء بالاهتمام بالكوادر البشرية أو تطوير الصناعات الدوائية والغذائية. (الهرش، 2020)

ربما قد تكون جائحة كورونا درسا تستفيد منه الحكومة والمؤسسات والشعب كافة في التخلص من الممارسات السيئة كالاستهلاك غير العقلاني، والاستعمال المفرط للموارد والثروات الطبيعية، وكذا الالتزام بإجراءات التعقيم ونظافة المحيط، وتبني المؤسسات مبادئ المسؤولية الاجتماعية كجزء من نشاطاتها واهتماماتها.

أدركت الجزائر خلال فترة كورونا مدى أهمية الاستعمال العقلاني لوسائل الإعلام الالكتروني في نشر الوعي في أوساط الشعب، والتعليم عن بعد، والتجارة الإلكترونية وغيرها من الأعمال التي تساهم في تحقيق تنمية البلاد.

الخاتمة:

اتخذت الحكومة الجزائرية وعلى غرار باقي دول العالم العديد من الإجراءات الاحترازية لتفادي انتشار وباء كورونا، فعلقت الرحلات الجوية والبرية بين البلدان وبين الولايات، وأوقفت الدراسة في كلّ الأطوار، وكذا العديد من النشاطات الاقتصادية، ووضعت 50 %من العمال في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر...

أثرت الإجراءات السابقة الذكر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب متفاوتة حسب نوع النشاط، والاستراتيجية المتبعة من طرف كلّ مؤسسة؛ حيث كان الحظ الأوفر للمؤسسات الناشطة في قطاع الزراعة، الصناعة الغذائية، المعقمات، والمعدات الطبية وشبه الطبية، أمّا باقي المؤسسات فنجد أنّ بعضها لجأ إلى استراتيجية تغيير النشاط والتوجه نحو السلع الأكثر طلبا من طرف المستهلك خلال الجائحة، أمّا البعض الآخر والذي يعتبر الأكثر نسبة فقد كان للإجراءات السابقة الذكر آثار سلبية عليها تراوحت ما بين انخفاض مردوديتها وتفاقم مشاكلها المالية وبين توقفها النهائي عن النشاط، وهو ما يثبت الفرضية الأولى من الدراسة التي أكدت أنّ الإجراءات الاحترازية أثرت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-أثر فيروس كورونا على العديد من المؤشرات الاقتصادية، حيث تهاوت عائدات المحروقات وانخفضت الاحتياطات المالية للبنوك، وتغيّر النمط الاستهلاكي للأفراد، وكلّ ذلك انعكس سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفاقم وضعها المالي بشكل كبير، وهو ما جعلها غير قادرة على الصمود في وجه الأزمة، حيث تؤكد لنا هذه النتيجة صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أنّ فيروس كورونا يؤثر سلبا على الاقتصاد وهو ما ينعكس سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رغم التأثيرات السابقة الذكر لفيروس كورونا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي كانت أغلبها سلبية، إلاّ أنّ هناك بعض الآثار الإيجابية لهذه

الجائحة على المدى القريب والبعيد، حيث سمحت الأزمة بتبني ثقافات عديدة في المؤسسات الاقتصادية وفي المجتمع الجزائري بصفة عامة كاستعمال التكنولوجيات الحديثة في العمل عن بعد، التجارة الإلكترونية، التسويق الالكتروني، التعامل البنكي والمصرفي عن بعد، إضافة إلى التعرف على ضرورة العقلانية في استغلال الموارد، والتقشف.

-يمكن للأزمة أن تكون فرصة حقيقية أمام الجزائر من أجل محاولة بناء اقتصاد جديد ما بعد الكورونا يرتكز على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، لضمان تنوع مصادر الدخل، وحماية الاقتصاد الوطني من التبعية النفطية، من خلال التركيز على الإنتاج الغذائي لتوفير مخزون كافٍ لعدة أشهر أو سنوات، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أنّ هناك الكثير من الإيجابيات التي أسفرت عن فيروس كورونا في الجزائر، والتي يجب النظر فيها ودعمها مستقبلا لبناء اقتصاد جديد ما بعد الأزمة.

من خلال النتائج السابقة الذكر يمكننا اقتراح التوصيات الآتية:

- ضرورة تحسين البنى التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال بما يتوافق ومتطلبات العصر.

- إعطاء فرصة أخرى للمؤسسات التي فشلت في ظل الأزمة لإعادة بعث نشاطها من جديد من خلال تأجيل تحصيل المستحقات المالية للبنوك لدى المؤسسات لفترة أطول، مع إعفائها من تسديد الفوائد.

- السعي نحو نشر ثقافة التعاون ما بين المؤسسات لتبادل الخبرات والتعاون لتقاسم المخاطر والتخفيف منها.

- تقديم مساعدات من طرف الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل إعفاءات وتسهيلات جبائية، لتسديد أجور العمال.

المراجع:

- bulletin d'information statistique de l'entreprise. (2020). donné de l'année 2019. algerie: Ministère de l'Industrie et des Mines.

- GUEMBOUR, a., & RAKI, n. (2020). The impact of coronavirus (Covid-19) on world's economy - Algeria study case-. Economic and Management Research Journal, 14(3),Algeria.

- KIROUANI, l. (2020, septembre). la pandémie de COVID-19 et les PME. journal of economics and management, 20(special), Algerie.

- LERARI, l., & HAMDAOUI, o. (2020). Impact du Covid 19 et management pour les PME algériennes Cas de quelques PME de la wilaya de Guelma. Revue des Etudes Economiques, 22(1), Algerie.

-أحمد فارس الهرش. (2020). أزمة الاغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19. مجلة بحوث الادارةوالاقتصاد، 2(2)، 117-137.

-الجريدة الرسمية العدد 77. (15 ديسمبر, 2001). القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. المرسوم التشريعي رقم 18/01 المؤرخ في:2001/12/12(77)، الجزائر.

-المرسوم التنفيذي 20-69. (21 مارس, 2020). تدابير الوقاية من وباء فيروس كورونا كوفيد - 19 ومكافحته. الجريدة الرسمية العدد 15، 5(3)، 718-731. الجزائر.

-المرسوم التنفيذي 20-70. (24 مارس, 2020). الجريدة الرسمية العدد 16. تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحنه. الجزائر.

-عبد الناصر بلميهوب . (أوت, 2020). حول إمكانية انسحاب العامل من مكان العمل بسبب فيروس كوفيد - 19. مجلة قانون العمل والتشغيل، 5(2)، الجزائر.

-لخضر يحياوي. (2020). اثر الوباء كورونا على سلوك المستهلك دراسة تحليلية لأراء عينة من المستهلكين في ولاية عين تموشنت. محلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 04(02)، أدرار، الجزائر.

-محمد الهادي مباركي . (1999). المؤسسة الصغيرة، المفهوم و الدور المرتقب. مجلة العلوم الاقتصادية، (11)، الجزائر.

-مروة كرامة، فاطمة رحال، و انفال حدة خبيزة . (جوان, 2020). تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا. مجلة التمكين الاجتماعي، 2(2)، الجزائر.

-ناصر سليمان ، و محسن عواطف. (24/23 أفريل, 2011). الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل. تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، 06. غرداية- الجزائر.

-نبيل بن عديدة . (أوت, 2020). انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد -19) على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة قانون العمل والتشغيل، 5(2)، الجزائر.

-وليد زيادي ، و حكيم بن جروة . (2020). تقييم أداء الخدمات العمومية في ظل وباء كورونا المستجد (كوفيد 19) حالة بريد الجزائر -وحدة ورقلة. مجلة التمكين الاجتماعي، 2(2)، الجزائر.

-ويكيبيديا. (09 نوفمبر, 2020)، جائحة فيروس كورونا في الجزائر، من https://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ الاسترداد 22 نوفمبر, 2020.

-يوسف بن عودة. (أوت, 2020). انعكاسات فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد والعمالة في العالم. مجلة قانون العمل والتشغيل، 5 (2) ، الجزائر.

واقع التجارة الاجتماعية واستقطابها للمستهلك الجزائري في ظل كوفيد 19 دراسة حالة المواقع jumia.dz، haylla.com وouedkniss.com

د. سعاد بوفروخ
جامعة باتنة 1، الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية
souad.boufroukh@univ-batna.dz
د. زهية بوتغرين
جامعة باتنة، الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية
zahiabouteghrine@gmail.com

ملخص الدراسة:

جعل التباعد الاجتماعي والحجر الصحي الأفراد يقضون معظم أوقاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي لأغراض متعددة منها البيع أو الشراء من خلالها.

لم يختلف حال الجزائر عن بقية دول العالم فيما يخص إجراءات بروتوكول كوفيد19 للحد من انتشار الجائحة ما دفع الكثيرين إلى استغلال وسائل التواصل الاجتماعي للتسوق والتسويق نظرا لسهولة وسرعة صنع المحتوى عبر منصاتها.

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على نوع جديد من التجارة الإلكترونية أرضيتها وسائل التواصل الاجتماعي والوقوف على مدى تطور هذه التجارة خلال جائحة كوفيد19 في العالم من خلال دراسة تطور عدد مستخدمي هذه المنصات من طرف العملاء ومن طرف المسوقين خلال الجائحة، أما فيما يخص حالة الجزائر تم اختيار ثلاثة مواقع تجارة إلكترونية هي موقع jumia.dz، haylla.com وouedkniss.com وتتبع مصادر حركة الويب إليهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومعرفة أي المنصات التي ينبغي على المؤسسات تركيز استراتيجيتهم التسويقية عليها. توصلت الدراسة إلى أن التجارة الاجتماعية شهدت انتشارا واسعا خلال الجائحة كوفيد 19، فيما يخص المواقع محل الدراسة فقد تم التوصل إلى أن موقع jumia.dz وouedkniss.com يعتمدان في تجارتهما

الإلكترونية على مواقعهما المباشرة أو عن طريق البحث في Google وبنسبة أقل على التجارة الاجتماعية، أما موقع haylla.com يعتمد على التجارة الاجتماعية للترويج لاستراتيجيته التسويقية.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الإلكترونية، التجارة الاجتماعية، وسائل التواصل الاجتماعي.

مقدمة:

مع ظهور شبكات التواصل الاجتماعي تطورت التجارة الإلكترونية وانبثق عنها ما يسمى بالتجارة الاجتماعية والويب 2.0 وهو الميلاد الرسمي لما يسمى شبكات التواصل الاجتماعي والتي هي مجموعة جديدة من خدمات الإنترنت التي أدت إلى تغير طريقة استخدام الأفراد لهذه الشبكة حيث يسهل تفاعل المستخدم مع الشبكة ويعظم دوره في إثراء المحتوى الرقمي على الإنترنت. فهذه الخدمات الجديدة تسهل عملية مشاركة المعلومات والآراء بين المستخدمين وأصحاب الأعمال فتشجعهم على المشاركة في مختلف المجتمعات الرقمية وبناء المعرفة.

أشارت إحصائيات تقرير Global Statshot Digital لشهر جانفي 2020 الذي تم إنتاجه بالشراكة مع Hootsuit وwe are social أن أكثر من 4.5 مليار شخص استخدموا الانترنت في بداية 2020 بينما تجاوز مستخدمو التواصل الاجتماعي 3.8 مليار مستخدم، واليوم مع انتشار الجائحة كوفيد 19 في دول العالم أشار تقرير أكتوبر2020 إلى أن أكثر من 4 مليار شخص حول العالم يستخدمون الآن وسائل التواصل الاجتماعي.

تداعيات إجراءات التباعد الاجتماعي وبقاء الملايين من الأشخاص في منازلهم للحد من انتشارها دفع الكثيرين إلى تعزيز استخدامهم للانترنت والتوجه على نحو خاص إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتسوق عبرها كونها البديل الأفضل عن المتاجر المزدحمة والتسوق الشخصي في العالم وفي الجزائر تحديدا.

التساؤل المطروح: هل تمكنت فعلا وسائل التواصل الاجتماعي من استقطاب المستهلك الجزائري وجعل التجارة الاجتماعية البديلَ للمؤسسة والمستهلك في المعاملات التجارية؟

وللإجابة عن التساؤل من خلال الورقة البحثية سنقسم الدراسة إلى قسمين، نظري: نتعرف من خلاله على التجارة الاجتماعية، وتطبيقي: نستخدم فيه إحصاءات مستخرجة من مواقع Digital2020Algeria، Statista، Similarweb للتعرف على واقع التجارة الاجتماعية في العالم وفي الجزائر خصوصا.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة ماهية التجارة الاجتماعية وقواعدها.
- معرفة واقع التجارة الاجتماعية وآفاقها في العالم.
- معرفة واقع التجارة الإلكترونية وواقع التجارة الاجتماعية في الجزائر من خلال دراسة مصادر حركة الويب للمواقع الثلاثة محل الدراسة.

المحور الأول: التجارة الاجتماعية وأدواتها

أحدث تطور وسائل التواصل الاجتماعي تغييرات هائلة في التجارة الإلكترونية فبعد فشل هذه الأخيرة في تعزيز الثقة في الشراء لدى العملاء لغياب أو صعوبة التفاعل بين العملاء أنفسهم أو بين الشركة والعملاء عبر المواقع الإلكترونية الخاصة بها، لجأت الشركات لاستغلال خاصية التفاعل التي تمتاز بها وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لمنتجاتها أو خدماتها من خلال معرفة آرائهم وتعليقاتهم حولها، ليشكل هذا الاندماج بين التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي بما يعرف بالتجارة الاجتماعية، لذا تم من خلال هذا المحور التطرق إلى ما يلي:

1.ماهية التجارة الاجتماعية:

إن الانفجار الذي حدث في وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات، وكذلك أدوات الويب على سبيل المثال(ويكي وبلوق) أدى إلى ظهور طرائق جديدة لممارسة التجارة الإلكترونية بجعلها اجتماعية. تم إنشاء نماذج جديدة للتجارة الإلكترونية وأخرى معدلة، وتم تشبيب المجال.**(Turban E. W., 2017)**

تم اقتراح مفهوم التجارة الاجتماعية من قبل موقع ياهو في عام 2005 ومن خلال مشاركة عملاء الشركات الكبرى عبر الإنترنت مثل Amazon و Groupon وeBay ، أصبحت التجارة الاجتماعية وبسرعة جزءًا مهمًا من خدمات الأعمال ذات القيمة المضافة. التجارة الاجتماعية هي شكل من أشكال التجارة التي جعلت

من وسائل التواصل الاجتماعي وسيطا فيها وتقارب البيئات غير المتصلة من خلال الإنترنت. كظاهرة جديدة نسبيًا، تطورت ممارسة التجارة الاجتماعية بسرعة لكنها لم تحظ باهتمام كبير في مجال نظم المعلومات. لكن كلما توسعت التجارة الاجتماعية وانتشرت في الأعمال التجارية وحياة الأفراد اتضحت أهميتها نظريا وعمليا(Wang, 2012)

تشير التجارة الاجتماعية إلى تبادلات التجارة الإلكترونية التي يتم تسليمها عبر وسائل التواصل الاجتماعي. يعتبر البعض التجارة الاجتماعية مجموعة فرعية من التجارة الإلكترونية وأكثر تحديدًا هي مزيج التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني والتكنولوجيات الداعمة ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي. بتعبير آخر التجارة الاجتماعية تم خلقها من خلال التكامل بين التجارة الإلكترونية، التسويق الالكتروني الذي يستخدم تطبيقات الويب 2.0 (وسائل التواصل الاجتماعي)(Turban E. S., 2016)

بالمعنى الواسع التجارة الاجتماعية تنطوي على استخدام وسائل التواصل القائمة على الإنترنت التي تسمح للناس بالمشاركة في التسويق، البيع، المقارنة والتنظيم، شراء ومشاركة المنتجات والخدمات عبر الأسواق في الإنترنت أو خارجه وفي المجتمعات.

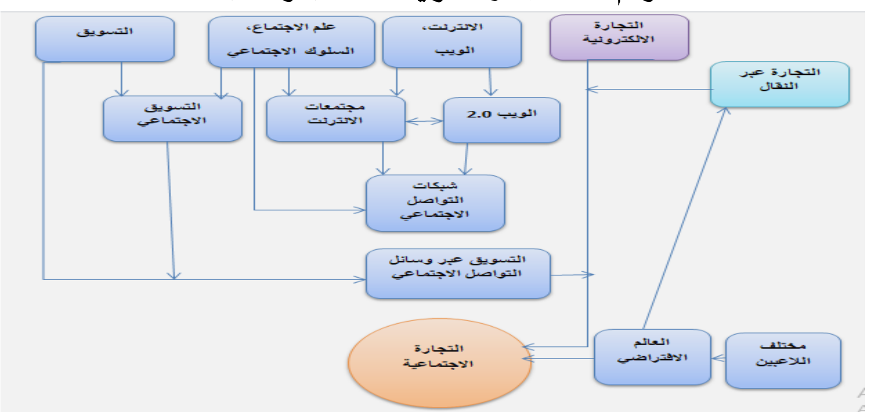
لقيت التجارة الاجتماعية الكثير من الاهتمام ما أدى إلى تشكيل قنوات تجارية على الإنترنت، كما استفاد العديد من تجار التجزئة الإلكترونيين من التقنيات والخدمات الاجتماعية لتوسيع أعمالهم.

منذ أن أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي متاحة بسهولة زاد عدد المستهلكين الذين يستخدمونها كمصدر للمعلومات حول الشركات والعلامات التجارية، المنتجات والخدمات.(Zhou, 2013)

2.تطور التجارة الاجتماعية:

ظهرت التجارة الاجتماعية من خلال الدمج والتكامل بين العديد من المجالات منها التجارة الإلكترونية، التسويق، الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وهذا ما يظهر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 01: الجذور الرئيسية للتجارة الاجتماعية



Source: Turban, E., Strauss, J., & Lai, L. (2016). *Social Commerce Marketing, Technology and Management.* Switzerland : Springer International Publishing.p10.

الأصل في ظهور التجارة الاجتماعية هو تطور تقنيات الويب 2.0. الذي يعتبر المساهم الرئيسي الذي جاءت معه التطبيقات التجارية، والتي تضمنت أنشطة في الشبكات الاجتماعية واستخدام البرامج الاجتماعية مثل المدونات والويكي.

يعد الدافع الرئيسي للتجارة الاجتماعية هو عولمة الأعمال وهذا أدى إلى الحاجة إلى التعاون بين الموظفين والشركاء والعملاء في جميع أنحاء العالم. فخلقت منصات تطبيقات الويب 2.0 كفاءة وفعالية لمثل هذا التعاون. عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وكذلك سهل ووسع التطور والنمو السريع للحوسبة المتنقلة وظهور وتطور الهواتف الذكية التجارة الاجتماعية كثيرا، حيث تعد التجارة عبر النقال(m.commerce) هي الأساس لنماذج التجارة الاجتماعية مثل النماذج القائمة على تطبيقات المواقع والشبكات الاجتماعية. أما التوجه الرئيسي للتحول للتجارة الاجتماعية هو التوجه التسويقي؛ حيث تم تطبيق أنشطة التسويق التقليدية على التسويق عبر الإنترنت في منتصف التسعينيات عندما بدأت الشركات في إنشاء المواقع الإلكترونية واستخدام البريد الإلكتروني للإعلان عن منتجاتها للبيع غير المتصل بالانترنت.

مع تطور الويب طبق المسوقون الإنترنت لتسهيل معاملات التجارة الإلكترونية. حتى تلك المرحلة تحكّم المسوقون في رسائل العلامة التجارية واستمرار إعلاناتها

ومونولوجات الاتصال الأخرى للعملاء والعملاء المحتملين. ومع ظهور وسائل التواصل الاجتماعية تغيرت الاتصالات التسويقية إلى حوار مع مستخدمي الإنترنت واستخدمت العديد من استراتيجيات التسويق المتطورة كما تحولت بالكامل لدعم التجارة الاجتماعية.(Turban E. W., 2017)

3.الفرق بين التجارة الإلكترونية والاجتماعية:

تعتبر التجارة الاجتماعية امتدادا للتجارة الإلكترونية بعد التطور الكبير في تطبيقات التواصل الاجتماعي وهيمنتها على الويب. لكن ذلك لا يمنع أن تختلفا عن بعضهما البعض في العديد من الزوايا ما يجعل من التجارة الاجتماعية تبدو فرعا مستقلا عن التجارة الإلكترونية التقليدية على اعتبار أن التجارة الاجتماعية تجارة إلكترونية حديثة. ومن خلال الجدول التالي تتضح أهم الفروق الجوهرية التي تميزهما عن بعضهما.

الجدول رقم 01: الفرق بين التجارة الإلكترونية التقليدية والتجارة الاجتماعية

البعد	التجارة الإلكترونية التقليدية	التجارة الاجتماعية
التفاعل الشخصي	الشكل الرئيسي للتفاعلات الشخصية في التجارة الإلكترونية التقليدية هو مراجعة السلع عبر الإنترنت.	جوهر التجارة الاجتماعية التفاعل بين الأشخاص وتحمل المزيد من الأنشطة التجارية على الشبكة الاجتماعية التي يشكلها المستخدمون.
وسائل التواصل الاجتماعي	التجارة الإلكترونية التقليدية لديها عدد أقل من الوظائف على وسائل التواصل الاجتماعي.	التجارة الاجتماعية هي نتيجة دعم التجارة الإلكترونية بوسائل التواصل الاجتماعية. عن طريق إضافة وظائف المجتمع التي تدعم التواصل الاجتماعي والتفاعل، تعزز التجارة الاجتماعية الحوار بين المستخدمين. جوهرها ممارسة الأنشطة التجارية بشكل رئيسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
هدف المؤسسة	تركز التجارة الإلكترونية على عرض معلومات حول مزايا المنتج والسعر كمفتاح للاقتناء وتعظيم الشراء هو جوهر أهدافها.	التجارة الاجتماعية تولي اهتماما لتفاعل المستخدم وتعاونه والمحتوى الذي تم إنشاؤه من المستخدم، تسمح للمستخدم أن يكون المصمم والبائع وليس فقط المتلقي، الهدف الاجتماعي هو جوهر أهدافها.
تدفق المعلومة	تقوم التجارة الالكترونية على نشر المعلومات وتوليد المحتوى من المؤسسة أي أنها عملية أحادية الاتجاه حيث نادرا ما تكون المعلومات من الزبون إلى المؤسسات أو العملاء آخرين.	التجارة الاجتماعية تقوم على المحتوى والمساهمات المولدة من المستخدمين. حيث يمكن تبادل المعلومات بين المستخدمين للإقناع ولتحسين ثقة المستخدمين وتعزيزها والتميز.
تصميم النظام	أنظمة التجارة الإلكترونية التقليدية مصممة لإظهار خصائص المنتجات أو الخدمات والمفتاح الذي تقوم عليه هو وتقنية الاسترجاع للمعلومات عن طريق البحث والإبحار عبر الانترنت.	تركز التجارة الاجتماعية على المستخدم والمجتمع، مع التعليقات، المحادثات والتقييمات والمهام الأساسية الأخرى التي تشكل جوهر شبكات التواصل الاجتماعي.

Source: Wang, H., & Xie, J. (2020). A Review of Social Commerce Research. *American Journal of Industrial and Business Management, 10*, 793-803.

الجدول أعلاه يميز بين التجارة الإلكترونية التقليدية والتجارة الاجتماعية من خلال الأبعاد التالية:

أ. **التفاعل الشخصي:** المستخدم في التجارة الإلكترونية التقليدية متسوق عن بعد يحاول الحصول على المعلومات حول السلع عبر الانترنت، بينما في التجارة الاجتماعية فهو العنصر الأساسي الذي يتفاعل مع المؤسسة وبقية المستخدمين ويقومون بكل النشاطات التجارية المتاحة.

ب. **وسائل التواصل الاجتماعي**: عددها أقل في التجارة الإلكترونية التقليدية، بينما تتضاعف يوميا في التجارة الاجتماعية إذ إنها الجوهر الذي نشأت على إثره.

ت. **أهداف المؤسسة**: تهدف المؤسسة في التجارة الإلكترونية إلى تعظيم الشراء بأسلوب مباشر بينما في التجارة الاجتماعية فهي تولي اهتماما لتفاعل المستخدمين ونشر المعلومة الصحيحة وبالتالي فهي تقوم على تعظيم الشراء وتحقيق الرضا للزبون أو المستخدم (هدف اجتماعي).

ث. **تدفق المعلومة**: في التجارة الإلكترونية التدفق أحادي الاتجاه من المؤسسة إلى الزبون، بينما في التجارة الاجتماعية فهو متعدد الاتجاهات(من المؤسسة إلى الزبون، من الزبون إلى المؤسسة، من الزبون إلى الزبون، من المؤسسة إلى المؤسسة).

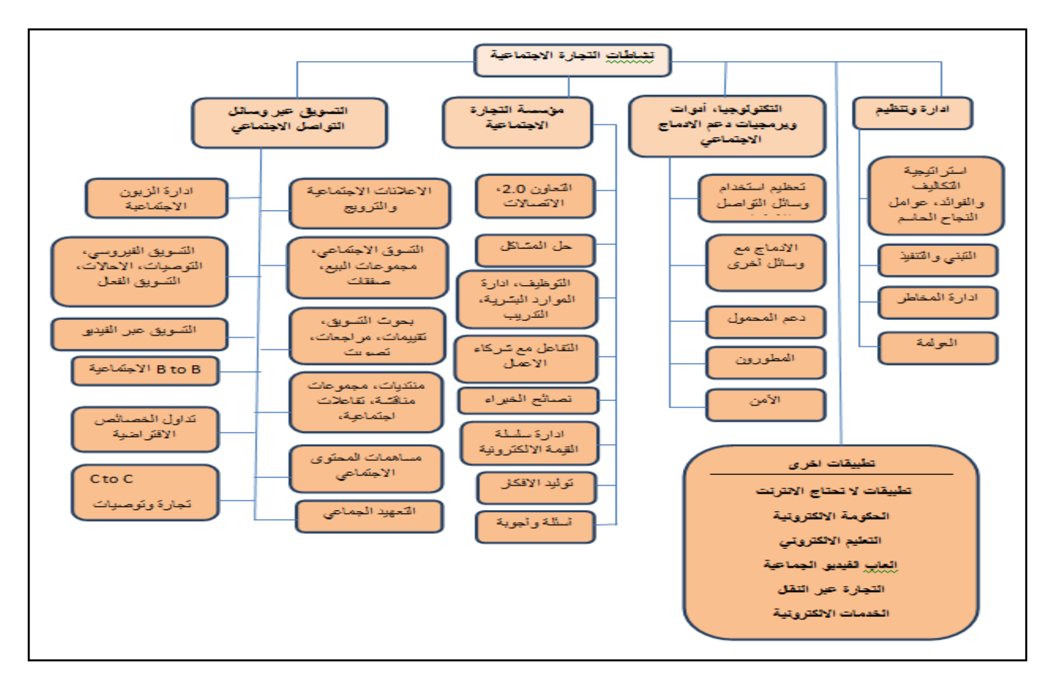
ج. **تصميم النظام**: في التجارة الإلكترونية النظام مصمم لإظهار المعلومات الأساسية عن المنتج مباشرة، ويتم الحصول عليها عن طريق البحث عبر الانترنت بينما في التجارة الاجتماعية فهي تركز على المستخدم والمجتمع وتنتقل المعلومات عن طريق نشر المحتوى، التعليقات، الحوارات ومختلف الوظائف التي تقوم بها وسائل التواصل الاجتماعي.

4-نشاطات التجارة الاجتماعية وأبعادها:

واجهة التجارة الاجتماعية متعددة التخصصات، تتمحور معظم الأنشطة حول التسويق الإلكتروني تتم ممارستها باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما الاتصالات التسويقية، تقنيات الإعلان وترويج المبيعات ويتم التعبير عن العلاقات العامة عادة على أنها أنشطة تسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك تظهر العديد من المجالات الأخرى في الميدان وخاصة الأنشطة داخل

المنظمات التي يشار إليها باسم المؤسسة الاجتماعية(Enterprise 2.0). **(Turban E. W., 2017)**

شكل رقم 02: نشاطات التجارة الاجتماعية وأبعادها



Source: Turban, E., Whiteside, J., King, D., & Outland, J. (2017). *Introduction to Electronic Commerce and Social Commerce.* Switzerland: Springer International Publishing.p205.

يوضّح الشكل أعلاه تقسيم أنشطة التجارة الاجتماعية إلى عدد من الأنشطة متعلقة بأربعة أبعاد أساسية هي:

أ. **التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي**: تنطوي ضمنه مجموعة من الأنشطة التسويقية أهمها إدارة العلاقة مع الزبون الاجتماعية، التسويق الفيروسي، بحوث التسويق، الإعلانات الاجتماعية والترويج.

ب. **مؤسسة التجارة الاجتماعية**: باستخدام تقنيات وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الويب 2.0 داخل المؤسسة نكون أمام ما يسمى بمؤسسة اجتماعية أو المؤسسة 2.0. تعتمد على أنشطة وسائل التواصل الاجتماعي، مثل النشر والمشاركة والتعاون وخلق المعرفة. أيضا وسائل التواصل الاجتماعي تساعد في

التوظيف، التدريب، حل المشاكل، إدارة سلسلة القيمة الإلكترونية، توليد الأفكار واستغلال نصائح الخبراء وتوليد الأفكار عبر التعهيد الجماعي والتعاون عبر المدونات ومواقع ويكي وأدوات الويب 2.0 الأخرى.**(Turban E. S., 2016)**

ت. **أدوات وتكنولوجيات الدعم**: تهتم بتعظيم استغلال وسائل التواصل الاجتماعي ومختلف الأدوات والتكنولوجيات التي تدعم ذلك وكذلك الأمن السيبراني.

ث. **إدارة وتنظيم**: يوضح هذا البعد الوظائف الأساسية لكل مؤسسة منها وضع الاستراتيجيات، تنفيذها، إدارة المخاطر.

ج. هناك تطبيقات أخرى لأنشطة التجارة الاجتماعية أهمها الحكومة الإلكترونية، التعليم الالكتروني، ألعاب الفيديو الجماعية، التجارة عبر النقال ومختلف الخدمات الإلكترونية.

5.أرضيات التجارة الاجتماعية وأدواتها:

الويب أو(WWW) تم تطويره في عام 1989 بواسطة Lee Tim Berners. في العام التالي قدّم Lee Tim Berners وزميله Robert نسخة منقحة من هذا المفهوم في ورقة وضعت المكونات الأساسية للويب وهو تطبيق البرمجيات التي تعمل على الإنترنت في حين أن الإنترنت شبكة من الأجهزة مثل أجهزة الكمبيوتر والخوادم وأجهزة التوجيه، مفاتيح، أسلاك، كابلات، أجهزة إرسال لاسلكية، قمر صناعي الاتصالات والبروتوكولات المرتبطة بها ونقل البيانات عبر تلك الشبكة. ومع ذلك بمجرد أن أصبح WWW المنصة المهيمنة لاستخدام الإنترنت اندمج الاثنان في تطويرها وفي أذهان معظم الناس**(Kerric, 2014)**. ظهور التجارة الاجتماعية اقترن بظهور الويب وبالتحديد الجيل الثاني للويب وما صاحبة من تطور في شبكات التواصل الاجتماعي. وهنا تم تقديم الأدوات التي نتجت عنه متمثلة في شبكات التواصل الاجتماعي مقسمة إلى:

أ. **التدوين** blogging: المدونة هي نوع من أنظمة إدارة المحتوى(CMS system) التي تسهل على أي شخص نشر مقالات قصيرة تسمى المشاركات(Posts) ويوفر برنامج المدونة مجموعة من الميزات الاجتماعية بما فيها التعليقات، الإنشاء، والردود والاشتراكات التي تجعلها مثالية لأغراض التسويق**(Zarella, 2010)**

ب. **المدونات الصغيرة وتويتر** Micro blogging: هي شكل من أشكال المدونات بحجم محدود للبوستات ويعد تويتر مثالا(140حرفا في البوست أو التدوينة). وقد انطلق هذا الأخير في 2009 إلا أن شعبيته كبيرة نتيجة استخدامه من شخصيات مشهورة رفيعة المستوى مثلOpraWinfrey وأصبح اليوم مهمّا لدى الشركات والمؤسسات.

ت. **مواقع التواصل الاجتماعي**: هي مواقع إلكترونية حيث يتواصل الناس مع الأصدقاء سواء الحقيقيين أو الافتراضيين المتواجدين عبر الانترنت ولم تسبق لهم معرفتهم في الواقع. وتعتبر هذه المواقع موضوعا مهما للمسوقين؛ حيث تقدم لهم فرصا للتفاعل مع العملاء ومن ضمنها المجموعات وصفحات المعجبين. كما تقدم كل شبكة إمكانياتها الخاصة وتحدياتها ما يسمح لها بمعرفة مختلف المستخدمين وتوقع سلوكاتها الاستهلاكية مثل: Takeawaytips, Myspace, Linked In, Facebook

ث. **مواقع مشاركة الوسائط** Media Sharing: تسمح هذه المواقع بإنشاء وتحميل محتوى الوسائط المتعددة. ومع ظهور الكاميرات الرقمية وكاميرات الفيديو الرقمية سهلة الاستخدام وكذلك الاتصال بالانترنيت عالي السرعة أصبحت مواقع مشاركة الوسائط شعبية للغاية؛ إذ يمكن للمسوقين إنشاء مقاطع فيديو بخبرة قليلة وتحميلها على Youtube للوصول لملايين المستخدمين. وعلى الرغم من الميزات التي تتضمنها هذه المواقع إلا أن مستخدميها ليسوا غالبا بأعضاء، ولهذا من الأفضل دمج هذه المحتويات في المدونات الخاصة بالمؤسسة بتحميلها للسماح للآخرين باستخدامها بشكل أفضل**(Zarella, 2010)** مثل:SlideShare, Flicker, Youtube.

ج. مواقع الأخبار الاجتماعية و الربط الاجتماعي (Socials news and book marking)

- **مواقع الأخبار الاجتماعية**: هي مواقع الويب التي تسمح للمستخدمين بإرسال المحتوى والتصويت عليه، فيساعد التصويت والتعرف على الروابط الأكثر إثارة للاهتمام. هي مفيدة لإثارة الضجة حول بعض المقالات أو الحملات لكن التسويق المباشر على مواقع الأخبار الاجتماعية صار متهالكا.

- **مواقع الربط الاجتماعي(**bookmarking**):** تشبه مواقع الأخبار الاجتماعية لكنها تركز على القيمة المقدمة للمستخدمين مما يسمح لهم بجمع وتخزين الروابط المثيرة للاهتمام التي وجدوها وقد يرغبون في العودة لزيارتها. تقوم معظم مواقع الربط الاجتماعي بعدّ عدد المرات التي تمر فيها خزن المحتوى وترجمتها إلى أصوات (votes) منتخبة لتسليط الضوء على الروابط الأكثر استخداما(**Zarella, 2010**).

مثل: Takeaway Tips, Nickes sites Delicous, StumbleUpon-Reddit, Digg.

ح. **مواقع التقيمات**Rating the Reviews: هي كما يدل عليها اسمها مواقع إلكترونية الهدف منها التقييم وتقديم التقارير ووفقا لمسح Nelson للبحوث العالمية ففي أفريل 2009 تبيّن أنّ 70% من المستهلكين يثقون في آراء المستهلكين على الانترنيت مقارنة مع 62% يثقون في الإعلانات التلفزيونية، و61% يثقون في إعلانات الصحف، و59% في إعلانات مجلات الثقة، ومن هنا تظهر أهمية هذه المواقع في اتخاذ القرارات.(**Zarella, 2010**) أمثلة عن المواقع: Superpages, Incider Pages, Trip Advisor, Indy's Book, City search.com, Takeaway, Yelp .

خ. **المنتديات** Forums: هي من أقدم وسائل الإعلام الاجتماعية، وهي نسخة حديثة من لوحات النشرات المجتمعية ويركز هذا النوع على المنافسة وتمنح الفرصة للمستخدمين بالمشاركة والاستجابة من غيرهم، كما تركز على موضوع ما أو مجتمع ما.(Zarella, 2010)

د. **العالم الافتراضي:** هي تلك العوالم الواسعة النطاق التي أتى بها الخيال العلمي، تركز على الألعاب والأنشطة الاجتماعية. أكثر العوالم شعبية الألعاب مثل World of warcraft لكن احتمالات التسويق عبر هذه العوالم غالبا ما تكون محدودة جدا ولاستغلالها من قبل الشركات صار لزاما عليها إنشاؤها. **(Zarella, 2010)**

ذ. **الويكي**: مشروع تعاوني على شبكة الإنترنت يستخدم أنظمة تأليف النص التشعبي للسماح للإنتاج التعاوني، التعديل، وصيانة المحتوى. يسمحون للمستخدمين، في أغلب الأحيان مجهولين أو مستعارين، بإضافة أو تحرير أو حذف أي محتوى ارتباط تشعبي مباشرة من مستعرض ويب دون تعلم HTML. **(Kerric، 2014)**

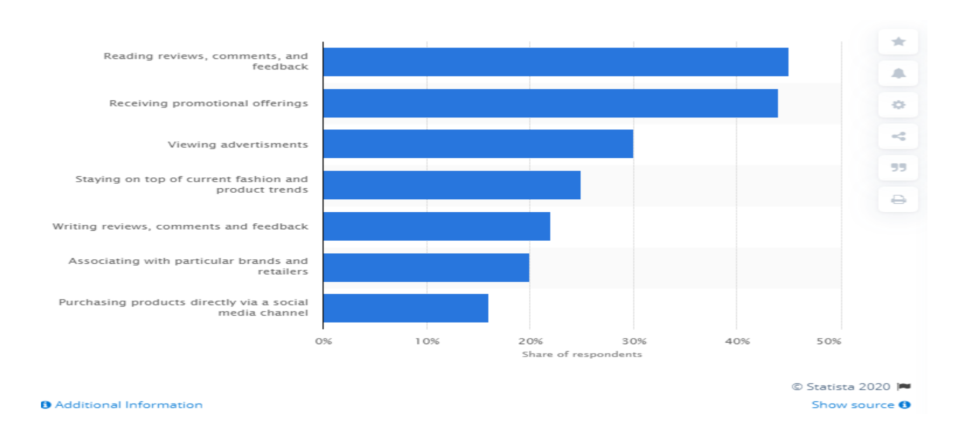
المحور الثاني: واقع التجارة الاجتماعية في الجزائر

تعمد مواقع التجارة الإلكترونية إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للترويج وبيع أو شراء المنتجات أو الخدمات للحيلولة دون لجوء العميل للعودة أو الانتقال لموقع الويب الخاص بالشركة. انتشار الجائحة كوفيد 19 في دول العالم وفي الجزائر تحديدا وتمديد إجراءات الحد من انتشار الجائحة دفع الأفراد إلى تغيير سلوكاتهم الشرائية وذلك من خلال اعتماد وسائل التواصل الاجتماعي لتخفيف أعباء وتداعيات تلك الإجراءات على أنشطتهم التجارية. لذا تم من خلال المحور التطرق للعناصر التالية:

6.العوامل التي تؤثر بها وسائل التواصل الاجتماعي على عادات الشراء لدى المستهلكين

يعرض الإحصاء الموضح في الشكل أدناه أهم العوامل المؤثرة على سلوك التسوق عبر الإنترنت من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وفقًا لاستطلاع عالمي في سبتمبر 2016.

الشكل03: العوامل المؤثرة على عادات الشراء لدى المستهلكين من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي



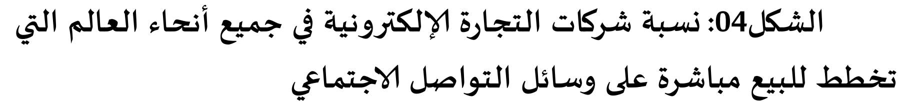
Source:https://www.statista.com/statistics/517371/online-shopping-social-media-influence/

أوضحت الإحصائيات أن 45% من المتسوقين عبر الإنترنت من المستجيبين للاستطلاع أكدوا أن قراءة التقييمات والتعليقات والتغذية العكسية(الردود) في

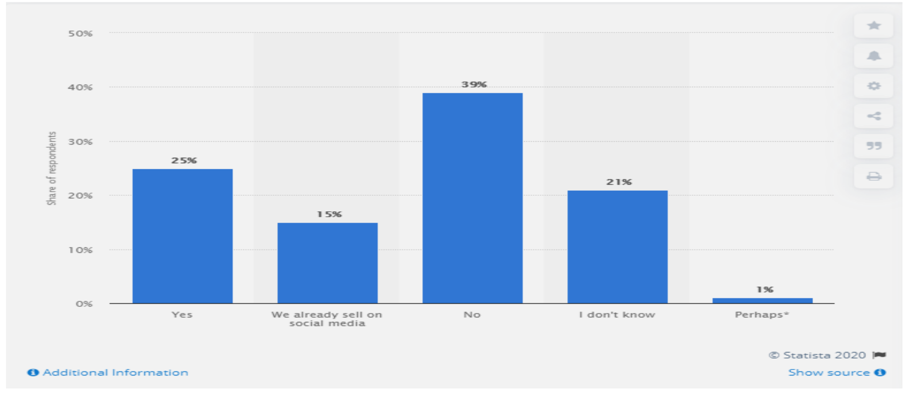
وسائل التواصل الاجتماعي أثر على سلوك التسوق عبر الانترنت الخاص بهم، وأن 44% من المستجيبين أجابوا أن تلقي العروض الترويجية في وسائل التواصل الاجتماعي أثر على سلوك التسوق عبر الانترنت الخاص بهم، فيما رأى 30% من المستجيبين أن مشاهدة إعلانات وسائل التواصل الاجتماعي هو الجانب الأكثر تأثيرا على سلوك التسوق عبر الانترنت، أما 25% من المستجيبين فرأى أن البقاء على اطلاع على اتجاهات الموضة والمنتجات الحالية على وسائل التواصل الاجتماعي هو الجانب الأكثر تأثيرا على سلوك التسوق عبر الانترنت الخاص بهم. فيما احتلت كل من العوامل التالية: كتابة التقييمات والتعليقات والردود والارتباط بعلامة تجارية معينة أو بائع تجزئة، وشراء المنتجات مباشرة عبر قنوات التواصل الاجتماعي ذيل الترتيب في قوة التأثير على سلوك التسوق عبر الانترنت من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

7.مدى إقبال شركات التجارة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم على البيع مباشرة على وسائل التواصل الاجتماعي:

يوضح الشكل أدناه نتائج دراسة استقصائية عالمية أجريت في أكتوبر 2019 من طرف موقع statista على صناع القرار في مجال التجارة الإلكترونية ومعرفة خططهم للبيع في مواقع التواصل الاجتماعي لسنة 2020



الشكل04: نسبة شركات التجارة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم التي تخطط للبيع مباشرة على وسائل التواصل الاجتماعي



Source:https://www.statista.com/statistics/1174507/direct-selling-social-media-ecommerce-companies-worldwide/

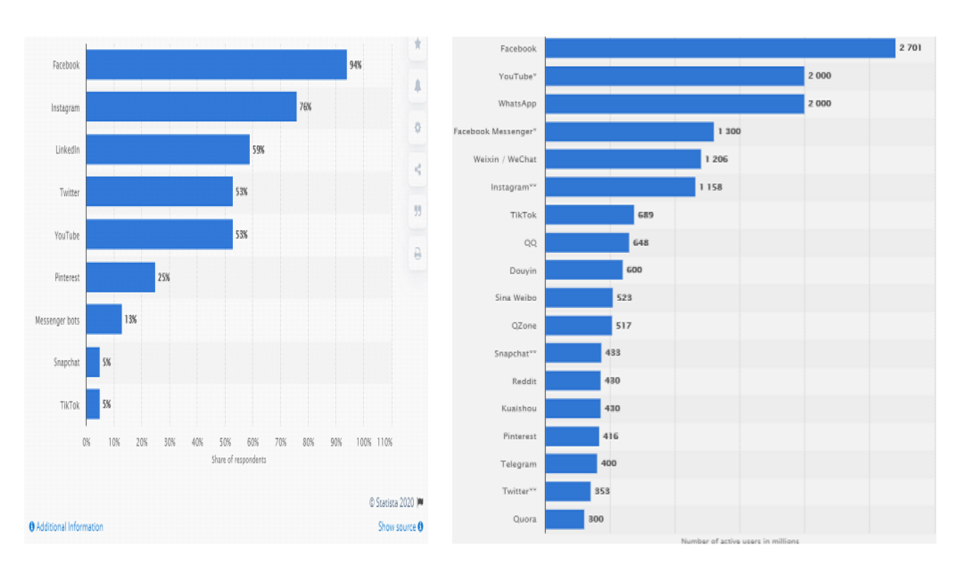
أظهرت النتائج أن 25 % من شركات التجارة الإلكترونية خططت للبيع مباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي في عام 2020، وأن 15 % من شركات التجارة الإلكترونية كانت تبيع بالفعل على وسائل التواصل الاجتماعي؛ بمعنى أنها تتيح للمستخدمين تصفح المنتجات على منصة التواصل الاجتماعي التي يستخدمها وإجراء عمليات شراء على نفس المنصة دون الانتقال إلى موقع ويب شركة. في حين أكد 39% من شركات التجارة الإلكترونية أنها لا تخطط للبيع مباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي، في حين أجابت 21% من شركات التجارة الإلكترونية أنها لا تدري إن كانت ستفعل ذلك أم لا، في حين أجاب 1% بأنه: يمكن ذلك. أما ما يتعلق بإجابات شركات التجارة الإلكترونية التي تتراوح بين لا ولا أعلم ويمكن ذلك، لا يعني أنهم لا يعتمدون على وسائل التواصل الاجتماعي لترويج وبيع منتجاتهم أو خدماتهم، وإنما يمكن أن يكون ناتجا عن عدم إقبال أو تردد عملائهم في الشراء مباشرة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بسبب المخاوف الأمنية.

8.منصات التواصل الاجتماعي الأكثر شهرة في جميع أنحاء العالم

يعد التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي أحد أكثر أشكال التسويق الرقمي شهرة ونجاحًا بفضل قواعد المستخدمين الهائلة لشبكات التواصل الاجتماعي مثل Facebook، Instagram، Twitter، YouTube وغيرها.

تتعلق الإحصائيات الموضحة في الشكل الآتي بشهر أكتوبر 2020 وتعبر عن أكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداما في جميع أنحاء العالم حسب عدد النشطين والأكثر استخداما من طرف المسوقين.

الشكل05: منصات التواصل الاجتماعي الأكثر شهرة في العالم حسب عدد النشطين والأكثر استخداما من طرف المسوقين



Source:https://www.statista.com/statistics/259379/social-media-platforms-used-by-marketers-worldwide/

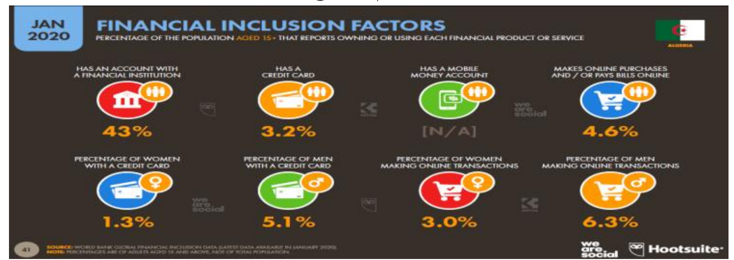
https://www.statista.com/statistics/272014/global-social-networks-ranked-by-number-of-users/

وفقًا لمسح عالمي قام به موقع Statista الذي أظهر أن منصة Facebook هي أكثر منصات التواصل الاجتماعي استخدامًا بين المسوقين في جميع أنحاء العالم؛ إذ استخدم 94 % من المسوقين Facebook للترويج لأعمالهم، بينما قام 76 % آخرون بذلك عبر Instagram. بينما استخدم 59% من المسوقين لينكدن للترويج لمنتجاتهم وخدماتهم، بينما بلغت نسبة المسوقين المستخدمين لـTwitter وYouTube للترويج لأعمالهم 53%. فيما يخص الإحصائيات المتعلقة بمنصات التواصل الاجتماعي الأكثر شهرة لدى المستخدمين النشطين التي أعدها موقع Statista تعد منصة الـFacebook المنصة الرائدة وأول شبكة اجتماعية تتجاوز مليار حساب مسجل، ويوجد بها حاليًا أكثر من 2.7 مليار مستخدم نشط شهريًّا، في حين احتل تطبيق مشاركة الصور Instagram المرتبة السادسة ليضم أكثر من 1.1 مليار حساب نشط شهريًّا، أما المدونة الصغيرة Twitter تضم 353 مستخدما نشطا. الخدمات الأوروبية مثل VK أو الشبكات الاجتماعية الصينية Qzone وRenren هي الأخرى اكتسبت شعبية في مناطقها بسبب السياق المحلي والمحتوى.

9.واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر

تمثل الإحصائيات الظاهرة في الشكل الآتي النسبة المئوية للأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة ويبلغون عن امتلاك أو استخدام منتج أو خدمة مالية خلال شهر جانفي 2020

الشكل06: النسبة المئوية للأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة ويبلغون عن امتلاك أو استخدام منتج أو خدمة مالية



Source: Simon Kemp, Digital 2020

Algeria,https://datareportal.com/reports/digital-2020-algeria

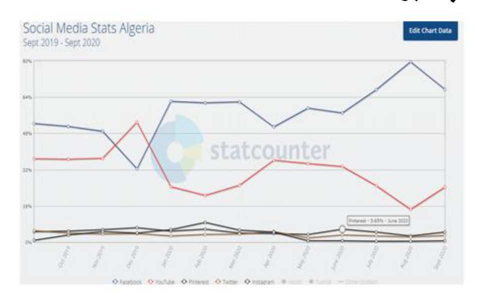
تشير الإحصائيات إلى أن 43% لديهم حساب في مؤسسة مالية، 3.3% لديهم بطاقة ائتمان، وتمثل نسبة 1.3% نسبة النساء المتحصلات على بطاقة الائتمان، فيما يمثل 5.1% نسبة الرجال المتحصلين عليها.

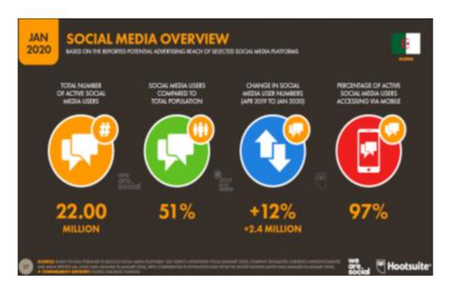
لا توجد معاملات مالية بالهاتف المحمول، 4.6% يجرون عمليات الشراء عبر الانترنت أو دفع الفواتير عبر الانترنت، أما نسبة 3% هي نسبة النساء اللواتي يجرين معاملات عبر الانترنت، في حين يمثل الرجال نسبة 6.3%. **(Kemp, 2020)**

10.منصات التواصل الاجتماعي الأكثر شهرة واستخداما في الجزائر

يوضح الشكل أدناه مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي قبل وخلال الجائحة كوفيد 19والتي أظهرت أن عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بلغ 22.00 مليون مستخدم في الجزائر في جانفي 2020.

الشكل07: مدى استخدام منصات التواصل الاجتماعي في الجزائر من أكتوبر 2019 إلى سبتمبر 2020





Source:https://gs.statcounter.com/social-media-stats/all/algeria

Simon Kemp,Digital 2020

Algeria , https://datareportal.com/reports/digital-2020-algeria

يوضح الشكل أعلاه وجود ارتفاع في عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الجزائر بمقدار 2.4 مليون (+ 12٪) في الفترة الممتدة بين أفريل 2019 وجانفي 2020. وبلغ انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في الجزائر 51% في جانفي 2020. **(Kemp, 2020)**

أما فيما يخص منصات التواصل الاجتماعي؛ فتدلّ المؤشرات على تقدم منصة Facebook على باقي المنصات، وشهدت تصاعدا كبيرا في المنحنى خاصة منذ بداية إجراءات الحجر الصحي المتعلقة بالجائحة كوفيد 19 منتصف شهر مارس 2020 لتليها بعدها منصة YouTube ثم تليها منصة Pinterest وهي منصة حديثة الاستخدام في الجزائر إلا أنها شهدت ارتفاعا مستمرا في عدد المستخدمين، ثم تليها منصة Twitter، وفي الأخير منصة Instagram؛ التي شهدت انخفاضا منذ بداية الحجر الصحي على عكس المنصات الأخرى.

بعد التطرق إلى أكثر المنصات شعبية في الجزائر يتم الانتقال لمعرفة أهم مصادر حركة مرور الويب لعينة من مواقع التجارة الإلكترونية الجزائرية وأكثر منصات التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما.

11. منصات التواصل الاجتماعي التي يمكن أن تركز عليها مواقع التجارة الإلكترونية الجزائرية لتسويق منتجاتها أو خداماتها

في هذه الدراسة تم اختيار موقع jumia.dz وموقع haylla.com وموقع ouedkniss.com لامتلاكهم تصنيفا بين المواقع العالمية والجزائرية، مع العلم أن هذا الترتيب يخص شهر أكتوبر2020

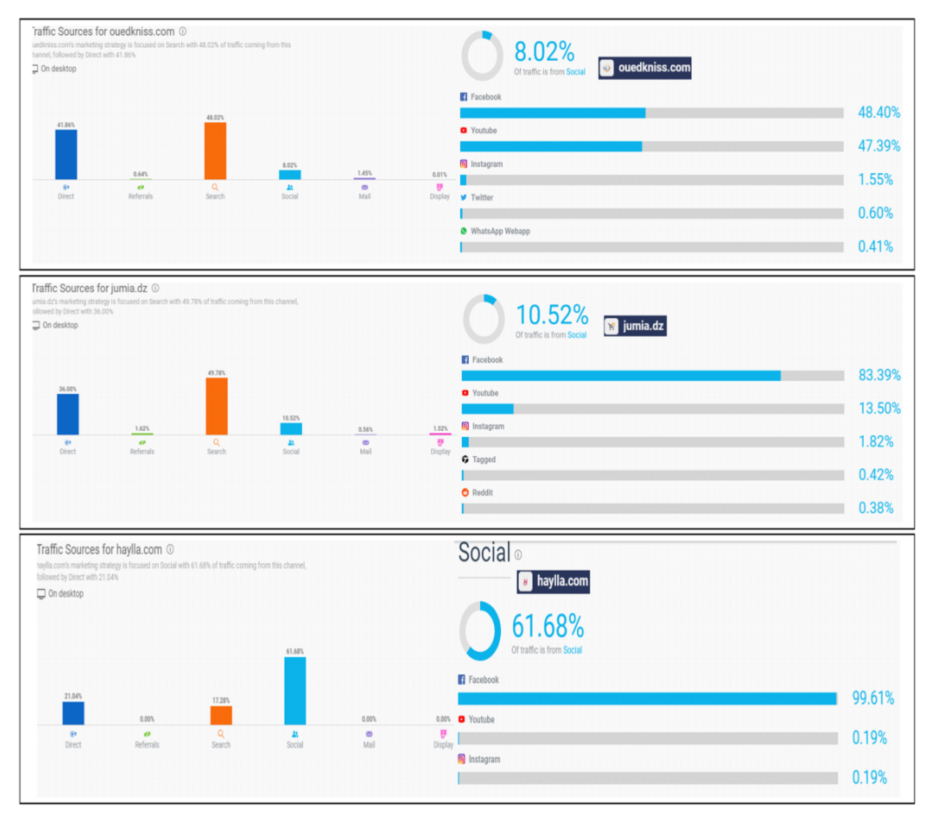
الشكل08: ترتيب المواقع jumia.dz، haylla.com و ouedkniss.com بين المواقع العالمية والجزائرية

October 2020

Global Rank (Worldwide)		Country Rank (Algeria)	
ouedkniss.com	2,848	ouedkniss.com	7
jumia.dz	34,670	jumia.dz	80
haylla.com	201,003	haylla.com	689

الملاحظ من الشكل أعلاه وحسب موقع similarweb أن موقع ouedkniss.com يعد الموقع رقم واحد في التجارة الإلكترونية الجزائرية، كما أنه يحتل مرتبة جيدة عالميا ثم يليه موقع jumia.dz ، وفي الأخير موقع haylla.com رغم أنه جديد مقارنة بالمواقع الأخرى إلا أنه نجح في الدخول للتصنيف العالمي.
سيتم من خلال الشكل الآتي معرفة مصادر حركة مرور الويب(مصادر الزوار) بمعنى آخر معرفة أي المصادر التي تركز عليها استراتيجية التسويق للمواقع الثلاثة محل الدراسة ومعرفة أي المنصات من منصات التواصل الاجتماعي لها أكثر حصة من الزيارات لمواقع التجارة الإلكترونية التي هي محل الدراسة، والتي يمكن استغلالها للترويج وتسويق المنتجات.

الشكل09: مصادر حركة مرور الويب للمواقع jumia.dz،haylla.com و ouedkniss.com



Source:https://www.similarweb

يتضح من الشكل أعلاه مصادر حركة مرور أو عدد الزوار لموقع ouedkniss.com خلال شهر أكتوبر 2020، وتظهر الإحصائيات أن نسبة الدخول عن طريق البحث عن الموقع في google هي الأعلى، وتبلغ نسبة 48.02%، بينما الدخول عن الطريق المباشر يبلغ نسبة 41.86%، في حين نسبة الدخول عبر منصات التواصل الاجتماعي تبلغ 8,02%، ليليها الدخول عبر الإيميل Yahoo بنسبة 1.45%، والدخول نتيجة التحويل من مواقع أخرى إلى الموقع بلغ نسبة 0.64% وفي الأخير نسبة الدخول للموقع عن طريق الإعلانات بلغ 0.01%.

فيما يخص الدخول عبر منصات التواصل الاجتماعي لموقع ouedkniss.com، تحتل منصة Facebook المرتبة الأولى بنسبة 48.40%، تليها منصة YouTube بنسبة 47.39%، ثم منصة Instagram بنسبة 1,55%، ثم منصة Twitter بنسبة 0.60%.

مصادر حركة مرور أو عدد الزوار لموقع jumia.dz خلال نفس الشهر تظهر الإحصائيات أن نسبة الدخول عن طريق البحث عن الموقع في Google هي الأعلى وتبلغ 49.78%، بينما الدخول عن الطريق المباشر يبلغ نسبة 36%، في حين نسبة الدخول عبر منصات التواصل الاجتماعي تبلغ 10.52%، ليليها الدخول نتيجة التحويل من مواقع أخرى إلى الموقع بلغ نسبة 1.62%، والدخول للموقع عن طريق الإعلانات بلغ 1.52%، وفي الأخير نسبة الدخول عبر الايميل Yahoo بنسبة 0,56%.

فيما يخص الدخول عبر منصات التواصل الاجتماعي لموقع jumia.dz منصة Facebook تحتل المرتبة الأولى بنسبة 83.39%، تليها منصة YouTube بنسبة 13.50%، ثم منصة Instagram بنسبة 1,82%

مصادر حركة مرور أو عدد الزوار لموقع haylla.com خلال نفس الشهر: تظهر الإحصائيات أن نسبة الدخول عبر منصات التواصل الاجتماعي هي الأعلى وتبلغ 61.68%، بينما الدخول عن الطريق المباشر يبلغ نسبة 21.04%، في حين نسبة الدخول عن طريق البحث عن الموقع في Google تبلغ 17.28%. أما الدخول عبر منصات التواصل الاجتماعي لموقع haylla.com فمنصة Facebook تحتل المرتبة الأولى بنسبة99.61%، تليها منصة YouTube، ومنصة Instagram بنسبة 0.19%.

الملاحظ من خلال التحليلات أن موقعَيْ ouedkniss.com وjumia.dz ترتكز استراتيجيتهما التسويقية على البحث في Google والمواقع المباشرة لهما؛ بمعنى التركيز على التجارة الإلكترونية أكثر من الاجتماعية، في حين موقع haylla.com يركز على منصات التواصل الاجتماعي في استراتيجيته التسويقية، وبالتالي التركيز أكثر على التجارة الاجتماعية.

خاتمة

للتجارة الاجتماعية فوائد كثيرة تشمل العملاء وتجار التجزئة، والمؤسسات حيث يمكن للعملاء الحصول على أسعار أفضل وخدمات أفضل، وكذلك تلقي الدعم الاجتماعي(على سبيل المثال توصيات المنتج) من الأصدقاء. يمكن للمستخدمين الالتقاء بأشخاص جدد وإنشاء اتصالات جديدة. يمكن لتجار التجزئة الوصول إلى المزيد من العملاء والحصول على التعليقات بسرعة وتحسين العلاقات مع العملاء، والانتقال إلى العالمية، والاستخدام المجاني للتواصل

التسويقي الشفهي. بالنسبة للشركات يمكنها أن تجري بسرعة أبحاث السوق بطريقة غير مكلفة، وأيضا توظيف موظفين من جميع أنحاء العالم والابتكار والتعاون وتحديد مواقع الخبراء عند الحاجة. يمكن للشركات الحصول على المساعدة من شركات أخرى أحيانًا بتكلفة قليلة أو دون تكلفة. أما القيود الرئيسية هي الانتهاك المحتمل لخصوصية المشاركين، ضعف جودة المحتوى المقدم، وصعوبة تكامل التجارة الاجتماعية الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

بالنسبة للجزائر ارتفع في عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الجزائر بمقدار 2.4 مليون بين الفترة الممتدة بين أفريل2019 وجانفي2020، أما فيما يخص منصات التواصل الاجتماعي؛ فتشير المؤشرات إلى تقدم منصة Facebook على باقي المنصات، وشهدت تصاعدا كبيرا في المنحنى خاصة منذ بداية إجراءات الحجر الصحي المتعلقة بالجائحة كوفيد 19 منتصف شهر مارس 2020 لتليها منصة YouTube ، ثم منصة Pinterest وهي منصة حديثة الاستخدام في الجزائر إلا أنها شهدت ارتفاعا مستمرا في عدد المستخدمين، ثم تليها منصة Twitter، وفي الأخير منصة Instagram التي شهدت انخفاضا منذ بداية الحجر الصحي على عكس المنصات الأخرى.

شهدت التجارة الاجتماعية انتشارا واسعا خلال الجائحة كوفيد 19، فيما يخص المواقع محل الدراسة فقد تم التوصل إلى أن موقعيjumia.dz وouedkniss.com يعتمدان في تجارتهما الإلكترونية على مواقعهما المباشرة أو عن طريق البحث في Google، وبنسبة أقل على التجارة الاجتماعية، أما موقع haylla.com فيعتمد على التجارة الاجتماعية للترويج لاستراتيجيته التسويقية.

كل من المواقع الثلاثة لديه عدد هائل من الزوار من منصات Facebook ، YouTube وهي المنصات الأكثر استخداما في الجزائر قبل الجائحة كوفيد 19، بل تزايد معدل استخدامها خلالها، وبالتالي يمكن لهذه المواقع استغلال هذه المنصات أكثر لمعرفة ميول عملائها نحو منتجاتهم وفهمهم بطريقة أفضل وجمع المعلومات وتحليلها لتتبع سلوكهم في الشراء للترويج لمنتجاتهم وخداماتهم بطريقة ملائمة، وبالتالي بيع المزيد من منتجاتهم وخدماتهم.

وأخيرا نقول إن التجارة الاجتماعية لا تزال حديثة العهد ولم تخرج من سياق التسوق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك لوجود تخوفات أمنية من الشراء مباشرة من منصاتها. لذا صار من الضرورة بمكان تقنين التجارة الإلكترونية والاجتماعية والتسريع من نشر أدوات رقمنة العمليات المالية التي تعتبر أكبر عائق في وجه التوجه الجديد الذي فرض نفسه مع الاهتمام بشكل أكبر بمجال الأمن السيبراني.

المراجع

1. *Kemp, S. (2020, 02 17). DIGITAL 2020: ALGERIA. Consulté le 11 07, 2020, sur datareportal: https://datareportal.com/reports/digital-2020-algeria*

2. *Kerric, H. (2014). Encyclopedia of social media and politics . California : Sage Publications.*

3. *Turban, E. S. (2016). Social Commerce Marketing, Technology and Management. Switzerland: Springer International Publishing.*

4. *Turban, E. W. (2017). Introduction to Electronic Commerce and Social Commerce. Switzerland: Springer International Publishing.*

5. *Turban, E., Strauss, J., & Lai, L. (2016). Social Commerce Marketing, Technology and Management. Switzerland : Springer International Publishing.*

6. *Wang, C. &. (2012). The Evolution of Social Commerce: The People, Management, Technology,and Information Dimensions. Communications of the Association for Information Systems , 105-122.*

7. *Zarella, D. (2010). The social media marketing book. CANADA: OREILLY.*

8. *Zhou, L. Z.-D. (2013). Social commerce research: An integrated view. Electronic Commerce Research and Applications , 61-68.*

L'Impact de la Pandémie Covid-19 sur l'Emploi Informel

Gouraya BELBACHIR, Université de Tizi ouzou
gouraya.belbachir@ummto.dz
Hassiba BENABBOU, Université de Saida
hassiba.benabbou@univ-saida.dz
Hadjira BELBACHIR, Université d'Alger
hadjira.belbachir@yahoo.fr

Résumé :
L'éclosion de l'épidémie de Covid-19 a provoqué un choc sans précédent pour l'économie algérienne, qui était tributaire des troubles politiques et sociaux que l'Algérie a connus avant les élections de 2019, avec l'expansion du virus et les effets qui l'ont accompagné avec les mise en quarantaine engendrant un ralentissement du développement, l'économie est susceptible de ralentir pendant une longue durée. Cela aura un impact négatif sur le volume de l'emploi informel dû à exclusion de cette catégorie a l'aide économique et la protection sociale de l'État, car l'impact économique dépend de la durée et de la gravité de la crise sanitaire. Durée du verrouillage et comment la situation évoluera si le verrouillage est levé. Dans cet article, nous discuterons de l'économie informelle en Algérie, évaluerons l'impact potentiel du choc sur la catégorie des travailleurs informels, analyserons les mesures que le gouvernement a annoncées jusqu'à présent pour atténuer le choc économique et on conclut cette recherche par quelques recommandations.

Mots-clés : Pandémie ; Covid-19 ; Travail Informel ; Economie Informelle ; Economie Algérienne.

Introduction :

Le choc à la fois sanitaire et économique qui frappe actuellement de plein fouet le monde entier, laisse des séquelles pour le moins dévastatrices du point de vue économique. Pour endiguer cette pandémie, la quasi-totalité des gouvernements a opté pour le confinement et mise sur la distanciation sociale, le durcissement des restrictions imposées aux déplacements des populations et la fermeture, souvent totale, des institutions privées et publiques, y compris celles ayant un caractère commercial industriel, entres autres.

Aussi, toutes les activités, qu'elles soient formelles ou informelles demeurent en suspens, ce qui engendre, inéluctablement, une récession sans précédent, qui risque d'ailleurs de se pérenniser. Le taux de chômage, en particulier, lié aux activités informelles, qui est l'objet de cette humble étude, ne cesse de s'accroître. Nous tenterons de voir quel est l'impact réel de la pandémie sur les activités de l'économie informelle en Algérie, puis les mesures à adopter pour essayer de faire face à cette situation.

Pour cerner les différents facteurs principaux du phénomène de l'activité informelle, il serait judicieux d'identifier la situation socio-économique des personnes liées à cette activité, exerçant en dehors des champs des organisations, en vue de faire un diagnostic, voire un pronostique du phénomène de l'économie informelle en général, en Algérie. Un phénomène qui est actuellement au centre des préoccupations des économistes qui s'intéressent tout particulièrement aux activités insuffisamment institutionnalisées en milieux urbains.

Il s'agit, en outre, d'analyser l'économie algérienne post-covid-19, son influence sur l'économie informelle et les stratégies politiques adoptées tout récemment pour atténuer la situation et remédier à cette crise et ce, afin d'apporter des éléments de réponse pour clarifier les

questions sur les effets de cette pandémie et les possibles issues et opportunités qui nous permettraient de limiter ces impacts.
Aujourd'hui, nous sommes confrontés à des divergences émanant des économistes et des anthropologues, notamment sur la détermination du concept. Ce phénomène n'est pas caractérisé par la modernité, mais son apparition est considérée comme moderne, en particulier avec son introduction officielle par les organismes et institutions internationaux.

I. L'Economie Informelle :

1. Définition de l'Economie Informelle :

Aujourd'hui, nous sommes confrontés à des divergences émanant des économistes et des anthropologues, notamment sur la détermination du concept. Ce phénomène n'est pas caractérisé par la modernité, mais son apparition est considérée comme moderne, en particulier avec son introduction officielle par les organismes et institutions internationaux.

Le premier à donner le concept d'« Economie Informelle » a été l'anthropologue Kate HART en 1971, qui a analysé le chômage urbain, dans lequel il a constaté que le secteur avait non seulement continué, mais aussi élargi (Keith, 1973, p. 69).

Le terme économie informelle a été largement accepté après que l'OIT ait systématiquement analysé ces activités, qui estime que ces dernières sont non reconnues, non-protégéeset dépourvues de réglementation. Les membres du panel ont remarqué que le secteur informel couvre un éventail d'activités oscillant entre les établissements en difficultés et les entreprises rentables (OIT, 2002, p. 04).

La frontière entre l'économie formelle et l'économie parallèle détermine la légitimité ou l'illégalité de ces processus. Un groupe de chercheurs considèrent que l'économie parallèle demeure l'activité du secteur privé et le

deuxième groupeles considère comme des opérations économiques clandestines, illégales.Tanzi VITO pense que ces activités concernent**: «** Tous les revenus qui ne sont pas divulgués aux autorités fiscales et qui ne sont pas inclus dans les comptes nationaux » (Vito, 1980, pp. 135-427) .

Selon Friedrish SHNEIDER définit ces activités dans ces termes:

« Ce sont toutes les activités génératrices de revenus économiques qui ne sont pas consignées dans les calculs du produit national brut, soit pour les dissimuler délibérément afin d'échapper aux obligations légales liées à la divulgation de ces activités, soit parce que ces activités sont contraires au système juridique qui prévaut dans le pays »(Shneider & Buehn, 2013).

On l'appelle l'économie informelle, l'économie cachée, l'économie parallèle, qui comprend non seulement des activités illégales, mais aussi les formes de revenus qui ne sont pas déclarées et dérivées de la production de biens et de services légitimes, que ce soit à partir de transactions en espèces ou de transactions effectuées par le système de troc, il comprend toutes les activités économiques qui sont taxées en général comme indiqué et le tableau suivant montre les activités de l'économie informelle.

Tableau 1 : Une Taxonomie des Types d'Activités EconomiquesInformelles

Type d'activité	Transactions monétaires	Transactions non monétaires	
Activités Illégales	Commerce de marchandises volées, Drogues ; fabrication de drogues ; Prostitution, jeux de hasard, fraude	Troc, drogues, marchandises volées, etc.	Produire ou cultiver des drogues pour son propre usage. Vol pour usage personnel

	L'évasion fiscale	Évitement fiscal	L'évasion fiscale	Évitement fiscal
Activités Légales	Revenus non déclarés d'une activité indépendante, salaires, traitements et actifs	Réductions pour les employés, avantages en nature (voitures, nourriture subventionnée, etc.)	Échange de services et de biens juridiques.	Le bricolage

Source : Owen LIPPERT, Michael WALKER, 1997, **The Underground Economy : Global Evidence of its Size and Impact**, The Fraser Institute, Vancouver, British Columbia, Canada, p. 05.

Cependant, le cadre conceptuel du secteur informel intègre 3 critères essentiels issus de la 15ème Conférence Internationale des Statisticiens du Travail (CIST) de 1993, pour définir le secteur informel. Il s'agit de :(INS, 2020, p. 9)

- L'organisation légale des entreprises ;
- La propriété ;
- Le type de comptabilité.

Ainsi, de façon opérationnelle, les unités de production informelles, sont des travailleurs à compte propre, ou des employeurs qui remplissent les conditions suivantes (INS, 2020, p. 9):

- Ne tiennent pas de comptabilité formelle ;
- Ne sont pas enregistré à la CNRC ;
- La production des biens ou des services sont marchands.

En outre, les entreprises du secteur informel comprennent les entreprises familiales pour compte propre et celles qui emploient du personnel rémunéré. Il faut noter que toutes ces entreprises doivent produire des biens et services marchands. Le critère de destination des produits vient donc s'ajouter à l'identification des entreprises du secteur informel.Le processus consiste à identifier les chefs

d’unités de production informelle aussi bien dans leur emploi principal que dans leurs différentes activités secondaires.

2. LesRaisons de l’Economie Informelle :

Des études ont montré que les taux de croissance de l’économie parallèle sont plus élevés dans les pays en développement que dans les pays développés, pour plusieurs raisons, notamment :

Des systèmes politiques injustes, qui à leur tour, créent des systèmes économiques et sociaux injustes et qui obligent certains groupes à exercer dans l’économie parallèle (Mahmoud, 2019, p. 10).

De faibles niveaux de salaires matériels et moraux qui ne sont pas proportionnels au niveau de vie, ainsi que des systèmes de promotion qui manquent de justice, peuvent encourager les individus qui sont illégalement injustes à dériver, et les amener en effet à se soustraire des emplois formels à des emplois cachés, qui conduisent tous à la fragilité des capacités des individus et le gaspillage de leurs énergies, leur manque de dévouement au travail et la maîtrise de celui-ci, qui affecte négativement la société et l’État (Mahmoud, 2019, p. 18).

L’écart important entre les intrants et les extrants des établissements d’enseignement, c’est-à-dire la demande de travail, dépasse l’offre de travail dans le secteur formel, les forçant à chercher un emploi dans le secteur informel.

Le niveau élevé des impôts et la croissance de la charge fiscale, qu’elle soit directe ou indirecte pour augmenter le ratio d’imposition par rapport au produit national, ce qui conduit à la tentative d’éviter les impôts ou de les échapper, et cela a conclu une étude Kaldor sur la réforme fiscale en Inde que l’incitation à échapper à l’impôt, que ce soit en réduisant L’imposition ou la tendance à l’économie informelle, ou l’augmentation artificielle des déductions fiscales dépend des nouveaux taux d’imposition,

car ils contrôlent les gains de l'évasion en pourcentage du revenu exonéré d'impôt (Kaldor, 1959).

Règlements et restrictions gouvernementaux : l'intervention du gouvernement incite fortement les clients du marché à échapper aux restrictions quantitatives.

Le prix imposé par le gouvernement, plus les restrictions et les contrôles rejetés par le gouvernement, plus la motivation de certaines personnes à contourner la réglementation dans le processus de diverses activités qui sont difficiles à contrôler sont une composante importante de l'économie parallèle (Atif, 2005, p. 84)

La Corruption :

L'économie informelle et la corruption sont souvent considérées comme les deux faces d'une même pièce ou « Comme des jumeaux » qui ont besoin l'un de l'autre ou qui se battent les uns contre les autres, ce qui a incité la recherche de sa relation les uns avec les autres, et cette relation peut varier, elle peut être complémentaire et peut se remplacer l'une l'autre (Axel & Shneider, 2006).

La Banque mondiale a défini la corruption comme un abus de pouvoir à des fins privées. La corruption se produit généralement lorsqu'un employé accepte, demande, chantage ou corruption pour financer un contrat ou mener un appel d'offres public, comme lorsque des agents ou des intermédiaires d'entreprises privées ou d'entreprises offrent des pots-de-vin pour tirer parti des politiques ou procédures publiques. Pour vaincre les concurrents et faire des profits en dehors des lois, la corruption peut également se produire en exploitant la fonction publique sans recourir à la corruption en nommant des parents et en exploitant directement les fonds de l'État (Banque & Mondial, 2016).

Le Chômage :

Le chômage représente un réservoir du secteur informel. Des analyses ont montré la corrélation entre ces

deux entités : « plus le chômage augmente le secteur informel progresse ».

Certains participants à l'économie formelle ne font que chevaucher avec l'économie parallèle uniquement pour arrondir leur fin de mois et conserver leurs prestations sociales. L'analyse scientifique de l'impact du chômage sur la taille de l'économie parallèle montre que l'impact peut être ambigu. Cela peut être le cas, puisque certains des participants à l'économie parallèle peuvent également avoir un emploi officiel ou travailler officiellement à temps partiel juste pour conserver leurs prestations sociales (Shneider & Bajad, 2009).

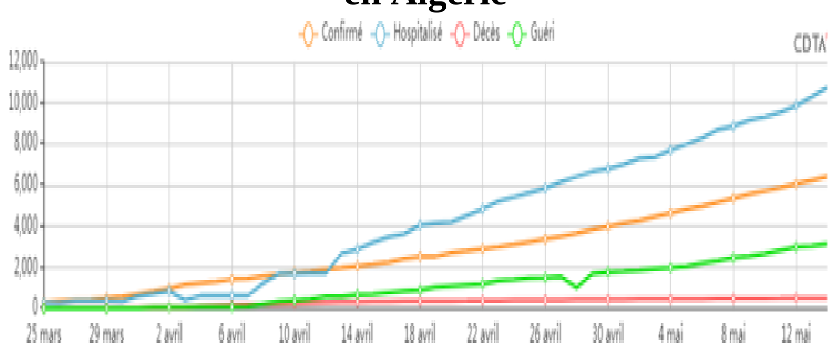
Par conséquent, l'argument habituel suit l'idée que le chômage est en corrélation avec l'économie parallèle. Elle peut également être étayée par diverses preuves empiriques formulées qui montrent que si le chômage augmente de **1 %**, l'économie parallèle augmentera de **0,32 %**. Une telle relation peut s'expliquer par de bas salaires, c'est-à-dire que les gens qui gagnent peu, ont tendance à chercher d'autres moyens de gagner de l'argent, ce qui pourrait être plus facile à atteindre dans l'économie parallèle. Par conséquent, lors de l'analyse des déterminants de l'économie parallèle, l'hypothèse suivante est soulevée : l'augmentation du chômage conduit à une augmentation de la taille de l'économie parallèle (Shneider & Williams, 2016).

II. Les Effets du Covid-19 en Algérie :

1. Le Covid-19 en Algérie :

Le virus appelé Covid-19 fait sa première apparition en Chine, en décembre 2019. Il s'est propagé ensuite très rapidement et a touché, en l'espace de quelques mois, tous les pays du monde. Une crise sanitaire d'une ampleur sans précédent dans l'histoire de l'humanité, provoquant la paralysie totale de l'économie mondiale.

Figure 1 :Statistiques sur la Pandémie Covid-19 en Algérie



Source : Centre de Développement des Technologies Avancées (CDTA), sur https://www.cdta.dz

L'Algérie a enregistré le premier cas le 25 février 2020 et depuis le nombre de cas ne cesse d'augmenter de façon exponentielle. Le nombre des cas confirmés est de 8997 et celui des personnes décédées a atteint 429 décès. Ces nombres semblent insignifiants par rapport aux autres pays, tels que les Etats-Unis (1746335 cas), l'Espagne (283849 cas), l'Italie (422391 cas), l'Allemagne (202081 cas) ou encore la France (257689). Cependant, d'après certains experts, il se trouve que la situation risque de se compliquer davantage, car la pandémie en Algérie n'est qu'à ses débuts et qu'il faudrait s'attendre au pire dans les mois à venir comme le montre le graphe ci-dessous qui indique clairement que la situation devient de plus en plus incontrôlable vu le nombre de personnes contaminées, après deux mois seulement de l'apparition de la pandémie (ministére de la sante, 2019).

2. Les Secteurs et les Activités Economiques de l'Economie Informelle sont Fortement Touchés par les Conséquences du Covid-19 :

Les secteurs et sous-secteurs les plus représentés dans l'économie informelle sont souvent également ceux qui sont directement touchés par le Covid-19 et les mesures associées visant à assurer l'éloignement physique

(restrictions de mobilité, confinement partiel ou total), ce qui affecte en même temps la demande, les importations et l'accès aux matières premières et aux biens intermédiaires nécessaires à la production. Les secteurs les plus touchés sont notamment le secteur du commerce de gros et de détail, qui concentre un quart des emplois informels non agricoles dans le monde, mais un tiers dans les pays en développement, dont une majorité de vendeurs ambulants et d’autres commerçants sans lieu fixe.

La crise touche également les petits artisans dans les secteurs de l'habillement, du cuir ou de la menuiserie, les travailleurs des transports et des activités connexes comme les mécaniciens automobiles, les travailleurs des services à la personne, y compris la restauration, la coiffure et les salons de beauté, mais aussi les nombreux travailleurs domestiques et bien d'autres encore. Elle concerne également l'agriculture qui représente 40 % de l'emploi informel total dans le monde, mais plus des deux tiers dans les pays en développement, des millions de petits paysans des zones rurales ou périurbaines produisant pour le marché urbain n'étant pas en mesure de vendre leurs produits (OIT O. I., 2020, p. 2).

3. La Situation de l’Economie Informelle Face à la Pandémie :

Depuis le 25 mars 2020, le gouvernement algérien a annoncé l’arrêt des transports en commun, la fermeture de tous les établissements scolaires et universitaires ainsi que les commerces, les lieux de culte et les espaces publics. Ce qui n’est pas sans conséquences pour l’économie et pour les millions de gens qui se retrouvent du jour au lendemain sans revenus. La fermeture des frontières a eu un impact très important, notamment sur les activités commerciales (marchés publics, magasins, etc.). Le transport de la matière première a subi lui aussi des restrictions et a provoqué

l'arrêt des échanges commerciaux nationaux et internationaux, ce qui a totalement paralysé toute activité économique. Par conséquent, toutes les chaines de distribution se voient à l'arrêt dans tous les secteurs. La consommation est affectée de façon directe, en raison du confinement de ces millions de personnes qui se limitent à des dépenses courantes et essentielles. Ce qui nous mène à dire que si la situation perdure au-delà du mois de mai ? Le désastre économique ne serait plus à exclure, d'autant que l'économie informelle dans les « Pays du Sud » représente une part non négligeable des activités productrices de biens et de services qui échappent certes à la régulation de l'État, mais qui assure la survie de millions de foyers dont les activités dites informelles sont leur seul et unique revenu. A cela s'ajoute la baisse du prix du pétrole qui est en chute libre depuis l'apparition de cette pandémie atteignant les 34 $. Ce qui est certain, c'est que cette crise touche l'économie formelle au même titre que l'économie informelle, même après la sortie du confinement et la reprise des activités commerciales.

Bien que le gouvernement ait pris des mesures pour atténuer plus ou moins cette crise économique, ces dernières restent infimes par rapport au taux disproportionnel entre emplois officiels (23,3%), non officiels (2,4) et particuliers (51,3%). Encore que pour les particuliers, ce taux inclut des contractuels, ce qui revient à dire que ces derniers font partie des emplois non officiel et dont l'organisation mondiale du travail nous dira qu'ils étaient les plus touchés par la baisse des salaires à la période pré-covid-19 et demeureraient les plus touchés après le déconfinement (Belarbi, 2018).

L'Algérie compte à peu près 6 millions de travailleurs informels, lesquels contribuent de façon directe ou indirecte à l'économie nationale et que l'on trouve dans tous les secteurs industrie, construction et même les services qui ne bénéficient, paradoxalement, d'aucune couverture sociale.

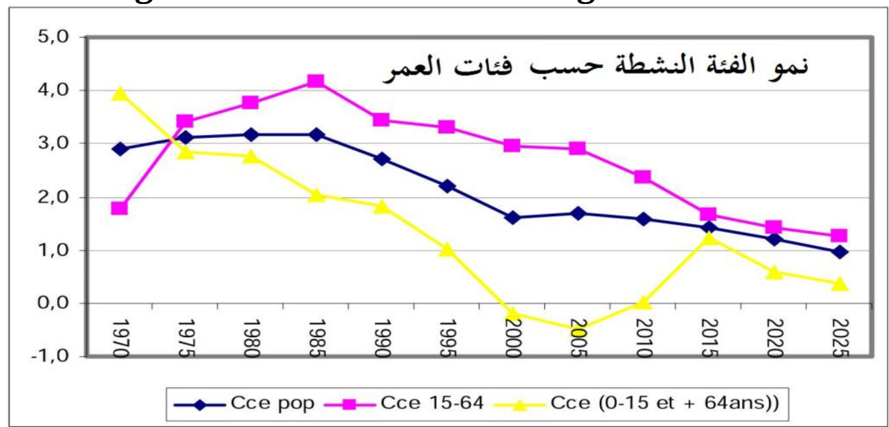
Renverser les travailleurs du secteur public formel qui sont payés et assurés socialement. L'autre diapositive se retrouve face à l'inconnu au milieu de cette crise. La demande quotidienne de personnes a diminué. Avec une grande partie des clients potentiels du secteur informel restant à la maison maintenant et se retirant des dépenses inutiles, la survie des unités du secteur informel deviendra une question chaque jour qui passe, en particulier avec la crise sanitaire persistante et les fermetures associées. De nombreuses entreprises du secteur informel seront contraintes de fermer.

L'épidémie a fermé des centaines d'entreprises dans différents secteurs, en plus de l'immobilisation de centaines de milliers de travailleurs indépendants qui sont classés comme travailleurs qualifiés et in actifs.

Dans une étude réalisée par le Conseil, allez de l'avant avec le premier ministre, le nombre de demandeurs d'emploi est estimé entre 100 000 et 150 000 depuis le début de la crise épidémique, qu'ils occupent des postes directs ou indirects ou des postes temporaires. Le gouvernement algérien n'a pas publié de chiffres périodiques sur l'évolution des taux de chômage pour l'année 2020, puisque les derniers chiffres officiels sont pour la fin de l'année 2019.

Selon les statistiques publiées par le bureau Algérien de la statistique, le chômage s'est stabilisé fin 2019 à 12,5%, soit environ 2,5 millions de personnes, tandis que le nombre de personnes qui ont atteint l'âge de travailler et qui sont disponibles sur le marché du travail, qu'elles soient actives ou au chômage, en décembre 2019. L'année dernière, à environ 12,2 millions de personnes, contre 11,932 millions au début de l'année.

Figure 2 :Croissance des Catégories Actives



Source: World Population Prospects, 2013, **The 2012 Revision : Highlights and Advance Table**, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, United Nations, New York, USA, at web site : wpp2012_highlights.pdf (un.org).

Le nombre de travailleurs algériens était de 10 millions à la même date, dont plus de 8 millions d'hommes, soit 81,1% et plus de 2 millions de femmes, soit 18,9%.

La pandémie de Covid-19 a paralysé l'économie algérienne en difficulté en raison de la baisse continue des recettes pétrolières, qui représentent plus de 92 % des recettes financières du pays, les exportations de pétrole ayant chuté de 25 % au premier trimestre de l'année par rapport à la même période l'an dernier. Le Fonds monétaire international s'attend à ce que l'économie algérienne diminue de 5,2% cette année, en plus de la hausse du déficit financier du pays à 20% du PIB. Et le gouvernement a réduit ses dépenses de moitié le mois dernier, mais promis qu'il n'affectera pas le système de soutien global qui couvre l'alimentation, l'énergie et le logement.

Les décideurs doivent être prêts à intensifier les réponses à mesure que les événements se déroulent pour réduire l'impact du choc sur les secteurs formel et informel et ouvrir la voie à la reprise de l'économie informelle. Parmi les groupes les plus vulnérables du marché du travail,

environ 1,6 milliard de travailleurs dans l'économie informelle dans le monde Ils sont fortement affectés par l'arrêt et / ou les procédures de travail dans les secteurs les plus concernés.

On estime que le premier mois de la crise entraînera une baisse de 60% des revenus des travailleurs informels dans le monde. Selon l'Organisation internationale du travail, la baisse attendue est la plus importante en Afrique et en Amérique latine (colin & Avesegul, 2020).

L'État algérien a pris plusieurs solutions, comme tous les autres pays, pour aider les industriels et les commerçants qui ont enregistré des pertes en raison de la pandémie de Corona, ainsi que toutes les personnes dont les moyens de subsistance ont été perdus en raison de cette pandémie, comme le Président de la République a émis une instruction de procéder à un « vrai décompte » des personnes touchées et parmi les mesures Aide approuvée, aide financière pour chaque chômeur, estimée à 10 000 dinars.

Le Ministre algérien des Finances a également annoncé plusieurs mesures visant à faciliter la taxation des institutions informelles pour rejoindre ces institutions, le secteur formel, en plus d'octroyer des prêts aux personnes touchées par cette pandémie

Conclusion :

Le Covid-19 représente un défi majeur en Algérie. La situation économique demeure instable, en particulier avec la baisse des prix des carburants, la dépendance de l'économie à l'égard du travail informel, les fermetures de toutes les activités commerciales et d'autres mesures d'exclusion sociale seront, à coups sûrs, très destructrices. Le gouvernement algérien a réalisé l'importance d'intégrer le secteur informel, d'améliorer le secteur de la santé et de prendre soin du pouvoir des jeunes et des associations caritatives qui ont prouvé leur capacité à répondre à cette pandémie.

En guise de conclusion, nous pouvons dire que cette crise, imprévisible, nous a révélé la vulnérabilité économique de l'Algérie, mais aussi de la plus part des pays du monde, même ceux dits développés. Excepté quelques-uns, qui ont su, par le biais des mesures prises à temps, réduire les préjudices économiques. L'Etat algérien est appelé d'ores et déjà à investir davantage dans les secteurs prioritaires tels que la santé, l'hygiène, les énergies renouvelables ou l'agriculture pour pouvoir prévoir tels phénomènes et faire face aux éventuelles crises de ce genre. Ce qui serait absurde, par ailleurs, c'est qu'on continue à dépenser des milliards pour faire survivre les entreprises, alors qu'on en dépense très peu dans la recherche dans vaccin, surtout dans l'absence de mécanisme de contrôle (tests, masques) pour poursuivre la stratégie du confinement.

La récession historique, « volontaire » ou pas (attali, 2020), devrait servir de leçon et nous invite à s'y préparer sérieusement. Sauver l'économie nécessite une situation de marche forcée, de toutes les équipes de recherche, pour trouver un remède, en réorientant leur champ d'investigation vers le Covid-19.

Bibliographie :

- *Atif, W. A. (2005). Shadow Economy: Concepts, Ingredients, Reasons. Alexandrie: University Youth Foundation .*
- *attali, j. (2020). l'économie de la vie . paris : fayard.*
- *Axel, D., & Shneider, F. (2006). Corruption and the shadow economy an empirical analysis. CESIFO.*
- *Banque, M., & Mondial, B. (2016). LA Lutte mondial contre la corruption.*
- *Belarbi, A. (2018). " Analyse statistique et modélisation du marché de l'emploi. Dafatir iktissadia.*
- *colin, W., & Avesegul, K. (2020). COVID-19 et travail non déclaré: impacts et réponses politiques en Europe. The service industries journal.*
- *INS, I. N. (2020). Evaluation de l'impact du Covid-19 sur le Secteur Informel. Cote d'ivoire: Ministère du Plan et du Développement.*
- *Kaldor, N. (1959). TAX REFORM IN INDIA, ECONOMIC. weekly annual.*
- *Keith, H. (1973). Informal Income Opportunities and urban employement in Ghana. Modern African Studies, 69.*
- *Mahmoud, R. (2019). SHADOW Economy Mafia and banks of ashur. Alexandria.*
- *Mahmoud, R. (2019). SHADOW Economy Mafia and banks of ashur. alexandria: university education house.*
- *ministére de la sante, m. d. (2019, mai). pandemie du cona virus 2019 covid19 algérie. Récupéré sur covid19/.cdta.dz: covid.cdta.dz*
- *OIT. (2002). Travail décent et économieinformelle. Géneve: Organisation Internationale du Travail.*
- *OIT, O. I. (2020, 04 28). Évaluation rapide de l'impact du Covid-19 sur l'économie informelle dans les pays en développement et émergents, Lignes directrices. Organisation Internationale du Travail.*
- *Shneider, F., & Bajad, C. (2009). UNEMPLOYEMENT AND SHADOW ECONOMY IN THE OECD. revue economique, 60.*
- *Shneider, F., & Buehn, A. (2013). Estimation The size of the Shadow economy Method,Prblemand open question . CESIFO.*
- *Shneider, F., & Williams, C. (2016). measuring the global shadaw economy, william. prat house Northampton.*
- *Vito, T. (1980). The Underground economy in the united statesestimation and implication. Banque d'emploi nationale, pp. 135-427.*

فهرس المحتويات